جـامعـة مـولـود معمـري– تيـزي وزو

كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة

قسـم العلوم السياسية

التكامل الإقليمي المغاربي في ظل التحوّلات العربية الراهنة. الواقع والتحديات

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات متوسطية

إعداد الطالبتين:

– دبي سمينة

– بغدود وزنة

إشراف الأستاذة:

– د/ شيخ فتيحة

لجنة المناقشة

– **الأستاذ:** أونوغي مصطفى..... رئيسا

– **الأستاذة:** شيخ فتيحة ..... مشرفا ومقررا

– **الأستاذة:** لعمراني آسيا ..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016

كلمة شكر

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات.

نحمد الله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل.

نتقدم بشكرنا وإمتناننا لأستاذتنا القديرة الأستاذة "**شيخ فتيحة**" على قبولها الإشراف على هذا العمل، وعلى ما قدمته لنا من توجيهات قيمة.

كما نشكر كل من قدم يد المساعدة من قريب أو من بعيد في سبيل إنجاز هذا العمل.

والشكر موصول إلى أساتذتنا الكرام اللذين سننال شرف مناقشتهم لبحثنا هذا.

الإهداء

إلى روح أبي العزيز رحمه الله و أسكنه فسيح جناته

إلى والدتي الغالية

وإلى أختي كهينة وزوجها و أولادها أمين و أحمد

إلى أخواتي الأعزاء جمال شعبان محمد سعيد

إلى زوجي "سمير"جعله الله قرة عين لي وعائلته.

إلى العائلة والأقارب من قريب ومن بعيد.

وإلى أصدقائي وزملائي الذين ساعدوني.

وإلى من شاركتني في إنجازه "وزنة" وعائلتها المحترمة.

وإلى أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة مولود معمري تيزي وزو،

وخاصة الأستاذة "شيخ فتيحة".

سمينة

الإهداء

إلى روح أبي رحمه الله

إلى أمي الحنونة التي هي أغلى ما عندي في هذه الحياة

إلى إخوتي وأخواتي سندي في هذه الحياة.

إلى ملائكتنا الصغار غيلاس إسلام اكسيل و علي

إلى كل أفراد عائلتي كبيرا وصغيرا

إلى صديقتي سمينة و إلى كل أصدقائي كاتية، سمير، سميرة.

إلى كل هؤلاء

وزنـــة

مقدمة

مقدمة:

شهد العالم بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية عدّة تطورات وتحولات عميقة في بنية الاقتصاد الدولي، كانت توحي جميعها بالإنقلاب على النظام الاقتصادي الدولي السائد الذي أظهر تناقضات عديدة وأزمات شديدة دعت إلى ضرورة التخلص من سياساته وبالتالي التخلي عنه، وتعتبر ظاهرة التكتلات من مرحلة الانتشار إلى مرحلة تعميق العلاقات الإقتصادية بين أعضائها إحدى التحولات التي عرفها الاقتصاد الدولي ما بعد الحرب العالمية الثانية، فلم تعد التكتلات حكرا على قارة أو مجموعة دول أو إقليم بعنيه وإنما إنتشرت في جميع مناطق العالم لدرجة أنه لا نجد دولة ليست عضو في تكتل إقتصادي معين.

وقد أصبحت هذه التكتلات من أهم السمات التي تميّز النظام الاقتصادي الراهن والتي تسعى إلى تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية وسياسية مشتركة، حيث شهدت حقبة التسعينات من القرن الماضي بروز الغالبية العظمى منها، ومن أبرز التجارب ومحاولات التكامل والتكتل الإقليمي التي ظهرت في شمال إفريقيا نجد تجربة التكامل المغاربي والتي تمتد جذورها إلى الفترة الاستعمارية لتتجسد فعليا بعد الانتقال من خلال تجربة اللجنة الاستشارية الدائمة سنة 1964م والتي أقيمت لأجل بعث إندماج وتكامل إقتصادي مغاربي ولكن التجربة وقفت سنة 1975 لأسباب عديدة وإستمر الوضع إلى أن ظهرت متغيرات جديدة وتطورات سريعة على مستوى بنية النظام الدولي والتي من أبرزها إقتراب بوادر نهاية الحرب الباردة وبروز العامل الاقتصادي كمؤشر مؤثر في العلاقات الدولية مع تصاعد الاتحاد الأوروبي وتم إنشاء إتحاد المغرب العربي في السابع عشر من فبراير 1989.

ويمثل هذا الاتحاد مجموعة إقتصادية وسياسية تضم الدول المغاربة الخمس: تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، ليبيا، وهو تكتل يهدف إلى تمتين أواصر الأخوة بين دوله وإقامة التعاون والتنسيق من أجل تحقيق التكامل.

إلا أنّ هذا الاتحاد لم يكن فعالا إلى حد بعيد فقد عرف نوع من التعثر في مسيرته بسبب مجموعة من العراقيل التي وقفت دون تحقيق أهدافه المسطرة في معاهدة إنشائه.

دوافع إختيار الموضوع:

لقد وقع إختيارينا على هذا الموضوع لعدة مبررات يمكن حصرها فيما يلي:

- الإهتمام بقضايا حول المغرب العربي.
- الرغبة في الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات عن إتحاد المغرب العربي من خلال الإطلاع على أهم المقومات والدوافع المساعدة على بعث تكامل مغاربي يعكس وزن هذه المنطقة على المستوى الدولي، ومعرفة الجذور التاريخية للتجربة الوحدوية ومراحل تطورها وإنجازاتها وكذالك أهم المعوقات التي عطلت مساره.
- إثراء المكتبة الجامعية بأحد المواضيع الهامة، ألا وهو إتحاد المغرب العربي، والذي يعد من أبرز المواضيع المطروحة على الساحة العلمية.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تهتم بالتجربة الوحدوية العميقة عمق النضال المغاربي المشترك، ويتعرض لأهم التجارب الوحدوية في المنطقة العربية وذلك بالتعرف على واقعها وإنجازاتها عبر مسارها التكاملي والوقوف على العوامل والتحديات التي تعيق التجربة التكاملية المغاربية وحالة هذا الاتحاد في فترة الثورات العربية، كما أنها تتضمن مقترحات وحلول لإعادة بعث وتفعيل إتحاد المغرب العربي.

الإشكالية.

ولدراسة هذا الموضوع تم تحديد الإشكالية التالية:

كيف تؤثر التحولات العربية الراهنة في مسار التكامل الإقليمي المغاربي.

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هو واقع تجربة التكامل الإقليمي المغاربي.

2- ما هي الرهانات التي يواجهها التكامل الإقليمي المغاربي في ظل التحولات العربية الراهنة.

3- كيف يمكن تجاوز العراقيل والمعوقات التي تؤثر سلبا على التكامل في المنطقة المغاربية.

حدود الإشكالية :

المجال المكاني :

تخص هذه الدراسة منطقة المغرب العربي وهي المنطقة التي تشمل خمسة دول ذات حدود سياسية مختلفة الجزائر المغرب تونس ليبيا وموريتانيا

المجال الزمني :

إن المرجعية الزمنية لهذه الدراسة هي عام 1989 وهو تاريخ تأسيس الإعلان عن الاتحاد ألمغاربي

الفرضيات:

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

1-تنخفض فرصة تفعيل التكامل الإقليمي المغاربي بإزدياد وتيرة الانتفاضات في المنطقة.

2-يرتبط تحقيق التكامل المغاربي بمدى قدرة هذه الدول المغاربية على التكيف مع التحولات السياسية في المنطقة العربية.

الدراسات السابقة:

لقد تم التطرق لدراسة اتحاد المغرب العربي من طرف العديد من الباحثين والكتاب العرب، وأبرز المؤلفين الذين أعتمدنا عليهم نجد:

- جمال عبد الناصر مانع في كتابه إتحاد المغرب العربي (دراسة قانونية سياسية الصادر عام 2004)، حيث تطرق الكاتب في هذا الكتاب لجذور الفكرة الوحدوية ومقاومتها.
- الدكتور مصطفى الفيلالي في كتابه المغرب العربي نداء المستقبل الصادر عام 1989، فقد ركّز فيه على تجربة التعاون الاقتصادي المتمثلة في تجربة اللجنة الإستشارية، وتطرّق إلى مراحلها وإنجازاتها.
- عبد الوهاب بن خليف في كتابه إتحاد المغرب العربي.

أما فيما يخص الدراسة التي بين أيدينا، فالشيء الذي تميزت به عن الدراسات السابقة هو تطرقنا إلى دراسة إتحاد المغرب العربي في ظل الثورات العربية وإنعكاساتها على دول الإتحاد.

منهج البحث:

اعتمدنا على المنهج التاريخي باعتباره الأنسب لطبيعة الموضوع لكونه يدرس المسار التاريخي للتكامل المغاربي وواقعه، وقد اعتمدنا التسلسل التاريخي للتدرج في فصول البحث.

الإطار النظري

اعتمدنا علي النظرية الواقعية لإظهار واقع التجربة التكاملية عامة و في الوطن العربي خاصة نظر التحولات الحاصلة في الوقت الراهن

محتويات الدراسة:

لإنجاز الدراسة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول جاء تحت عنوان الإطار المفاهيمي والنظري للتكامل، وقد قسم إلى مبحثين، حيث جاء المبحث الأول بعنوان مدخل مفاهيمي للتكامل، أما المبحث الثاني فيتناول النظريات المفسرة للتكامل.

أما الفصل الثاني فجاء تحت عنوان التجربة التكاملية المغاربية وقد قسم إلى ثلاث مباحث، حيث يتحدث المبحث الأول عن مسيرة اتحاد المغرب العربي، أما المبحث الثاني فقد ركّز على البناء المؤسساتي لإتحاد المغرب العربي، والمبحث الثالث خصص لمعوقات التكامل الاقتصادي العربي.

أما في الفصل الأخير فقد جاء بعنوان التكامل الاقليمي االمغاربي في ظل االتحولات الاقليمية الراهنة، قد قسم إلى ثلاث مباحث ، حيث جاء المبحث الأول نبذة حول الثورات العربية الراهنة الذي تناول أزمة ليبيا و تونس ، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه انعكاسات الثورات على الإتحاد المغاربي ، وفي الأخير تطرقنا إلى تحديات وسناريوهات التكامل المغاربي .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للتكامل

تمهيد:

سنتطرق في الفصل الأول إلى دراسة مفهوم التكامل بصفة عامة من خلال إظهار الجوانب النظرية لدى الباحثين الاقتصاديين والمفكرين الذين قدموا لنا نظرة مفصلة لهذا المفهوم.

وقسمنا الفصل إلى مبحثين:

خصصنا المبحث الأول لدراسة الإطار المفاهيمي للتكامل ويتضمن ثلاثة مطالب نستعرض فيه لمفهوم التكامل والمفاهيم المرتبطة به، بالإضافة إلى أهدافه ومراحله الأساسية التي يتركز عليها.

أما المبحث الثاني سنتطرق فيه إلى أهم النظريات المفسرة للتكامل وهو يتضمن ثلاثة مطالب، المطلب الأول النظرية الدستورية، أما المطلب الثاني فيتناول النظرية الاتصالية ويتناول المطلب الثالث النظرية الوظيفية .

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتكامل.

يعد موضوع التكامل الاقتصادي ركيزة أساسية في الإطار الدولي أو الإقليمي حيث أن هذه الظاهرة صارت تعرف إنتشارًا كبيرًا بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة مع نهاية الحرب الباردة، حيث يعد التكامل الاقتصادي قوة مؤثرة في العلاقات الدولية، وقد لقي إهتمام العديد من الباحثين والاقتصاديين وذلك لتحديد مفهوم مخصص له بحيث أنّ محاولة التأسيس المفاهيمي للتكامل تعدُ أمرًا مهمًا لتبيان مدى أهمية هذه الظاهرة (التكامل) في سياق التغيرات الاقتصادية الحالية في البيئة الدولية.

المطلب الأول: مفهوم التكامل.

تعددت تعاريف التكامل وإختلفت الزوايا التي ينظر له (مثلا: النظرية الوظيفية والنظرية التعددية). وبناءًا على ذلك سيكون تعريف التكامل من الناحية اللغوية والإصطلاحية على النحو التالي:

أولا: التكامل لغويا.

إنّ كلمة التكامل من الناحية اللغويّة تعني التكميل والتمام ويبرز المفهوم في القواميس اللّغوية والإنجليزية في المعاني التالية:

- توحيد وتجميع الأجزاء في كل مكان.
- يجمع أو يكمل لتكوين كل أو وحدة الأكبر.
- عملية ربط الأجزاء المنفصلة وتجميعها وإضافة بعضها إلى البعض الآخر لتكوين كل متكامل[1].

[1]– صبيحة بخوش، **إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية**، الأردن، دار الحامد، 2011، ص 37.

وفي القواميس العربية يرد المفهوم المماثل، وفي القاموس العصري بمعنى تكميل أو "تتميم" وفي المورد جاء معنى توحيد، وفي المصباح المنير جاء بمعنى "يقال كمل الشيء إذا تمت أجزاءه وكملت محاسنه".

ثانيا: التكامل اِصطلاحًا.

التكامل ينطوي على التدابير والإجراءات والوسائل التي تستخدم في إنجاز العملية التكاملية، يعتبر حالة إذ أنه يعمل على إلغاء صور التفرقة بين اِقتصاديات الدول الأطراف وينقلها من حالة التفرقة والتمايز إلى حالة الإلتحام والإنسجام ومن خلال هذا سنتطرق إلى إبراز بعض المفكرين الاقتصاديين الذين حاولوا تحديد مفهوم التكامل[1].

يعرف أرنست هانس "E. Hass" التكامل على أنه العملية "Prosses" التي من خلالها تحاول مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية تحويل ولائها وأهدافها ونشاطاتها السياسية والاجتماعية والثقافية نحو مركز جديد تكون مؤسساته صلاحيات تجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة، فالتكامل إذن هو خلق مؤسسات تكون لها القدرة على صنع القرارات المهمة.

ويعرف ليون ليندبرغ "Leon Lindberg" التكامل هو: «العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض وتسعى بدلا من ذلك لإتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة»[2].

ويعرف دافيد ميتراني "D. Metrany" «أنّ تزايد التعقيد في النظم الحكومية ومثل هذه الوظائف لم تؤدي فقط إلى زيادة الطلب على الاختصاصيين المدربين على المستوى الوطني لكنها لعبت دورًا في المشكلات الفنية على المستوى الدولي وإذا أصبح من الممكن إبلاء مثل هذه المشكلات للمتخصصين وفصل نشاطهم إلى حد ما عن القطاع السياسي فإنه من الممكن في هذه الحالة إنجاز التكامل الدولي»[3].

---

[1]– صبيحة بخوش، **مرجع سابق** ، ص 39.

[2]– عامر مصباح، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية، القاهرة**، دار الكتاب الحديث، 2009، ص 276.

[3]– رياض حمدوش، **نظريات التكامل في العلاقات الدولية**، محاضرة في "نظريات التكامل والإندماج"، جامعة قسنطينة.

ويعرف "كارل دويتش" التكامل على أنه «الواقع أو الوكالة تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورًا كافيا بالجماعية وتماثلا في مؤسساتها الإجتماعية إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلبي»[1].

مفهوم التكامل الاقتصادي:

– سنتطرق من خلال هذا العنصر إلى إبراز الجانب الاقتصادي للعمليات التكاملية من خلال أهم الأطر النظرية للباحثتين.

– التكامل الاقتصادي «هو إتفاق مجموعة دول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو في الموقع الجغرافي، على إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما يبنها بالتنسيق بين سياساتها الإقتصادية لإزالة التميز الذي يكون راجعًا إلى الإختلاف هذه السياسات».

– كما يشير مصطلح التكامل الاقتصادي إلى «العملية التي يتم بموجبها إلغاء كافة القيود التي تعوق حركة التجارة بين الدول الأعضاء في منطقة التكامل الاقتصادي والعمل على تجميع تعبئة المواد الإنتاجية والبشرية والمالية المتوفرة لدى هذه الدول التي تصبح كأنها إقتصاد واحد تتوافر فيه حرية انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال لينتهي الأمر إلى التنسيق السياسات الاقتصادية في كافة المجالات»[2].

نبرز مجموعة من الباحثين في هذا المجال على النحو التالي:

– يعرف "بيلابلاسا": «التكامل الاقتصادي على أنه عملية وحالة، فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التميز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية

[1]– عامر مصباح، **المرجع السابق**، ص 277.

[2]– رقية بلقاسمي، **التكامل الإقليمي المغاربي، دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية**، منشورة مقدمة لنيل شهادة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية، 2010– 2011، ص 08.

مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في زوال مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية»[1].

– "ماكلوب" يعرف التكامل الاقتصادي إنطلاقا من أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقسيم المتكافئ للعمل، ويضيف أن في نطاق أية منطقة تكاملية يتم إستخدام عوامل الإنتاج والسلع، كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية، وبصفة أكثر تحديدًا دون التميز والتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة[2].

– **جان تنبرجن** "J. Tinberger" يعرف التكامل الاقتصادي كعملية يشتمل على العديد من الجوانب التي ذكرها "بلاسا"، فيرى أنه عبارة عن إيجاد أحسن السبل "**الأطر**" للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات والمعوقات أمام هذا التعاون[3].

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بمفهوم التكامل.

أولاً: التعاون.

عبارة عن مجموعة مكثفة من التفاعلات والاتصالات في مجالات مختلفة التي تسمح بالبناء وتحقيق التقدم وتعظيم درجة الأمن بين عدّة أطراف ليسُو بالضرورة متقاربين مكانيا أو جغرافيا. وإذا ما تم ربط التعاون الإقليمي، فالأمر هنا يتصل بتفاعلات في إقليم جغرافي معين وبين عدّة دول تنتمي إلى هذا الإقليم الجغرافي، وعادة ما يشتمل التعاون الإقليمي على الاتصالات والتعاملات الحكومية والتفاعلات الشعبية غير المقيدة بتوجهات معينة[4].

التكامل هي مرحلة متقدمة ونهائية تأتي بعد التعاون.

---

[1]– بوشول السعيد، **واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه**، مذكرة منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، قسم العلوم التسيير، 2008– 2009، ص 04.

[2]– صبيحة بخوش، **المرجع السابق**، ص 17.

[3]– محمد غربي، **التكامل العربي بين الدوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة**، الجزائر: إبن النديم للنشر والتوزيع، 2014، ص 16.

[4]– إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي** ط1 القاهرة مكتبة مدبولي ,ص,55.

ثانيا: التحالف.

يختلف التكامل عن التحالف في الشكل والمحتوى الموسوعة السياسية تعرفه على أنه علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر، يتم من خلال إتخاذ خطوات الدعم المتبادل في حالة حدوث الحرب، وهي بديلة للسياسة الإنعزال التي ترفض أية مسؤولية تجاه سلامة دول أخرى[1].

وهو أيضا عبارة عن إتفاق دولتين أو أكثر لمواجهة أخطار مشتركة وتحقيق أغراض معينة، فالتحالف نظريا يمكن أن يكون سياسيا، إقتصاديا، عسكريا موجها نحو وحدة أو وحدات معينة، أو ضد كل من يقوم بعمل يشكل خطر على الدول التحالف.

ثالثا: الاعتماد المتبادل.

وهو شديد الإقتراب بالترابطية عندما تتكاثف الروابط الفنية، إقتصادية، سياسية من دون وجود إتفاق بسبب تراكم عمليات التعاون وبسبب تداعي الأخطار عبر الحدود وتكنولوجيا الإتصال والصناعة ونجد أنفسنا في حال ترابط طرف أن يستغني عن الآخر[2].

رابعا: الشراكة.

لقد إستعملت هذه الكلمة من طرف الكثير من الباحثين دون إعطاء لها مفهوما دقيقا وفي هذا الإطار يقترح "B. Ponson" أنها تتمثل في كل أشكال الشراكة ما بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها[3].

---

[1]– موسوعة عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج1(بدون نشر)، ص 691.

[2]– فرصاوي جمال الدين، حمدي عيسى سليمان، **البعد السياسي للأزمة تكامل المغرب العربي**، مذكر مكملة لنيل شهادة ليسانس العلوم السياسية، جامعة مرباح، ورقلة تخص العلاقات الدولية، 2012– 2013.

[3]– رابح فضيلة، **التكامل الاقتصادي العربي معوقاته وآفاقه**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995– 1996، ص ص8– 09.

المطلب الثالث: أهداف ومراحل التكامل.

أولا: أهداف التكامل.

للتكامل هناك أهداف عديدة ليس كلّها أهداف إقتصادية بالضرورة بل هناك عدّة أهداف سياسية، .

1- أهداف إقتصادية:

هناك أهداف إقتصادية عامة تسعى إليها الدول لتكتمل اقتصاديًا وتتلخص أهمها فيما يلي:

- الحصول على مزايا الإنتاج الكبير، حيث يتسع حجم السوق بزيادة الإنتاج ويشجع هذا على توجيه الاستثمارات توجيها إقتصاديا سليما وإعادة تكوين الحركة الحرّة للسلع ورأس المال، والعمل من دولة أخرى وإزالة العوائق في هذا المجال، مثلا: شركة رونو في الجزائر.

- تسيير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل وعلى نطاق أوسع فالمفروض أن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفني والوظيفي **مثال:** إعتماد على خبرة أو تجربة الخبراء بين الدولتين، **مثلا:** قطاع صناعة المركبات، قطاع المركبات وقطاع الصيدلية.

- تسهيل عملية التنمية الاقتصادية* وذلك لأن يؤدي إلى تكامل إقتصادي بالتالي تصبح عملية التنمية أسهل[1].

بالإضافة إلى الإمكانيات الواسعة للتكامل الاقتصادي من أجل إزالة العقبات الكثيرة، ليست فقط الخارجية ، بل والداخلية أيضا التي تقضي على طريق التصنيع بالأخص العوامل المضادة لقيام المشروعات الصناعية الحديثة في كثير من البلدان النامية، حيث تتميز هذه المشروعات بضخامة الحجم، كما هو معلوم وتكون تكاليف بنائها كبيرة جدًا[2].

---

*- **التنمية الاقتصادية:** هي بلوغ مرحلة التطور والازدهار والتقني الذي يصاحبه ازدهار وتقدم في الحياة العامة للأفراد.

[1]- إكرام عبد الرحيم، **المرجع السابق**، ص 45.

[2]- دليلة عارف، **التكامل الاقتصادي بين بلدان النامية**، وتناقضاته، لبنان، دار الطليعة، ص 33.

2- الأهداف السياسية:

يهدف التكامل الاقتصادي باعتباره يعتمد على عدّة دول إلى:

- تحقيق مصالحها وحل مشاكلها السياسية والتي تتلخص فيما يلي:

- قد يكون الهدف من وراء التكامل الاقتصادي سياسيا ويحدث ذلك عندما تريد دولتان أو أكثر تكوين إتحاد سياسي فيما بينها[1].

- يهدف التكامل إلى تعزيز الروابط السياسية بين دول وإشاعة أجواء الثقة والتفاهم والتبادل وحسن الجوار والاستقرار السياسي في المنطقة.

فما لاشك فيه أن علاقات تجارية وإقتصادية متوازية التي تحقق مصالح الدول الأعضاء هي أفضل سبيل لتحسين الأوضاع والأجواء السياسية على المستويين المحلي والإقليمي، وكلما كانت هذه العلاقات أكثر تطورًا كلما قطعت مسيرة التكامل أشواطا أبعد كلما أصبح تراجع العلاقات السياسية أكثر صعوبة[2].

- أفضل مثال يوضح ذلك هو العلاقة بين فرنسا وألمانيا، بحيث أنهما سياسيا عدوتان لكن مع التكامل الاقتصادي أصبحت العلاقات بينهما أكثر إستقرار.

ثانيا: مراحل التكامل.

ترتكز التجمعات الاقتصادية على مبدأ تحرير التجارة بين عدد محدد من البلدان يهدف الإندماج الاقتصادي بينهما ولتحقيق هذه الحرية تقوم البلدان المعنية في إطار إتفاق بينهما على تبادل الإمتيازات والأفضليات التجارية حسب نوع الفضاء الاقتصادي.

ويعتبر العالم الاقتصادي "بالاسا Bela Blassa" أول من حدد هذه المراحل وهي:

---

[1]- إكرام عبد الرحيم، **المرجع السابق ذكره، ص 57.**

[2]- مزيان حمزة، **التجارة العربية الإقليمية، دراسة تحليلية بين مجلس التعاون الخليجي وإتحاد المغرب العربي**، مذكرة منشورة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة شلف، قسم العلوم التجارية، 2009- 2010، ص 08.

1- إتفاقية التجارة التفضيلية: "Preferential Trande Agreement" **(ATP)**:

تعتبر أفضل شكل من أشكال التكامل الإقليمي، حيث تميز بعض الدول من خلال فرض تعريفة جمركية أقل على الواردات منها، من دون إزالة التعريفة وهذه المعاملة مرفوضة لسبب إنعكاساتها وتأثيراتها باعتبارها أحد المبادئ الرئيسية لمنظمة التجارة الحرة.

2- منطقة التجارة الحرة "Free Trade Area":

خلال هذه المرحلة تلغي الرسوم الجمركية والقيود الكمية على السلع بين الدول الأعضاء المشاركة مع إحتفاظ كل دولة بقيود الجمركية، إزاء الدول الغير الأعضاء وهذه المرحلة تسبقها مرحلة الأفضليات الجمركية التي تشكل المستوى الأول للإندماج الأسواق بحيث تلجأ الدول المتعارضة إلى تخفيض تعريفات في علاقاتها البيئية[1].

3- إتحاد جمركي "Custom Union":

تأتي هذه المرحلة في وقت يتم فيه تجاوز درجة التبادل الحرّ ذات الطبيعة الداخلية بحيث يتم إجراء خارجي أو محيطي يتجلى في أن الأقطار في طريق الإندماج تمر من مرحلة التبادل إلى وضع تعريفة جمركية موّحدة إزاء باقي دول العالم.

ويمكن تلخيص الإتحاد الجمركي في 4 مكونات رئيسية:

- وحدة القانون الجمركي بين الدول الأعضاء ووحدة التعريفة الجمركية.
- وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.
- وحدة الحدود الجمركية والأقاليم الجمركية بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد.
- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء.

[1]- أحمد الكواز، **التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي**، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مارس 2009، ص 08.

ويتضح من هذا الإتحاد الجمروكي يتميز على المنطقة التجارة الحرة في توحيد مستوى الرسوم الجمركية في كل الدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي وهو بذلك لا يواجه المشكلة التي تواجهها منطقة الحرة عادة والخاصة بإعادة التصدير وما ينجم عنها من إحتمالات إنحراف التجارة عن طرفها الطبيعة داخل نطاق المنطقة[1].

4- السوق المشتركة Common Market:

في هذه المرحلة تستهدف تجاوز الطبيعة التجارية للمرحلتين: منطقة التجارة الحرة وإتحاد الجمروكي وهكذا فحرية الانتقال التي تمت في ظلّ الإتحاد الجمروكي لن تطبق هنا على البضائع فقط بل كذلك على عوامل الإنتاج*، هذا الإنتقال التام للعوامل مضاف إلى إنتقال البضائع في إطار الإتحاد الجمروكي.

ليعطي السوق المشتركة وهي وحدة جمركية يتم فيها تحرير حركة عناصر الإنتاج[2].

5- الاتحاد الاقتصادي:

هنا تزول القيود الجمركية وتبدأ عملية إنتقال البضائع وعوامل الإنتاج إضافة إلى تحقيق درجة من توحيد وتنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية وذلك للقضاء على التمييز الذي يرجع إلى الإختلاف في تلك السياسات بحيث تشكل مرحلة متقدمة من إندماج الأسواق وتحقق الوحدة الاقتصادية، عندما يتم توحيد نقدي بين الدول الأعضاء أي عندما تستعمل هذه الأقطار عملة واحدة تتقاسم مسؤولية تسيرها[3].

6- مرحلة الإندماج التام: "Economie Integration"

وتعتبر أعلى المراحل إذا أنه إضافة إلى التحرير الكامل لحركات السلع وعوامل الإنتاج بين الأقطار الأطراف، تتضمن هذه المرحلة كذلك توحيد السياسات الاقتصادية

---

[1]- إكرام عبد الرحيم، المرجع السابق، ص 65.

*- **عوامل الإنتاج:** هي كل ما تتضمنه عملية الإنتاج سواء موارد ووسائل المادية أو الموارد البشرية.

[2]- صبيحة بخوش، **المرجع السابق**، ص 63.

[3]- احمد الكواز, **المرجع السابق**، ص 62.

والمالية والنقدية والضرائبية الاجتماعية بين الدول المندمجة. كما تتضمن أيضا إقامة سلطة فوق وطنية تكون قراراتها ملزمة لكل الدول الأعضاء.

إنّ هذا التنسيق الذي خطه "بلاسا" يدل على أن هناك تطورًا مستمرًا تبعًا للإجراءات المقررة، غير أن هناك من يرى أن هذه المرحلة تبقى قابلة للنقاش لأن الممارسة دلت على أنها لم تتم دائما حسب النظام المشار إليه إضافة إلى أنّ هذه المراحل ليست منفصلة عن بعضها عند التطبيق، فقد تبدأ مرحلة التكامل بإنشاء سوق مشتركة مباشرة تعمل على تحقيق هذه المراحل حسب فترات زمنية وفي نفس الوقت تجمع بين مرحلة أو أكثر خلال نفس الفترة كما قد تضمن مرحلة إنشاء السوق إبتداء وجود سلطة عليا تكون لقراراتها صفة الإلزام لأطراف ذات العلاقة[1].

3- مراحل التكامل:

جدول رقم (01): يمثل مراحل التكامل.

العمليات	إزالة الحواجز الجمركية والقيود الكمية على التجارة بين الدول والأعضاء	توحيد التعريفة الجمركية وإزاء بقية الخارج	حرية إنتقال عوامل الإنتاج رأس المال والعمل	تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء	توحيد السياسات للدول الأعضاء
منطقة تجارة الحرة	×				
الاتحاد الجمروكي	×	×			
السوق المشتركة	×	×	×		
الاتحاد الاقتصادي	×	×	×	×	
الاندماج الاقتصادي	×	×	×	×	×

المرجع: محمود الحمصي: **ندوة القطاع والخاص في الوطن العربي المستقبل العربي،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 142 ديسمبر 1990، ص 125.

[1]- **المرجع نفسه،** ص 63.

من خلال الجدول السابق تبدو العمليات أفقيا في خمس مراتب، حيث تقابلها أو تناظرها المراحل الخمسة للتكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر، وتجدر الإشارة إلى أن شكل التفضيل الجزئي لم يدرج ضمن الجدول لأنه يعتبر شكلا تمهيديا فقط للشكل الذي يليه وهو منطقة التجارة الحرة.

وعند التمعن في جوهر العمليات والمراحل التكاملية التي تتولد فيها، تتبين مراحل وخطوات التكامل الاقتصادي، حيث يقوم هذا المسار على أساس مبدأ الأفضلية في التعامل بين مجموعة الأقطار المتكاملة.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتكامل.

نظرا للأهمية التي تعود على العمليات كأداة ماسة في حلّ القضايا والمشاكل المشتركة بين الدول، وحتى وإن تباينت مجالاتها فقد تناولتها العديد من الدراسات في محاولة منها لوضع إطار نظري، ويمكن أن نفرق بين ثلاث مدارس أساسية وهي النظرية الدستورية والاتصالية والوظيفة، وصولا إلى النظرية الوظيفية الجديدة وهذا ما سنوضحه في هذا المبحث الثاني.

المطلب الأوّل: النظرية الدستورية.

تبدأ النظرية الدستورية من التركيز على ضرورة بناء الوحدة والإندماج بين وحدات سياسية مستقلة إنطلاقا من الجانب السياسي ويتوفر فيها عامل الإدارة السياسية لدى هذه الوحدات ومن هنا يصبح العامل السياسي متغيرا أساسيا في عملية التوحيد بحيث ترتبط به بقية المتغيرات الثانوية مثل المتغير الاجتماعي والاقتصادي ولكون المتغير السياسي والإدارة السياسية مرتبط بوجود تجانس وتشابه في الميدان الاجتماعي والاقتصادي بين الوحدات السياسية التي تريد الدخول في عملية التوحيد، وعليه فالمنهج الدستوري للإندماج والتوحيد بينهما بصفة رئيسية على المجتمعات المتجانسة.

كما أن توفر الإرادة السياسية لدى النخب والقيادات السياسية الحاكمة يعتبر المحدد الرئيسي للوحدة سواء كانت فيدرالية أو كونفدرالية.

أ- الاتجاه الكونفدرالي:

هي عبارة عن إتفاق بين دولتين أو أكثر بهدف تكوين مؤسسات وأجهزة مشتركة في مجالات يتم تحديثها بواسطة هذا الاتفاق بحيث تتنازل الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها بالقدر الذي يسمح لها ممارسة مهامها.

فالكنفدرالية تمثل مدخلا مؤسساتيا مباشر في عملية التكامل الدولي، كما تنطلق من مسلّمة رئيسية وهي توفر الإرادة السياسية وعقلانية السلطة من حيث تقيمها لعملية التكامل وفقا لهذا المنهج، إذ أن هناك مجموعة من الاهتمامات لا يمكن التعامل معها بطريقة إنفرادية، فتلجأ الدول في هذه الحالة إلى هذا النوع من التكامل الذي يوفر لها أرضية فالكونفدرالية قد تكون وسيلة لتنسيق الشؤون الخارجية والأمنية لمجموعة من دول ذات المصالح الإستراتيجية المتجانسة.

فإذا كانت الكونفدارلية تمثل إتحادًا بين مجموعة من الدول فإنها تعتبر من أضعف درجات التكامل والإندماج بين الدول، فمن خلال الاتحاد الكونفدرالية تستطيع دول الأعضاء الإحتفاظ بسيادتها المطلقة في الشؤون الداخلية والخارجية وبالتالي لا يؤدي إلى قيام كيان سياسي قانوني وإقتصادي جديد[1].

فخلاصة القول أنّ الإتحادات الكونفدارلية كشكل من أشكال التكامل الدولي تعتمد أساسًا على توفر عامل الإرادة وعقلانية السلطة، ولا تؤدي الكونفدرالية إلى تكوين شخص قانوني دولي جديد، بل تبقى على سيادة وإستقلال الدول الأعضاء في مختلف الميادين، فإن الاتحاد الكونفدرالي يمكن أن يتحول إلى اتحادات الفيدرالية.

[1]- حسين بوقارة، **التكامل في العلاقات الدولية**، الجزائر، سلسلة دراسات دولية، دار هومة، ط3، 2008، ص ص 34-35.

ب- الاتجاه الفيدرالي:

تعتبر النظرية الفدرالية واحدة من نظريات التكامل التي لاقت إهتماما كبيرا من قبل المختصين في مجالات علمية وعلى نحو خاص في مجال العلاقات الدولية والقانون العام كما لاقت أيضا ممارسات فعلية تطبق في بعض الدول التي إنتهجت الأسلوب الفيدرالي في تشكيل أنظمة حكمها، وينظر إلى الفيدرالية في أدبيات التكامل بإعتبارها إنتاجًا نهائيا ولا باعتبارها أفضت الوصول إلى حالة التكامل والإندماج وعلى هذا النحو تظهر الفيدرالية وكأنها نموذجًا قبل الدخول في المشروع الفيدرالي.

وتمزج الفدرالية بين الوصف والتوصيف في التأكيد على أن الوصول إلى صياغة الجماعة السياسية يتم عن طريق الإجراءات الدستورية الرسمية، وتعتبر الفيدرالية على أن إنشاء مؤسسات فيدرالية التي تشمل القوات العسكرية، الشرطة، كما يستلزم اللّغة أو الجوار الجغرافي فقط، ولكنهم أي الأفراد يعيشون في دول منفصلة[1].

ومن الناحية التاريخية يمكن القول أن هناك إتحادات قديمة يمكن أن نصفها من ناحية الشكل والمضمون، كإتحادات فيدرالية كما هو الحال للإتحادات، سويسرية، رغم وجود هذه التجارب تبقى التجربة الأمريكية التي تقترب بدستور مكتوب تعتبر كأول تجربة للاتحاد فيدرالي وفقا للمتغيرات ولشروط التي أصبحت أساسًا ومرجعًا لهذه النظرية[2].

أ- أهداف الإتحاد الفيدرالي:

- الوصول إلى إيجاد إطار سياسي مركزي أو فيدرالي يكون مركز الثقل في السلطة فهذا بالتنسيق مع الوحدات المكونة للاتحاد الفيدرالي، الولايات المتحدة الأمريكية، المكسيك البرازيل، كندا، الاتحاد السوفياتي.

- توسيع مجالات الحرية لتمثل الإعتراف بالأطراف الأخرى داخل المجتمع سواء كأفراد أو جامعات أو العمل على توسع مجال الإتحاد أو المجتمع.

---

[1]- عمر إبراهيم العفاس، **نظريات التكامل الدولي الاقليمي ,ليبيا ,دار الكتب الوطنية،2008** ص ص 67- 69.

[2]- حسين بوقارة، **المرجع السابق**، ص 36.

– يعتبر المنهج الفدرالي ملائم للدول الصغرى التي تتشابه من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسي، فهذه الطريقة تمكن هذه الدول الصغيرة من تحقيق مجموعة من الأهداف التي يستحيل تحقيقا عن الاتحاد الفيدرالي، ومن بينها القضاء على النزاعات والخلافات بينها وتكون نوع من الأمن الجماعي.

– تحقيق قوة إقتصادية وسياسية هامة تمكن دول الأعضاء من القضاء على مجموعة من المشاكل الداخلية، كما تمكنها من مواجهة العالم الخارجي.

– توفير إتحاد فيدرالي، في ظل توفر الإرادة السياسية تتطلب إستعداد وحدات الإتحاد للتنازل عن جزء من اختصاصاتها لصالح الأجهزة الفيدارلية، ولا يوجد على مستوى القاعدة الشعبية التي تملك وسائل قوة ضغط على القيادة السياسية مما يدفع من جهة نحو التوحيد، ومن جهة أخرى يجعل عملية التراجع مستحيلة[1].

المطلب الثاني: النظرية الاتصالية.

تعد النظرية الاتصالية من أهم النظريات التكامل التي إرتبطت "بكارل دويتش"[*] وهي المدرسة الثانية المفسرة للتكامل، حيث ساهم بدراسة مميزة تضمنت خبرات التكامل وإنفصال جماعات سياسية في أوروبا وأمريكا الشمالية مستفيدا بمدخل الاتصالات لتوضيح ظاهرة التكامل[2].

ويرى أصحاب هذه النظرية أنه من الضروري التدرج في العملية التكاملية كبديل للتحول المفاجئ إلى حالة الوحدة السياسية وذلك يبدئ من النواحي الأقل إثارة الخلافات والتي تساهم في تحفيز التكامل، كما يجب تجنب التعقيدات التي تثير حساسية الدول وتنفرها

[1]– حسين بوقارة، **المرجع السابق**، ص 41.

[*]– **كارل دويتش:** هو باحث ومفكر من مواليد (1912– 1992) عمله تركز على دراسة الحرب والسلم والقومية والتعاون والإتصال ومن إهتماماته إدخال الأساليب الكميّة وتحليل النظم الرسمية لنموذج التفكير في مجال العلوم السياسية.

[2]– محمد سمير عياد، **التكامل الدولي، دراسة في النظريات والتجارب**، الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص 97.

من عواقب فقدانها سيادتها إلى دولة الاتحاد، وما قد ينتج عليه من خسائر بفقدان ما كان يمكن تحقيقه في الدولة القطرية[1].

إن أهم ركيزة في هذه النظرية أن التكامل تتطلب إبراز علاقات بين الدول ولم يعد للتوقعات الحرب مكانا لها، بل بدلاً من ذلك تملك الوحدات السياسية إحساس ذهنيا بقيام شعور الجماعة الواحدة فيما بينها، هذا الشعور يمثل قوة التي تجعل من توقعات تغير السلمي أمرا مؤلفًا به هذا المطلب الأساسي لقيام التكامل.

وقد رأى الاتصاليون أن هناك جماعة أمنية موحدة التي تتألف من نوعين وأكثر ممن كانوا مستقلين عن بعضه في السابق، وإمتزجوا في وحدة سياسية واسعة وخضعوا لحكومة مشتركة وهناك جماعة آمنة متعددة وهي التي تجمع دولتيّن أو أكثر ترتبط بعلاقات قوية بحيث يسود لديها الإحساس بعدم إمكانية قيام حرب بينها[2].

الانتقادات الموجهة للنظرية الاتصالية:

– تعتبر النظرية الاتصالية من أهم نظريات التكامل إثارة للجدل من حيث درجة القياس والثقة في التنبؤ.

– إنّ زيادة حجم الإتصال بين الأفراد في المجتمع السياسي الداخلي وبين المجتمعات السياسية الداخلية، وبين المجتمعات السياسية المختلفة، وقد تحدث على نحو مكثف وذلك لا يوجد ما يؤكد أنه يقضي إلى حدوث حالة تكامل، ويمكن أن يرجع سبب ضعف هذه النظرية أداة قياس فليست الرسالة البريدية وعدم مكالمة هاتفية تؤدي إلى نشوء حالة التكامل، إذن من الصعوبة معرفة المتغير التابع والمتغير المستقل[3].

---

[1]– مقروس كمال،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسير ,جامعة قاصدي مرباح ,ورقلة ,قسم العلوم التسير,2008,2009 ص 37.

[2]– عمر إبراهيم العقاس، **المرجع السابق**، ص 88.

[3]– **المرجع السابق**، ص 99.

المطلب الثالث: المدرسة الوظيفية.

إستحوذت النظرية الوظيفية على إهتمام المتخصصين في مجالات العلاقة الدولية في الحقبة اللاحقة للحرب العالمية الثانية[1].

وقد برزت الدراسات الوظيفية بشكلها القديم والحديث في إطار البحوث المتعلقة بدراسات المنظمات الدولية وحركة الإندماج والتكامل بين الوحدات السياسية المختلفة وذلك للقناعة التي سادت لدى الكثير، بأن الدولة القومية لم تعد قادرة على الوفاء بالتزامات شعبها واحتياجاتها المتعددة، أو عدم القدرة على العيش بمعزل عن الآخرين ماديا وأمنيا[2].

وباعتبار النظرية الوظيفية ترجع إلى العلوم البيولوجية فهي ترتكز على وظائف أعضاء الكائن الحي، ثم إلى حقل الدراسات الأنتروبولوجيا ثم إلى حقل الدراسات السياسية ففي الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين، كانت الوظيفة هي الحل لمشكلة جعل البلدان تقترب الواحدة من الأخرى حتى تتمكن من التعاطي مع المشكلات التي تتجاوز حدودها الإقليمية[3].

ويعتبر "دافيد ميتراني"* أحد رواد النظرية الوظيفية بحيث قدم هذه المقاربة على أنّها بديل من أشكال الإندماج السياسي والدستوري[4].

والوظيفة ليست نظرية فقط، فهناك من يعتبرها فلسفة للقضاء على عراقيل السير الحسن للعلاقات الدولية، وذلك التركيز على الجانب الاقتصادي والاجتماعي وعيش شعوب العالم في رخاء، ويتم ذلك عن طريق تناسي الحدود السياسية بين الدول وإدخال تعديلات

---

[1]– محمد سمير عياد، **مرجع السابق**، ص 77.

[2]– عمر إبراهيم العفاس، **مرجع سابق**، ص 106.

[3]– مارتن غرفريش وتيري أوكلاهن، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، الإمارات، مركز خليج للأبحاث، 2008، ص 459.

*– **دافيد ميتراني**: باحث الوظيفية ترك أثر بالغ الأهمية على نظريات التكامل المعاصر.

[4]– عمر إبراهيم العفاس، **المرجع السابق**، ص 67.

إقتصادية من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستقرار السياسي في المجتمع الدولي[1].

ومن أجل تحقيق التعاون والسلم الدولي حددت الوظيفة الأصلية منهجًا وظيفيا يقوم على الفرضيات التالية:

1- ينطلق التعاون الدولي من قضايا السياسة الدنيا الاقتصادية والتقنية والتي يمكن فصلها عن قضايا السياسية العليا كشؤون السياسية ومسائل الأمن الوطني وتلك ذات الأهمية الإيديولوجية والقيمية.

2- يقوم المنهج الوظيفي الدولي للتكامل والإندماج على مبدأ التعميم والانتشار "Ramification" الذي يقتضي أن بدء أي تعاون وظيفي دولي في أي حقل معين سيؤدي بالضرورة إلى خلق مجالات أخرى لهذا التعاون وأيضا تحقيق أي حاجة سيؤدي حتما إلى ظهور حاجات جديدة مرتبطة بالحاجات الأولى أو مكملة لها وهكذا إلى أن يتم التكامل الدولي، فالتكامل حسب الوظيفيون هو نتاج مسار مرحلي وتراكمي[2].

3- لتجسيد التعاون إلى واقع ملموس يقترح "دفيد متيراني" البناء التدريجي لشبكة من المنظمات الاقتصادية والاجتماعية عبر الوطنية يرتكز على زيادة الاعتماد المتبادل بين الوحدات السياسية وصناع قراراتها مع العمل على إقناع الجماهير بأهمية ولائها، لهذه المنظمات وما يترتب عنه من منافع ومكاسب حتى تكون على استعداد لتقبل التكامل الدولي والتكيف وفي نظر "دفيد ميتراتي" ينجم عن تقليص دور الدولة وفقدان مفهوم السيادة لقيمته الفعلية لصالح المنظمات الوظيفية المتخصصة.

وما يمكن إستنتاجه من المنهج الوظيفي أن له مميزات خاصة في رؤيته للتكامل الدولي والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- المرحلة والتدرج.

---

[1]- مقروس كمال، **المرجع السابق**، ص 15.

[2]- حسين بوقرة، **المرجع السابق**، ص 54.

– الحركة من الأسفل إلى الأعلى أي عن طريق إطلاق عملية التكاملية بقطاعات محدودة التي تتوسع تدريجيا وتوضع هذه القطاعات تحت سلطة مؤسسية تقبل الدخول في هذه العملية.

– تنازل الدولة عن جزء من سلطاتها تدريجيا لصالح المؤسسات المشتركة[1].

الانتقادات الموجهة للنظرية الوظيفية الأصلية:

ما يأخذ على هذه النظرية أنّ "دافيد ميتراتي" لم يأخذ بعين الاعتبار المشاكل التي تتولّد عن الاختلاف في حجم الدول وقوتها وإمكانيتها، وفي التركيبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الدولة، ولم يأخذ بعين الاعتبار الأدوار التي يمكن لكل دولة أن تلعبها المؤسسات الوظيفية الجديدة فالدور الذي تلعبه دول قوية كالولايات المتحدة الأمريكية ليس نفس الدور الذي تتخذه التشاد كدولة ضعيفة ومن خلال المشاكل الناجمة عن هذا الإختلاف في الأدوار[2].

النظرية الوظيفية الجديدة:

سعت هذه النظرية التي نشأت بعد الرحب العالمية الثانية إلى معالجة ما أخذ على النظرية الوظيفية الأصلية وتزامنت نشأة هذه النظرية الجديدة مع التجربة التكاملية الأوروبية لذلك نجد أنها ركزت على تحقيق التكامل الجهوي[3].

فقد جمعت هذه النظرية المحدثة إسهامات كل من أرنست هاس "Arnest Hass" وأميتاي إيتزيوني* "Amitai Etzioni" وكارل دويتش "Karl Deutsh" الذين أكدوا على وجوب توفر على عدد من الأسس التي تساعد على تغذية مسيرة التكاملية وهي:

---

[1]– رقية بلقاسم، **المرجع السابق**، ص ص 33– 34.

[2]– حسين بوقارة، **المرجع السابق**، ص 48.

[3]– رقية بلقاسمي، **المرجع نفسه**، ص ص35.

*– **أميتاي إتزيوني:** هو واحد من أكثر المفكرين الإجتماعيين والسياسيين المؤثرين في يومنا هذا وهو رجل مطعم بفكر.

1- توفر ثقافة مشتركة تقرب بين منظومة القيم التي تتبناها الفئات الاجتماعية في الدول المعنية، وتنشئ إتفاقا عامًا بينها حول ما يعتبر عناصر رفاهية في حياتهم، وهذا ما يجعل التكامل يقع ضمن إقليم معين أي الاعتماد على مفهوم التكامل الجهوي الإقليمي بدلاً من التكامل على النطاق العالمي كما نادى به الوظيفيون القدامى.

2- وجوب تخصيص موارد إقتصادية كافية، وبشروع في المجالات الحيوية التي تحتل مكانة متميزة في إقتصاديات الدول المتكاملة، بغرض إنجاز العمل المشترك وتحقيق رفاهية المجتمع.

3- ضرورة إقحام جماعات المصالح والنخب والأحزاب السياسية في هذه العملية ووجود أو توفر الأطر المؤسسية يوكل لها الحد الأدنى من القرارات لتكون بذلك مؤسسات إقليمية وتتجاوز في قراراتها الحدود الوطنية، أي أن البعد المؤسسي فوق الوطني يشغل موقعًا، ومن خلال دراسة "أرنست هانس" لهيئة الفحم والصلب الأوروبية يسلم بأن قرار القيام بعملية تكاملية أو معارضتها تعتمد على توقعات الكسب والخسارة من قبل القوى الرئيسية التي ستدخل في إطار التكامل[1].

الانتقادات الموجهة للنظرية الوظيفية الجديدة:

1- صعوبة فصل النشاطات الإجتماعية والاقتصادية عن السياسة.

2- أنّ الدول بشكل عام لم تبدي الرغبة في التخلي عن وظيفتها السياسية للسلطات.

3- هناك العديد من الوظائف السياسية والاقتصادية غير مؤهلة للانتشار.

4- إرادة التكامل أو الوحدة السياسية المرتبطة بإرادة الأطراف أكثر من إرتباطها بالوظيفة الاقتصادية والاجتماعية[2].

[1]- بوشول سعيد، **المرجع السابق**، ص ص 12- 13.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 14.

خلاصة واستنتاجات

من خلال ما سبق نستخلص أن عملية التكامل تقوم بين عدّة دول ذات مصلحة متبادلة تسعى للوصول إلى خلق فضاء متكامل ومتجانس بعلاقات إندماجية متكافئة، لذلك يعد التكامل عملية تقارب مرحلية بكونه يهدف إلى بناء أجهزة ومؤسسات دائمة ، لأنه يقوم بخلق شخصية قانونية ويتميز بوجود أهداف مشتركة، فسعت شخصيات مهمة في إبراز عملية التكامل على المستوى الدولي بصفة عامة، والجانب الاقتصادي بصفة خاصة، لذلك يعتبر التكامل نتاج تفاعل إجتماعي وإقتصادي بين أفراد الدول الأعضاء، وتنتقل الدول من حالة التجزئة إلى حالة التعاون والتكامل فيما بينها، حيث تسعى من خلاله الدول إلى تحقيق أهداف اقتصادية وأهداف سياسية. كما ظهر أيضا إهتمام أكاديمي علمي نظري حاول أن يؤسس لظاهرة التكامل، ومن أهمها النظرية الدستورية والاتصالية وإلى جانبها النظرية الوظيفية القديمة والجديدة.

الفصل الثاني

التجربة التكاملية المغاربية

تمهيد:

إنّ إنتماء دول المغرب العربي إلى وحدة جغرافية يعتبر أحد أبرز مقومات الوحدة وذلك من خلال العامل الاقتصادي المتشابه بين هذه الدول هذا ما ساهم في تعزيز التكامل ومكن دول المغرب العربي إلى إقامة صناعة متكاملة.

وقد سعت هذه الدول لتحقيق أهدافها المشتركة سواء إقتصادية أمنية أو سياسية, وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال دراسة التجربة التكاملية المغاربية ودوافع قيامها وأهم المقومات التي ساهمت في قيام هذا الإتحاد والوقوف أمام أهم العراقيل التي واجهت هذا الاتحاد منذ تأسيسه والتي وقفت أمام تحقيق الأهداف المنشودة.

المبحث الأوّل: مسيرة الإتحاد المغرب العربي.

إنّ الوحدة المغاربية ليست وليدة اليوم بل هي راسخة في التاريخ المغاربي وتعود إلى فكرة النضال المشترك لدى الاستعمار، قد رأت الدول المغاربية بعد استقلالها بضرورة إعادة النظر في علاقاتها الاقتصادية، ووجوب قيام الإتحاد المغاربي لمواجهة المشاكل الاقتصادية التي ورثتها عن الاستعمار، إضافة إلى أن بقاء الدول فرادي في ظلّ التغيرات الجديدة التي يشهدها العالم لا تؤمن عواقبها سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة التجربة التكاملية المغاربية قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث سنحاول في المبحث الأول دراسة مسيرة الإتحاد المغرب العربي. أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى البناء المؤسساتي للإتحاد المغرب العربي وأخيرا سندرس في المبحث الثالث إلى معوقات التكامل الاقتصادي العربي.

المطلب الأول: مقومات إتحاد المغرب العربي.

إنّ تحقيق تجربة الإتحاد المغاربي يستدعي توافر مجموعة من المقومات التي هي عبارة عن حجر الأساس لأي إنطلاقة تكاملية، إذ لا يمكن أن يحقق هذا الإتحاد هدفه إلا إذا توفرت لدى الدول المتكاملة العديد من المقومات المختلفة فإتحاد المغرب العربي لم يكن نتاج لمقوم أو عامل واحد، إنما هو نتاج لتضافر مجموعة من المقومات منها إقتصادية إستراتيجية وثقافية.

أ- المقوم الجيوستراتيجي:

يعتبر المغرب العربي متسع جغرافي متصل الحدود، متجانس الخصائص المادية والسمات الطبيعية ومتكامل الموارد الطاقوية والثروات الطبيعية والمنابع المائية، ومتقارب الملامح البشرية، فهو يشكل بذلك مجموعة إقليمية بمساحة إجمالية قدرها 6.048.141 كلم^2.

تقع في الجزء الشمالي من إفريقيا، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط وغربا المحيط الأطلسي ومنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي شرقا[1].

ويعطى هذا الموقع الجغرافي المتميز أهمية كبيرة لمنطقة تعتبر محور تلاقي أربع أبعاد جيوستراتجية هامة، البعد المتوسطي والبعد الإفريقي وأيضا البعد الشرق أوسطي شرقا إمتداد إلى الخليج العربي وآسيا وأخيرا البعد الأطلسي[2].

فمنطقة المغرب العربي محور تقاطع ثلاث قارات، إضافة إلى شريط ساحلي على إمتداد 4000 كلم، كما يعتبر الشريط البحري لحوض البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه دول المغرب العربي ممرا رئيسيا في العمليات التجارية، وهذا ما توضحه الخريطة (أنضر الملحق رقم 1)

أما عن الخصائص الجغرافية للدول الأعضاء فهي كما يلي:

الجزائر: تقع في المنطقة الوسطى من شمال إفريقيا، تطل على البحر الأبيض المتوسط شمالا بشريط ساحلي يمتد طوله1644كلم يحدها النيجر، مالي وموريطانيا جنوبا، تونس وليبيا شرقا، والمغرب غربا[3].

تونس: تقع في الجزء الشمالي الشرق من المغرب العربي، يحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي طوله2290كلم، يحدها من الجنوب والشرق ليبيا ومن الغرب الجزائر[4].

المغرب: تقع في الجزء الشمالي الغربي من إفريقيا يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق الجزائر، ومن الغرب المحيط الأطلسي ومن الجنوب الصحراء الغربية

---

[1]– أحميدة محمد السنوسي، **الاتحاد المغاربي في الجغرافيا الإقليمية والاجتماعية والسياسية**"، جامعة الفاتح، طرابلس، ليبيا، 1999، ص ص 23– 24.

[2]– عبد الحميد بن مشري، "**التنافس الدولي في منطقة الغرب العربي**"، ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، الدوحة، قطر، 17– 18 فيفري 2013، ص ص 03– 04

[3]– مربي السعيد، "**التغيرات السكانية في الجزائر**"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص ص 13– 14.

[4]– الأطلس العالمي، المعهد التربوي الوطني، الجزائر، ص 33.

ويصل طول ساحلها المطل على البحر الأبيض المتوسط حوالي 357 كلم، أما المطل على المحيط الأطلسي فيصل إلى 2496 كلم[1].

ليبيا: تقع ليبيا في وسط شمال إفريقيا بين المشرق العربيين، يحدها من الشرق مصر والسودان، ومن الغرب تونس والجزائر، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط،

ب- المقومات الثقافية:

توجد العديد من المقومات الثقافية والتي تكمن فيما يلي:

* **وحدة الدين الإسلامي:** والذي يشكل عاملا أساسيا وهامًا لقيام إتحاد المغرب العربي، وذلك لكون منطقة المغرب العربي بوصفها الحالي من صنع الإسلام، لاعتناق الشعوب المغاربية الدين الإسلامي منذ أربعة عشر قرنا وتشيد كافة الدساتير المغاربية أن الإسلام دين الدولة وهو دعامة أساسية للإتحاد.

* **وحدة اللغة العربية:** وتعتبر اللّغة وسيلة للتعامل والتفاهم بين جميع أقطار المنطقة، إذ تمثّل اللّغة العربية إحدى الدوافع الأساسية كثافة شعوب المنطقة التي تعد وسيلة للتفاهم والتعامل بين الأفراد، بحيث تعتبر اللّغة العربية لغة رسمية، وطنية للشعب والدولة في الأساليب المغاربية.

* **وحدة التاريخ والرغبة في المعيشة المشتركة:** فمنذ القدم والشعوب المغاربية تعيش معا تاريخا واحدا، فقد ظل التاريخ المغاربي المشترك من مقاومة الإستعمار الذي حاول طمس معالم الثقافة المغاربية، وهذا ما أدى إلى خلق لديهم الرغبة في العيش معًا.

* **وحدة العادات والتقاليد بين دول المغرب العربي:** ويعتر التشابه في العادات والتقاليد مكسب للتكامل الاقتصادي وهذا ما تفتقد إليه جميع التكتلات الاقتصادية العالمية مثل الاتحاد الأوروبي [2].

---

[1]- جمال عبد الناصر، **مرجع سابق**، ص 26.

[2]- محمد عادل قصري، **التجارة البينية لإتحاد المغرب العربي**، الجلفة: منشورات الحياة الصحافة، 2003، ص ص 31-33.

3- الطاقة البشرية:

يقطن في منطقة المغرب العربي أكثر من 80 مليون مستهلك يتوزعون على 5 أقطار تختلف من حيث الكثافة ويزداد هذا الإختلاف خاصة في شمال المنطقة وجنوبها المجتمع الجزائري يضم شريحة كبيرة من الشباب القادرة على العمل والإنتاج، فأهمية هذه الطاقة البشرية يجب العمل على ضرورة تفعيلها للقيام بدورها[1].

4- المقومات الاقتصادية:

يمتلك المغرب العربي مجموعة من الموارد الاقتصادية الهامة التي تجعله قادرا على تحسين أوضاعه الاقتصادية ورفع قدراته الإنتاجية وذلك بالاستخدام الأمثل لموارده الاقتصادية وبالتالي خلق فرص عمل لمواطنيها والرفع من مستوى معيشتهم.

فإن هذه الموارد الاقتصادية المتنوعة بين الثروات الطبيعية والموارد الطاقوية تؤهل الدول المغاربية لتتكامل إقتصاديا.

فالجزائر تعتبر أكبر منتجي الغاز الطبيعي والنفط في العالم وبذالك تحتل المرتبة الثانية عشر في مجال إنتاج المحروقات، أما دولة المغرب فهي أول دولة مصدرة للفوسفات في العالم، تمتلك 70% من إحتياطي الفوسفات العالمي، وتزخر بالحديد والمعادن كالنحاس والذهب والفضة، بالإضافة لاعتمادها على الزراعة كالحوامض والبطاطا وعلى الصعيد البحري تمتلك ثورة سمكية معتبرة[2].

أما بالنسبة لتونس فيعتمد إقتصادها على السياحة، كما تمتلك موارد معدنية أهمها الفوسفات[3].

---

[1]- محمد الشكري، **تجربة التكامل الاقتصادي لدول إتحاد المغرب العربي**، قطر، الدوحة، 2007، ص 11.

[2]- فاطمة بيرم، **أبعاد السياسية الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009- 2010، ص 94.

[3]- عبد القادر رزقي المخادمي، "**التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 25.

فتقدر نسبة إنتاجها للفوسفات بستة مليون طن وتحتل المرتبة السادسة عالميا بالإضافة لإمتلاكها الإحتياطي من المحروقات يمكن أن يصل إنتاجها للبترول إلى خمسة ملايين طن، أما إنتاجها للغاز الطبيعي يصل إلى ستة مائة مليون متر مكعب سنويا (600 مليون م^3)، كما يعتبر قضائها الفلاحي نشيط، فهي ثالث مصدر للزيت الزيتون في العالم بعد إسبانيا وإيطاليا[1].

أما ليبيا فيعتبر النفط أهم مواردها الطبيعية حيث تحتل المرتبة الحادية عشر من الاحتياطي، ويعتبر مصدر الدخل الرئيسي في البلاد.

وأخيرا موريتانيا فهي غنية بالثروات المعدنية كالحديد وتمتلك إحتياطي يقدر بعشرة مليار طن، كما تمتلك كمية معتبرة من الرصاص والزنك والذهب ولها مصائد غنية بالثروة السمكية تزيد مساحتها على 195.000 كلم^2، بالإضافة إلى ثورة كبيرة[2].

والخريطة تبين أهم الموارد الاقتصادية التي يتمتع بها المغرب العربي وكيفية توزيعها (انضر الملحق رقم 2)

ومن خلال كل ما تقدم يمكن القول أن هذه المقومات هي عبارة عن ورقة رابحة ومدخل إستراتيجي يمكن للدول العربية أن تستغله في تكوين تكامل إقتصادي يقتدى به عبر العالم، لكن الواقع والعلاقات العربية تشير عكس ذالك وأن هذه المقومات لم يتم إستغلالها من طرف دول الاتحاد والعمل بها على تحقيق الوحدة العربية وهذا ما يتطلب البحث عن المعوقات التي حالت دون تحقيق هذه الوحدة.

المطلب الثاني: دوافع وأهداف قيام إتحاد المغرب العربي.

[1]– فاطمة بيرم، **المرجع نفسه**، ص ص 95– 96.

[2]– نعيمة البالي، "**الخيارات التنموية في دول المغرب العربي تكامل أم تعارض**"، ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، الدوحة، قطر، 17– 18 فيفري 2013، ص 06.

إنّ نشوء الإتحاد المغرب العربي يعود إلى عدّة أسباب أهمها أنّ المنطقة المغاربية تشكل الجناح الغربي للوطن العربي ويتألف من خمسة دول وهي: المغرب، الجزائر، تونس ليبيا وموريطانيا.

أنشأت هذه الدول في 17 فيفري 1989م بمدينة مراكش من خلال التوقيع على معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي، تقع دول المغرب العربي في شمال إفريقيا ممتدة على ساحل البحر الأبيض المتوسط وحتى المحيط الأطلسي وتبلغ مساحته 6.048.141 كلم^2 وتشكل نسبته 42% من مساحة الوطن العربي، تشكل مساحة الجزائر وحدها ما نسبته 41% من مساحة الإتحاد المغاربي، ويبلغ طول الشريط الساحلي للإتحاد المغرب العربي حوالي 6506 كلم، أي 28% من سواحل الوطن العربي بأكمله، ويبلغ عدد سكان إتحاد المغرب العربي حوالي 80 مليون نسمة تقريبا حسب تقديرات عام 2000 أي ما نسبته 27% تقريبًا من إجمالي سكان الوطن العربي[1].

سنحاول أن نبرز أهم الأسباب التي دعت لتشكل الإتحاد المغاربي على النحو التالي:

أ- العوامل الداخلية.

ب- العوامل الخارجية.

ا- الدوافع الداخلية:

- الرقعة الجغرافية:

تتكون منطقة المغرب العربي من رقعة جغرافية واحدة باعتبار أن الدول كلّها واقعة في شمال إفريقيا وهذا الترابط الجغرافي يعتبر إحدى مقومات الوحدة بين الأقطار المغاربية، في أن منطقة المغرب العربي تكوّن وحدة جغرافية تتمثل هذه الأخيرة عامل من عوامل القوة في الوحدة المغاربيّة أو التي تساعد على قيام الإتحاد المغاربي.

[1]- عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، **المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية**، (المغرب: د.د.ن)، ص 378.

ب- العامل الإقتصادي: تظهر أهمية هذا العامل في كون إقتصاد دول المغرب العربي متشابه وأن منتوجاته المصدرة إلى السوق الأوروبية خاصة المنتوجات الزراعية تواجه منافسة من الدول الأوروبية المحاذية التي بها نفس المنتجات بحكم التشابه المناخي.

كما نلاحظ أن الاقتصاد المغاربي في الوقت الحاضر يتميز بتبعية لغيره, يخضع للإستغلال من طرف الشركات والاحتكارات الأجنبية، كما أن المغرب العربي توجد به إمكانيات إقتصادية هائلة تتجلى أساسا في القطاع الطاقوي الذي تصدره الجزائر.

وليبيا اللتان تصدران النفط فضلا عن الغاز الطبيعي الموجه إلى أوروبا، أو القطاع المعدني المتنوع من فوصفات وحديد ونحاس وغيرها، وهذان القطاعان الأساسيان يؤهلان المغرب العربي لإقامة صناعة متكاملة ومتطورة وتبادل تجاري محكم بين دول المنطقة والعالم الخارجي لذلك فالمصلحة الاقتصادية للمغرب تتطلب المزيد من تقريب وجهات النضر حتى تتمكن من تنسيق سياستها الاقتصادية داخليًا وخارجيًا، مما يؤدي إلى حمايتها من الاستغلال الخارجي الواقع عليها من الدول الأوروبية[1].

جـ- أزمة نظام الدول القطرية:

إن فشل كل الأنماط التنموية لدول المغرب العربي على إختلاف فلسفتها الرأسمالية كانت أم إشتراكية وكذلك عجز هذه الدول على إنجاز مهام التنمية وتفاقم تباعيتها للخارج وذلك لسبب اعتماد هذه الدول لمنهج القطري لبناء مؤسساتها السياسية والإدارية وإقامة قاعدة صناعية تكرس مبدأ السيادة على ترابها، ومن منتصف الثمانينات وجد قادة الدول المغرب العربي أنفسهم على الإقرار بالوضع المأسوي الذي تتخبط فيه، والاعتراف بالمأزق الذي آلت عليه سياستهم التنموية أمام هذا الوضع، أخذت دول المنطقة تبحث عن طرق و وسائل

[1]- عادل مساوي عبد العلي حامي الدين، **المرجع السابق**، ص 379.

للتجديد الشرعية وهو ما يتطلب تحقيق منجزات تنموية ومادامت إمكانيتها الذاتية لا تسمح لها بذلك فقد رأت التكامل ملجأ لها[1].

جـ- العوامل الحضارية:

أ- وحدة الدين: إن وحدة الدين تشكل عاملاً أساسيًا، لقيام الاتحاد وذلك لأسباب تاريخية لكون منطقة المغرب العربي بوصفها الحالي من وضع الإسلام، لاعتناق الشعوب المغاربية الدين الإسلامي منذ أربعة عشر قرنًا من الزمن وتسير كافة الدساتير المغاربية على أن الإسلام دين الدولة وأيضا تعتبر اللغة وسيلة للتعامل والتفاهم بين جميع أقطار المنطقة.

- إذ تمثل اللغة العربية إحدى اللغات الأساسية الثقافية للشعوب المنطقة إلى جانب المرجعية الإسلامية[2].

- وحدة التاريخ والمصير المشترك تعد عاملا أساسيًا في قيام الاتحاد، فمنذ القدم تعيش الشعوب المغاربية تاريخا واحدًا[3].

2- الدوافع الخارجية:

أ- عامل الأخطار الأمنية والإستراتيجية:

يعد هذا العامل أحد العوامل الذي دفعت دول المغرب العربي نحو إنشاء الإِتحاد فهذا العامل يمثل تهديدا حقيقيا للأمن وإِستقرار المنطقة خاصة على إثر الهجمات التي تعرضت لها ليبيا قبل قيام الإتحاد من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى إعتداءات على تونس بسبب تواجد مقر الهيئة الفلسطينية فيها من طرف إسرائيل ذلك إِحتمال تصاعد التوتر بين المغرب وإسبانيا نتيجة إسترجاع المدنتين المغربيتين سبتة ومليلة، وأيضا مشكل الصحراء الغربية وهي أحد العوامل الأساسية التي دفعت بدول المغرب العربي

[1]- مصطفى الفيلالي، **مرجع سابق**، ص 39.

[2]- قصدي محمد عادل، **تجارة بنية لاتحاد المغرب العربي، المرجع السابق**، ص 31.

[3]- جمعة أحمد السويس، **المغرب العربي، التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية**، ص 22.

نحو الاتحاد وعليه وجد قادة المغاربية الإطار المناسب والواقعي لحل القضية التي مازالت قائمة والتي تُشكل خطر على أمن واستقرار منطقة المغرب العربي[1].

أهداف الاتحاد المغرب العربي:

سطرت دول إتحاد المغرب العربي لأجل إرساء التكامل فيما بينها مجموعة من الأهداف والتي تتلخص ضمن ما جاء في المادة الثانية من معاهدة إنشاء إتحاد المعرب العربي.

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط دول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.
- تحقيق تقدم برفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجيًا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وإنتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها[2].

ومن خلال نص هذه المعاهدة يُمكن أن نستخلص هذه الأهداف:

أ- الأهداف السياسية:

من الأهداف السياسية والدولية للاتحاد تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعات الدول المغاربية والدفاع عن حقوقها وهو بذلك يهدف إلى تمتين أواصر الأخوة التي تربط دول الأعضاء وشعوبها بعضها البعض.

ويعتبر هذا الهدف من أهم الأهداف التي يسعى الاتحاد لتحقيقه، إذ يساعد على مجابهة أي مخاطر وتحديات تتعرض لها منطقة المغاربية أو إحدى دولها نتيجة أي محاولة تهدف إلى إنقسام الدول، كذلك فإن هو الذي يكفل للدول المغاربية للمحافظة على إستقلالها

[1]- جمال عبد الناصر، **مرجع سابق**، ص ص 55- 56.

[2]- معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي، مراكش: 17 فبراير (أنظر الملحق).

كما تساهم مساهمة فعالة في إزالة كل صور النزاعات الإقليمية ولهذا الغرض تسعى الدول بالمساهمة في صيانة السلام للمؤسس على العدل والإنصاف، وفي هذا السياق تنتهج دول الأعضاء سياسة مشتركة في مختلف الميادين التي تهدف بها إلى تحقيق الوفاق بين دول الأعضاء وذلك بإقامة تعاون دبلوماسي بينها يقوم على أساس الحوار[1].

ب- الأهداف الأمنية والدفاعية:

لتحقيق المساهمة في صيانة السلام المرتكز أساس على العدل والإنصاف تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد في ميدان الدفاع على صيانة التعامل و اِستغلال كل دولة من دول الأعضاء[2].

ففي ميدان الدفاع يجب الإشارة إلى أن الاتحاد المغاربي إنفرد دون التجمعات العربية الأخرى المماثلة بعد خارجي وداخلي، أي أنه اِنفرد بالحديث عن أمن الدول الأعضاء وضد التهديدات الخارجية، وعن أمن النظم الحاكمة في الدول الأعضاء واِنطلاقا مما ورد في معاهدة إنشاء الاتحاد من مضامينه تتصل بصيانة استغلال كل دولة من دول الأعضاء اِتجه الاتحاد المغاربي أكثر طموحا في النص على قضية حساسة جدًا وهي التحسب للعدوان الخارجي وهي مسألة معقولة ولكن الخطوة الأكثر طموحًا أمن النظم الحاكمة[3].

وقد أوضحت معاهدة إنشاء اِتحاد المغرب العربي هاتين المسألتين من خلال نص المادتين الرابعة عشر والخامسة عشر حيث جاء في المادة الرابعة عشر أن كل اِعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداءًا على الدول الأعضاء الأخرى وهنا إثارة لفكرة التهديدات الخارجية. أما المادة الخامسة عشرة فقد نصت على أنه «تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها

[1]- جمال عبد الناصر مانع، **المرجع السابق**، ص 92.

[2]- المادة 03 من معاهدة إنشاء المغرب العربي (أنظر الملحق).

[3]- جمال عبد الناصر مانع، **المرجع السابق**، ص 93.

أو نظامها السياسي، كما تتعهد الامتناع عن الانضمام إلى حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الاستقلال السياسي والوحدة الترابية لدول الأعضاء الأخرى»[1].

وهنا تظهر الإشارة إلى قضية المحافظة على أمن النظم الحاكمة في دول إتحاد المغرب العربي.

الأهداف الاقتصادية:

أكدت معاهدة إنشاء اِتحاد المغرب العربي في إحدى مضامينها على أن الهدف من تعاون دول الاتحاد هو تحقيق حياة أفضل للشعوب المغاربية والدفاع عن حقوقها وأن هذا الهدف مرتبط إلى حد كبير بالهدف السياسي، ومن شأنه تقوية أواصر الأخوة بين شعوب تلك الدول ولتحقيق هذه الغاية تتخذ الإجراءات التالية:

– تطوير القطاع الصناعي على أساس عملي حديث.

– تطوير القطاع الزراعي وتحقيق التوازن مع القطاع بحيث يتم توفير حاجات دول المغرب العربي من المنتجات الزراعية والطبيعية.

– إصدار التشريعات اللازمة للحواجز الجمركية وتسهيل حركة التنقل للبضائع والأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال بين الدول المغاربية في إطار التنظيم المغاربي وعلى ذلك يجب توحيد أسس التعامل النقدي والهيكل الضريبي بفرض حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية.

– تطوير الموارد البشرية وتدريبها لاستخدامها بأعلى كفاءة ممكنة ويقتضي الأمر تطويرها حتى يمكن تكوين إطارات بشرية قادرة على تسيير المؤسسات المالية والاقتصادية.

– تطوير المرافق العامة وتطبيق أحدث الطرق العلمية لتحقيق أعلى معدل النمو الاقتصادي المغاربي.

[1]– المادة 12– 15 من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي.

الأهداف الثقافية:

تنص الفقرة السادسة من المادة الثالثة في هذا المجال على ضرورة إقامة تعاون يرمي إلى رفع مستوى التعليم على مختلف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستوحاة من تعاليم الإسلام وصيانة الهوية القومية العربية حيث يعتبر من ضمن الوسائل الهيكلية لبلوغ هذا الهدف تبادل الأساتذة والطلبة، فإنشاء المؤسسات الجامعية والثقافية وإنشاء مراكز مشتركة وبرامج في المجالات العلمية المختلفة دول المغاربية[1].

المطلب الثالث: مراحل تأسيس الاتحاد المغرب العربي.

شهدت الفكرة الوحدوية لبلدان المغرب العربي البدايات الأولى أثناء الحقبة الاستعمارية، فقد خضعت أقطار المغرب العربي الإحتلال والاستعمار من قبل فرنسا وإسبانيا (الجزائر 1830م- 1962م، تونس 1881م- 1956م، موريطانيا 1903م- 1960م، الغرب الأقصى 1912م- 1956م). وقد عانت شعوب المنطقة شتى أنواع الاضطهاد والعدوان.

وعدت ردود فعل هذه الشعوب ضد الاستعمار بتفعيل حركات تحررية التي استهدفت: تعزيز مكانتها بين الأمم وتقرير مصيرها وأضحت هذه الفكرة محورًا جوهريا الذي كان مطلبها الحرية والاستقلال[2].

وإنطلاقا من هذا المقام اِنبعثت فكرة وحدة المغرب العربي مواقف عفوية ومنظمة من التضامن والتلاحم والاتحاد ضد الظاهرة الاستعمارية، وذلك بظهور حركات شبابية ووحدوية حيث نشأت حركة الشباب التونسي 1907م، حركة الشباب الجزائري في 1914م حركة الشباب المغربي 1919م[3].

---

[1]- جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 95- 96.

[2]- إبراهيم بولحية، **مجلس التكامل في المغرب العربي، تنظيمه، عمله**، الجزائر: منشورات مجلس الأمة، وحدة الطباعة الرويبة، 2006.

[3]- صبيحة بخوش، **المرجع السابق** ، ص 118.

وعلى ضوء هذه المعالم يمكن تقسيم مراحل تبلور مشروع التكامل المغاربي من خلال مجموعة من المراحل وهي:

- مرحلة النظال السياسي المغاربي (الدعوة لتوحيد النظال).
- مرحلة العمل الثوري (النضال المشترك).
- مرحلة العمل الوحدوي بعد الإستقلال.
- مرحلة المحاور.

أولا: مرحلة النضال السياسي الوحدوي المغاربي.

عرف البعد التاريخي في إتجاهه الوحدوي بين الثلاث: تونس، الجزائر، المغرب من خلال الحركات التحررية الوطنية الأولى الداعية لتحقيق سيادتها وحماية تراثها المشترك ومقومات إنتمائها العربي الإسلامي، وذلك من خلال شروع الأقطار المغاربية في تأسيس جمعيات إجتماعية للعمال للدفاع عن أبناء المغرب العربي[1].

ومن أبرزها نجد حزب الدستور الفرنسي 1920، نجم شمال إفريقيا 1926، حزب الاستقلال المغربي 1943، كان الهدف منها هو محاربة الإحتلال الأجنبي وإنشاء مغرب عربي كبير، كما برز نجم شمال إفريقيا بدوره الفعال الذي يترأسه مصالي الحاج الذي كان من رواد الحركة الوطنية إلى جانب مجموعة من السياسيين من تونس، المغرب. ويعد نجم شمال إفريقيا مركز الثقل في الاتجاه الشعبي الوحدوي من خلال مشاركته في مناسبات أهمها مؤتمر بروكسل في 10- 15 فيفري 1927، وأكد في هذا المؤتمر على ضرورة مواصلة النضال الموحد من أجل الاستقلال لشعوب إفريقيا، وتحول سنة 1926 إلى جمعية سياسية تعمل من أجل الدفاع عن كيانها تحت عبارة «أيها المسلمون جزائريون، مراكشيون وتونسيون فلنتحد...»[2].

[1]- محمد علي، **دراسات في تاريخ المغرب المعاصر**، جامعة الأخوة، كلية الآداب، 2004، ص 46.

[2]- صبيحة بخوش، **المرجع السابق ذكره**، ص 119.

وفي هذا المقام لعبت جمعية شمال إفريقيا دورًا هامًا في إقامة علاقات أخوة بين طلاب المغرب الذين يدرسون في الجامعات الفرنسية وحسب قانونه الأساسي، فإنّ أهم أهدافها تمتين روابط الأخوة والتضامن بين طلبة شمال إفريقيا.

إلى جانب النشاط الذي قدمته النظم ظهر من خلال المؤتمر الذي نظّم في تلمسان 1935م بزعامة فرحات عباس في الجزائر، أحمد فلفرج في المغرب، الحبيب بورقيبة في تونس الذي ركّز على ضرورة توحيد التعليم في دول المغرب من أجل إيقاظ الوحدة الوطنية في شمال إفريقيا[1].

ولم يكن نشاط هذه الجمعيات متمركزا فقط بالمهجر بل إنتقل إلى منطقة المغرب العربي وذلك مع ظهور جمعية شباب شمال إفريقيا 1936م في تونس. أما الجزائر فإنّ ظهور حزب الشعب الجزائري حل محل نجم شمال إفريقيا أكّد هو الآخر على تكوين جبهة واحدة للدفاع والنضال ضد الجبهة الإمبريالية.

وذلك من خلال تقديم مطالب مستعجلة التي شملت مصالح الشعب المغرب العربي بأسره وشارك في وضع هذه المطالب لجنة الدفاع عن المصالح المغربية للجنة الدفاع عن الحريات في تونس واِشتملت مطالب سياسية، اِجتماعية، اِقتصادية[2].

ثانيا: مرحلة العمل الثوري.

تبدأ هذه المرحلة بعد الانتقال من العمل السياسي إلى العمل الثوري المشترك لدول المغرب العربي، فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وإنشاء جامعة الدول العربية في القاهرة 1945م، التي كانت تهدف في برنامجها إلى تحقيق الاستقلال الكامل لمنطقة المغرب العربي، بانتقال نشاط الحركات التحررية الوطنية المغاربية من أوروبا إلى القاهرة[3].

---

[1]- إبراهيم بولحية، **المرجع السابق**، ص ص 10- 11.

[2]- محمد بلقاسمي، **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي، 1310- 1954**، الجزائر، البصائر الجديدة، 2013، ص ص 336- 337.

[3]- إبراهيم بولحية، **المرجع السابق** ، ص ص 10- 11.

أ- مكتب المغرب العربي:

بمجرد ما إنتهى مؤتمر المغرب العربي، قام ممثلو أحزاب الإستقلال والشعب الدستور بفتح دار لتوحيد مكانتهم في القاهرة، طبقا لتوصية المؤتمر وأطلقو عليها مكتب المغرب العربي. وقد إشتمل نظام المكتب على ثلاثة أقسام: القسم المراكشي ويتعاون فيه حزب الاستقلال وحزب الإصلاح، والقسم التونسي ويشرف عليه حزب الدستور الجديد، وقسم الجزائر مخصص لحزب الشعب، وللمكتب مدير عام ينتخبه ممثلو الأحزاب المذكورة في جمعية عمومية لمدة سنة، وله لجان فنية متعددة، وقد أصدر المكتب عدّة نشرات مهمة عن البلاد المغربية ويذيع نشرة دورية عن الأنباء التي تهم البلاد والتعليق عليها. وأصبح مكتب المغرب العربي في القاهرة الوافدين من شمال إفريقيا، خصوصا بعد أن إجتمع فيه زعماء هذه البلاد ونزل به لأول مرّة عبد الكريم خطابي ولقد صرحت مجلة فرنسا بأن مكتب المغرب العربي، أصبح من إمتدادات الجامعة العربية أو قسما مكملا لها والحق وأنه لولا هذا المكتب لما كمل تمثيل المغرب العربي في القاهرة[1].

لكن هناك من يرى أن تأسيس مكتب المغرب العربي كان من قبل نزول عبد الكريم الخطابي إلى مصر، وذلك بعد التفاوض إتصالات بين ممثلي الأحزاب الإستقلالية، في كل من تونس الجزائر والمغرب الأقصى وذلك في 05 فيفري 1947م، وقد إتخذت القاهرة مركزًا لنشاطه على أن يبقى الباب مفتوحًا لإنضمام أحزاب أخرى إلى المكتب.

ب- مؤتمر طنجة:

إنعقد هذا المؤتمر بمدينة طنجة المغربية 27- 30 أفريل 1958م تحت شعار مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي بحضور ممثّلين عن الأحزاب المغاربية، منها جبهة التحرير الوطني الجزائري، حزب الدستور الجديد (تونس)، حزب الاستقلال المغربي، وركز هذا المؤتمر على نقاط أساسية:

[1]- محمد علي داهش، **دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر**، جامعة الموصل، كلية الآداب، 2004، ص 46.

1- تشكيل مجلس إستشاري للمغرب العربي ينبثق من المجالس الوطنية المحلية في الأقطار الثلاثة (المغرب، تونس، الجزائر) وتكون مهمته دراسة القضايا ذات الإهتمام المشترك في بلاد المغرب العربي وتقديم التوصيات بخصوصها للسلطات التنفيذية المحلية.

2- بحث قيام إتحاد فدرالي بين البلاد المشترك في المؤتمر.

3- إستئناف الإتصالات بصفة دورية، بين المسؤولين المحليين في البلدان الثلاثة.

4- تأسيس أمانة دائمة من ستة أعضاء عضوين لكل دولة[1].

ثالثا: مرحلة العمل الوحدوي بعد الإستقلال.

مرحلة العمل الوحدوي بعد الاستقلال بدأت خطوة العمل المشترك بين الأقطار المغاربية 1964م بتأسيس اللّجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي ومن خلال هذه اللّجنة عقدت 7 لقاءات بين وزراء الدول صدر عنها العديد من الاتفاقيات في مختلف المجالات.

أ- لقاء تونس 1 أكتوبر 1964: إنشاء نظام الأفضلية في المعاملة التجارية المغاربية وتوحيد السياسات في الإنشاءات الصناعية.

ب- لقاء طنجة نوفمبر 1964: التنسيق بين المخططات الوطنية للتنمية، والاهتمام بقضايا تمويل مشاريع التنمية.

جـ- لقاء طرابلس 27 ماي 1965: وضع لجنة خاصة لدراسة قطع الصناعية وتأمين المواصلات.

د- لقاء الجزائر 11 فيفري 1966: تنسيق السّياسات التجارية الخارجية وسياسات السياحة والحسابات الوطنية والإحصاءات التجارية والصناعية.

هـ- لقاء تونس 23 فيفري 1967: وضع دراسات وآفاق للتعاون لمدة 5 سنوات.

و- لقاء الرابط 20 جويلية 1970: في هذا اللقاء جرت جملة من الاعتراضات حول مشروع إتفاقية التعاون الاقتصادي الذي قدمته اللّجنة الإستشارية.

[1]- موسوعة منظمات وأحلاف وتكتلات/ إتحاد المغرب العربي. www.Moquatel.com/openshare/B

م- لقاء الجزائر 21 ماي 1975: عرض صيغة جديدة للاتفاقيات على أنظار وزراء الاقتصاد من خلال التعاون[1].

ما نتج عن هذه اللّقاءات أن واقع اللّجنة الاستشارة هامة، تمكنت من إقامة بعض المؤسسات والهياكل إلى أنّها تعتبر فاشلة بحيث تضاربت الأهداف، والمصالح وهذا ما يعكس لحد كبير حالت التقاطع والتقلبات السياسية في المنطقة وذلك بظهور مشكل الصحراء الغربية 1975م التي عملت على توقيف التجربة نهائيا[2].

رابعا: مرحلة المحاور.

بعد فترة الصراع والجمود داخل المغرب 1983م مرحلة جديدة مرحلة المحاور والتحالفات التي هي:

1- معاهدة الأخوة والوفاق 1983: أبرمت بين الجزائر وتونس من أجل الحفاظ على السلم والأمن بينهما.

2- معاهدة وجد 1984: أبرمت بين ليبيا والمغرب نتيجة ظروف عديدة: رفض ليبيا لمعاهدة الإيخاء والوفاق وعزلها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

3- مرحلة الوقف الدولي 1987: تعتبر سنة للوفق العام بين دول المغرب العربي ويظهر ذلك في التصالح اللّيبي، التونسي، التصالح الجزائري- اللّيبي والتصالح الجزائري المغربي.

شهدت أقطار المغرب العربي مناخ سياسيا سادة الحوار والتفاهم بعد طول إنقطاع، إلاّ أنّ اللقاءات المكثفة بينها توصلت إلى إتفاقية تأسيس إتحاد المغرب العربي[3].

4- لقاء زرالدة: جمع بين قادة الدول المغاربية وإنبثق عنه وضع اللّجنة الاستشارية في تشييد بناء المغرب العربي وإنشاء خمسة لجان فرعية متخصصة وكل دولة ترأس إحدى اللّجان.

---

[1]- مصطفى الفيلالي، **نفسه**، ص ص 24- 25.

[2]- صبيحة بخوش، **المرجع السابق ذكره**، ص 146.

[3]- موسوعة منظمات وأحلاف وتكتلات، **إتحاد المغرب العربي**، المرجع نفسه.

- اللّجنة الاقتصادية الجزائر.
- لجنة المسائل الهيكلية ليبيا.
- اللجنة المالية المغرب.
- اللّجنة الأمنية والإنسانية تونس.

5- معاهدة مراكش: بعد إنعقاد دورة زالدة تم إنعقاد القمة المغاربية في مراكش في 17 فيفري 1989م لتدخل بها منطقة المغرب العربي مسيرتها التكاملية، وتم من خلال هذه القمة الإعلان عن قيام الإتحاد المغرب العربي من خلال إنشاء إتحاد المغرب العربي[1].

المبحث الثاني: البناء المؤسساتي للإتحاد المغرب العربي.

إن إتحاد المغرب العربي كباقي التجمعات الإقليمية سعى إلى تحقيق أهداف سياسية وإقتصادية عبرة مجموعة من الهياكل المؤسساتية وهذا ما نصت عليه معاهدة مراكش 1989م، حيث أشارت إلى أجهزة ذات الطابع تقريري، وأخرى ذات طابع إستشاري وتقني هذا التنوع يؤكد على أن الإتحاد يعمل على إعادة إنتاج المؤسسات السائدة في معظم المنظمات الدولية.

المطلب الأول: الأجهزة ذات الطابع السياسي.

يضم كل من مجلس الرئاسة، مجلس الوزراء الخارجية، مجلس الشورى وندوة الوزراء الأولية.

[1] – Christophe Boutin, **La difficile montée en puissance de L'UNIO du Maghreb arabe**, Observatoire d'études, géopolitique, le 09 Octobre 2013.

أولا: مجلس الرئاسة.

يتألف من رؤساء الدول الأعضاء وهو أعلى جهاز في الإتحاد، ولإجماع رؤساء الدول الأعضاء فقط سلطة إتخاذ القرار، ويتناوب رؤساء الدول الأعضاء على رئاسة المجلس لمدة 6 أشهر، ويمكنه أن يجتمع إستثنائيا كما دعت الضرورة إلى ذلك، وقد كان المجلس يتخذ قراراته بالإجماع إلاّ وأن ذلك خضع لتعديل تمت المصادقة عليه إبتداء من سنة 1991.

مما أصبحت معه القرار تتخذ بالأغلبية[1].

ثانيا: مجلس الوزراء الخارجية.

قامت معاهدة الإتحاد بإنشاء مجلسين يتألف من وزراء الخارجية لدول المغاربية وتم تحديد إختصاصاته في:

- إجتماع وزراء الخارجية للاتحاد لتحضير دورات مجلس الرئاسة.
- النظر في الاقتراحات لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة.
- تنسيق السياسات والمواقف في المنظمات الإقليمية والدولية.
- دراسة كل ما يكلف مجلس الرئاسة من القضايا المتعددة.
- مراقبة أعمال الهيئة التابعة لمجلس الرئاسة.
- يقوم بتحضير جلسات رئاسة الإتحاد.

كما يعتبر هذا المجلس ثاني جهاز في الاتحاد المغرب العربي، فهو بمثابة همزة وصل بين الجهاز الأعلى وبقية الهيئات، كما يبدي رأيه في أعمال اللجان الوزارية المتخصصة ويساعد أيضا في إتخاذ القرارات غير مباشرة أثناء تحضير أشغاله وتبقى سلطة

[1]– المادة السادسة من المعاهدة إتحاد المغرب العربي.

هذا الجهاز محدودية نتيجة عدم تمتعه بسلطة إصدار القرارات رغم ما اكتسبه من الصلاحيات[1].

ثالثا: مجلس الشورى.

يعتبر هذا المجلس من أهم هيئات الإتحاد باعتباره هيئة إستشارية لدى مجلس رئاسة الإتحاد.

يتألف مجلس الشورى من عشرة أعضاء عن كل دولة وتتولى الهيئات النيابة للدولة الأعضاء عملية الإختيار أو تتولى الأمر النظم الداخلية لكل دولة، وهذا حسب ما جاء في المادة الثانية عشر (12) من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي ويتألف حاليا من مائة وخمسين عضو أي ثلاثين عضو من كل دولة[2]. ويمكن تحديد صلاحيات مجلس الشورى المغاربي في العنصرين التاليين:

- إبداء الرأي حول القضايا التي يحيلها عليه مجلس الرئاسة.
- تعزيز عمل الإتحاد من خلال رفع كل التوصيات إلى مجلس الرئاسة.

تتمثل هيئات المجلس الشورى في: رئيس المجلس، المكتبة، الأمانة العامة، اللّجان.

أ- **رئيس المجلس:** تتم عملية الرئيس من بين أعضاء المكتبة بالتناوب ولمدة دورة كاملة وحسب الترتيب الأبجدي، وحسب ما ورد في المادة السابعة عشر (17) من النظام الداخلي تتمثل في صلاحيات ومهام الرئيس فيما يلي:

- رئاسة إجتماعية المكتب وتطبيق النظام الداخلي.
- رئاسة جلسات المجلس وضمان حسن سيرها.
- تنسيق أشغال اللجان.

[1]- المادة الثامنة من معاهدة إتخاذ المغرب العربي.

[2]- المادة الثانية عشر (12) من معاهدة إتحاد المغرب العربي.

- عرض القضايا للتصويت والإعلان عن نتائجها[1].

ب- المكتب:

يتكون المكتب من خمسة أعضاء على أساس عضو لكل قطر من أقطار الإتحاد وطبقا للمادة الرابعة عشر (14) من النظام الداخلي يتولى المكتب المهام التالية:

- تحديد مكان وتاريخ إنعقاد الجلسات الموالية للإفتتاح الدورة.
- بالتنسيق مع الأمانة العامة للإتحاد يتم إعداد مشروع جدول أعمال دورات المجلس.
- إقتراح عقد جلسات مغلقة عند الاقتضاء وإعداد برنامج عمل المجلس.
- تنظيم علاقات المجلس مع البرلمانات الجهوية والدولية[2].

ج- الأمانة العامة:

طبقا لقرار مجلس الرئاسة المتعلقة بتحديد أجهزة الإتحاد والاتفاقية التي تم توقيعها بين الحكومة الجزائرية ومجلس الشورى المغاربي بالجزائر في 09 جوان 1994م. تم تهيئة فتح مكتب الأمانة العامة مقرها الجزائر، منذ شهر أوت 1995، وهذه الأمانة تعمل تحت إشراف الأمين العام الذي يعين من قبل مجلس الرئاسة للإتحاد باقتراح من حكومة بلده.

ومن بين المهام التي يقوم بها الأمين العام لمجلس الشورى تحت إشراف الرئيس المجلس تتمثل في:

- التحضير لمختلف نشاطات المجلس وأجهزته.
- متابعة تنفيذ قرارات وبرامج مجلس الشورى المغاربي.
- إعداد مشروع الميزانية والسهر على تنفيذها[3].

---

[1]- قصدي محمد عادل، **التجارة البينية للإتحاد المغرب العربي**، الجلفة، منشورات الحياة الصحافة، 2009، ص 27.

[2]- إبراهيم بولحية، **المرجع السابق**، ص 59.

[3]- إبراهيم بولحية، **المرجع السابق**، ص ص 59- 60.

د- ندوة الوزراء الأوليين:

نصت معاهدة مراكش في المادة السابعة (7) على أن يجتمعوا الوزراء الأوليين أو من يقوم مقامهم كلما دعت إلى ذلك، إنّ ندوة الوزراء الأوليين جهاز ثانوي ببقية أجهزة الإتحاد والدليل أنهم يجتمعون فقط في الحالات الضرورية والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة وظيفية الوزاري الأول أو رئيس الحكومة، حيث يقوم بالتنسيق والربط بين مختلف القطاعات التي تعمل تحت وصايته، وهذا الجهاز يفتقر إلى القواعد التي تحدد أسلوب علمه وصلاحياته، وعلاقته بالهيئات الأخرى للإتحاد، في الواقع يكفي إتفاق رؤساء الدول لعقد اجتماع لهم في أي وقت كان فلا داعي للإشارة إلى إمكانية إجتماع الوزراء الأوليين.

وفي الواقع يكتفي إتفاق رؤساء الدول لعقد إجتماع لهم في أي وقت كان فلا داعي للإشارة إلى إمكانية إجتماع الوزراء الأوليين فيعتبر هذا الجهاز ميزة بالإتحاد المغرب العربي كتجمع إقليمي دون غيره من التجمعات الأخرى[1].

المطلب الثاني: الهيئات ذات الطابع التقني.

1- الأمانة العامة:

حسب ما جاء في المادة الحادية عشر من معاهدة الإتحاد المغرب العربي أمانة عامة تتكون من ممثل لكل دول تمارس مهامها في الدول التي تتولى رئاسة دورة مجلس الرئاسة وتحت إشراف رئيس الدورة الذي تتكفل دولته بتغطية نفقاتها[2].

فالمادة تعكس مدى سيطرة فكرة التساوي في التمثيل بين الدول الخمسة، نظرا لغموض هذه المادة استحوذت لجنة المتابعة على صلاحيات الأمانة خاصة في السنوات الأولى من نشأة الإتحاد المغرب العربي.

[1]- صبيحة بخوش، **المرجع السابق** ، ص 229.

[2]- المادة الحادية عشرون معاهدة إنشاء الإتحاد المغرب العربي.

وتم إصدار قرار تعديل المادة الحادية عشرة عندما عقد الدورة الأولى المجلس رئاسة الإتحاد في تونس شهر جانفي 1990م على النحو التالي: يكون للاتحاد أمانة عامة ينشأها مجلس الرئاسة ويحدد مقرها لما يعين آمين عاما لها، وهذا نتيجة للصعوبات التي عرقلت عمل الأمانة وذلك بمجرد إنتهاء معاهدة مراكش في تنصيب معظم الهيئات[1].

تتمثل مهام الأمانة العامة حسب ما جاء في المعاهدة الخامسة من نطاقها الأساسي:

- العمل على تنفيذ قرارات مجلس الرئاسة الإتحاد.
- المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الإتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة.
- العمل على جمع كل الوثائق والمستندات وإعداد التقارير الدورية.
- العمل على ربط الصلة بالمنظمات غير الحكومية والجمعيات الشعبية.

2- لجنة المتابعة:

حسب المادة التاسعة من معاهدة مراكش 1989م، نصت على أن تعيّن كل دولة عضوا في مجلس وزرائها، ويخص بشؤون الإتحاد ومتابعة قضاياه وتقدم نتائج أعمالها إلى وزراء الخارجية.

عملية تعيين وتركيب اللجنة تختلف عن بقية التجمعات ذات الطابع الاقتصادي، كما تتمتع هذه اللّجنة بصلاحيات واسعة كالتشريع، التنفيذ، المتابعة، الرقابة، فإختصاصاتها تتمثل:

- متابعة قضايا الاتحاد مع باقي الهيئات والعمل على تنسيق أشغالها مع باقي الهيئات وبالأخص الأمانة العامة واللّجان الوزارية.
- متابعة كل القرارات التي يتخذها مجلس رئاسة الإتحاد الذي سعى إلى التعاون[2].

[1]- صبيحة بخوش، **المرجع السابق**، ص 25.

[2]- المادة التاسعة من معاهدة إتحاد المغرب العربي.

3- اللّجان الوزارية المتخصصة:

يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها، كما نصت المادة الثالثة على تكليف الأجهزة المنصوص عليها في معاهدة إتحاد المغرب العربي بالعمل على تنفيذ هذه التوصيات والمقترحات ووضع الخطط والجداول الزمنية لتنفيذ، ما ورد فيها وذلك عبر لجان مختصة وهي أربع مجالات:

1. لجنة الموارد والأمن الغذائي.
2. لجنة البنية الأساسية.
3. لجنة الموارد البشرية.
4. لجنة الإقتصاد المالية.

تقوم اللّجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع لجنة المتابعة والأمانة العامة بوضع التصور للخطط والجداول الزمنية للأزمة التقنية برنامج عمل الإتحاد المصادق عليه من طرف مجلس الرئاسة.

كما تتكون اللجان الوزارية المتخصصة من الوزارات والأمانات الشعبية حسب الميادين التي تدخل في مهامها، كما تتفرع هذه اللّجنة مع مجالس وزارية قطاعية وفرق عمل حسب ما يقتضيه عملها، وعليها الاستعانة بذوي الخبرة والكفاءات المغاربية. وتعرض اللّجان الأربعة المتمثلة في لجنة الأمن الغذائي والاقتصاد المالية، لجنة المتابعة، والأمانة العامة[1].

4- الهيئة القضائية:

لقد حرص قادة المغرب العربي على إنشاء الهيئة القضائية التي تتولى النظر في النزاعات الناشئة حول تأويل وتنفيذ المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد بما يؤدي

[1]- إبراهيم ولد أعمر، **إشكالية الوحدة المغاربية من خلال تجربة إتحاد المغرب العربي 1989- 1999**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية: 2008- 2009، ص ص 212- 213.

إلى تصفية العلاقات وإنسجامها، ويدعم جهود التكامل الشامل فيما بين الدول الأعضاء حيث تتألف الهيئة القضائية من قاضيين اثنين من كل دولة.

ومن إختصاصات الهيئة القضائية: تتجلى من خلال ما يلي:

- النظر في المنازعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد، النظر في المنازعات التي تنشأ ما بين أجهزة الاتحاد أو موظفية الاستشارة في النواحي ذات الطابع القانوني فقط[1].

المطلب الثالث: الهيئات ذات الطابع التخصيص.

هي التي تقتصر نشاطها على بعض الموضوعات وقد يكون هذا الموضوع بتحقيق تعاون الدول الأعضاء في المجالات العلمية كالجامعة المغاربية والأكاديمية المغاربية للعلوم ولتحقيق التعاون في المجالات الإستثمارية والتجارية والمالية كالمصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية.

أ- الجامعة المغاربية:

وهي من أهم الإنجازات التي حققها الإتحاد في مجال التعاون في التعليم العالي إذ هو من الطبيعي أن تهتم دول الإتحاد بقضايا هذا القطاع والعمل على وضع الأسس التي سوف يقوم عليها التعاون العلمي في ما بينها لتحقيق التكامل في هذا المجال.

ب- الأكاديمية المغاربية للعلوم:

تعتبر إحدى الإنجازات الإتحادية العلمية التي حققها الاتحاد المغاربي في مجال التعاون في البحث العلمي.

والهدف الرئيسي للأكاديمية هو إقامة إطار مناسب للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي والتكوين العالي في أقطار المغرب العربي ويسمح بالتعاون مع المؤسسات المماثلة

[1]- إتحاد المغرب العربي: الأهداف والهيكل التنظيمي، مركز الجزيرة نت، قسم البحوث والدراسات على الرابط: Htt://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/da 8782d7-a52.a-446b -7e 5dae19d8c تاريخ الإطلاع: 2017/05/13 htm على الساعة 19:25.

في الوطن العربي والأقطار الأجنبية وتمكين الباحثين من المساهمة في تطوير العلوم وتوظيفها[1].

ج- المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية:

تم توقيع إتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية بين دول إتحاد المغرب العربي بتاريخ 10 مارس 1991م، ومقره تونس، ويهدف المصرف إلى المساهمة في إقامة إقتصاد مغاربي مترابط ومندمج، ومن ذلك إعداد وإنجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة الفلاحية والصناعية وكذلك في تشجيع إنسياب رؤوس الأموال وتوظيفها في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والمردود المالي، وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عنها[2].

من خلال دراستنا للبناء المؤسساتي للإتحاد المغاربي نلاحظ أن على الصعيد الشكلي المؤسسي يمكن القول بنجاح في إنشاء مؤسسات ذات طابع عام تلتها أخرى متخصصة مثلتا جسد التجربة أما على الصعيد الأداء الفعلي يمكن القول أن ذالك الأداء جاء أقل من المتوقع بكثير من هذه المؤسسات فهي أجهزة إقتصرت على إثبات الوجود دون أن تؤدي إلى تدفق العمل الوحدوي، ويعود السبب الى عدم إمتلاكها للسلطة والتي تعني القدرة الفعلية على تجسيد القدرات في إطار المؤسساتي.

[1]- إتحاد المغرب العربي، **الأهداف والهيكل التنظيمي**، مركز الجزيرة نت، نفس المرجع السابق.

[2]- جمال عبد الناصر مانع، **المرجع السابق**، ص 238.

المبحث الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي العربي.

إنّ مشكل تحقيق التكامل الاقتصادي بصفة خاصة وقيام الإتحاد المغرب العربي بصفة عامة يدفعنا للبحث عن أهم العقبات والعراقيل التي تقف في وجه بناء تكتل سياسي وإقتصادي يستجيب لتطلعات شعوب المنطقة، وإن إستعراض التجارب ومحاولات التكامل السابقة يقودنا إلى التمييز بين ثلاثة أنواع من المعوقات التي واجهت التكامل المغاربي وهي معوّقات ذات الطابع الاقتصادي، ، معوقات ذات الطابع المؤسساتي.

المطلب الأول: المعوقات ذات الطابع الاقتصادي.

– تفاوت الدول العربية من حيث درجات النمو الاقتصادي* الأمر الذي زاد من إتساع الهوة بين مستويات المعيشة بين الدول العربية، حيث أنّ المستفيد الأكثر من التكامل هو الدول ذات معدل النمو الاقتصادي المرتفع.

– إعتماد الدول العربية في تجارتها على أسواق الدول المتقدمة بدلا من تعزيز التجارة العربية التي تتيح فرص جذب مزيد من الاستثمارات وفرص العمل.

– تشابه الهياكل الإنتاجية العربية مما جعلها في تنافس وليس تكامل كما تتسم نضمها الإقتصادية بالتباين والإختلاف مما يجعل تطبيق سياسة إقتصادية مشتركة أمر صعب وإذ يشير البعض إلى أنه حل محل هذا الاختلاف نوع من الإنسجام وأصبحت تقريبا كل الدول العربية تنتهج إقتصاد السوق[1].

إن هذا الضعف الاقتصادي من العراقيل التي حالت دون إستفادت المنطقة من الجانب الإيجابي للعولمة، خاصة أن نمو التجارة العالمية زاد بنسبة 8% سنويا فيما لا تتجاوز التجارة المغاربية مع الخارج إلا 3%، كما أن حصتها من تدفق الاستثمارات الأجنبية ضلت ضعيفة مقارنة بمناطق أخرى في العالم مثل جنوب شرق آسيا والصين.

---

*– **النمو الاقتصادي:** عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة.

[1]– علي كساب، محمد رتول، "**التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة**"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، العدد، ص 09.

فلقد أظهرت إحصائيات إقتصادية أن دول الاتحاد المغاربي تخسر نحو عشرة مليارات دولا سنويا ما يعادل 2% من ناتجها القومي الإجمالي* بسبب غياب التنسيق في المواقف الخارجية و تعثر قيام سوق مغاربية مشتركة والاستمرار على الاعتماد على الأسواق الأوروبية في تسويق الصادرات واستراد المواد الضرورية، بحيث حسب المعطيات التقديرية لا تتجاوز التجارة البينية بين الدول المغرب العربي نسبة 5% من مجموع تجارتها مع الاتحاد الأوروبي المقدرة بنحو 80 مليار دولار

المطلب الثاني: المعوقات ذات الطابع المؤسساتي :

يرتبط هذا العائق بالإطار المؤسسي والتنظيمي للتكامل الذي يتعلّق بالمؤسسات الضرورية الإقامة ومتابعة مسيرة التكامل بكل مجالاتها وتفاصيلها والتشريعات والإجراءات التنفيذية لتطبيق الإتفاقيات والخطوات التكاملية المتفق عليها[1].

وعند الحديث عن المعوقات من الناحية المؤسسية بالنسبة للدول المغاربية فلعل أهم هذه العراقيل التي تواجه هذا التكتل هي رفض الدول الأعضاء التخلي عن بعض من صلاحيتها وسيادتها الى سلطة عليا إقليمية يتطلبها إقامة تكتل إقليمي ناجح، هذا من جهة ومن جهة أخرى إرتكاز السلطة في يد مجلس الرئاسة، فهو وحده صاحب القرار وإليه تعود مختلف الصلاحيات وما ترتب عنه من تغيب لدور الأمانة العامة وجعلها مجرد سكرتيرة المجلس، كذالك موافقة كل الأعضاء على أي إقتراح أو إتفاقية عطل تنفيذ الكثير من الاتفاقيات، مثل مسألة مشروع المصرف المغاربي والذي وقعت إتفاقيته في مارس 1991م ولكن انتظرت إحدى عشر سنة لمحاولة تجسيدها في مارس 2002م[2].

---

* – **الناتج القومي الإجمالي:** هو مقياس لحجم الإنتاج الاقتصادي من السلع والخدمات من موارد مملوكة من قبل سكان منطقة معينة في فترة زمنية وهو المقياس الذي يستخدم لقياس الدخل القومي والمصروفات العامة للدول المقاس الذي يستخدم لقياس الدخل القومي والمصروفات العامة للدول.

[1] – حامد نور الدين بن عيش بشير، "**مبررات إقامة إتحاد المغرب العربي في ضل التحولات العالمية الراهنة**". ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي للباحثين في الشوؤن الإفريقية حول التكامل الإقليمي.

[2] – رقية بلقاسمي، **مرجع سابق**، ص 119.

وهناك معوقات ذات طابع سياسي سوف نتطرق إليها في الفصل الثالث.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نستخلص أن التكامل المغربي لديه العديد من العوامل الداخلية والخارجية وخصوصًا الوحدة الجغرافية والعامل الاقتصادي ووحدة الدين وقد لعبت هذه العوامل دورًا أساسيًا في تحقيق الوحدة المغاربية بين الأقطار الخمسة، الجزائر، المغرب تونس، ليبيا وموريتانيا بحيث يعتبر من أقدم المشاريع التكاملية في المنطقة العربية الواقعة في شمال إفريقيا.وبالرغم من إنجازات هذه التجربة التكاملية للدول المغاربية، إلاّ أنها لم تكن في مستوى طموح الشعوب التي علقت أمالا على هذه التجربة للرقي والانتقال بالمنطقة إلى التطور والتقدم للحاق بركب الأمم المتطورة ولعل السبب يعود إلى مجموعة من العراقيل والتحديات صاحبت ولادة فكرة المغرب العربي.

الفصل الثالث

التكامل الإقليمي المغاربي في ظل التحولات الإقليمية

تمهيد :

شكلت المنطقة المغاربية منطلق للثورات العربية بعد أن تمكن الثوار والمحتجون من إسقاط النظام في تونس وليبيا فيما عمدت دول مغاربية أخرى كالمغرب والجزائر إلى إقامة إصلاحات سياسية ودستورية هامة، وإذ كانت هذه التحولات تحيل إلى دعم الانتقال نحو الديمقراطية وبناء دول الحق والقانون وإرساء علاقات جديدة بين الحاكم والمحكومين مبنية على المواطنة والتواصل وإحترام الحقوق والواجبات، فإنها تدعم توفير شروط إجتماعية تدعم الإندماج الاجتماعي مغاربي بما يوفر قاعدة اجتماعية متينة لبناء إتحاد مغاربي واعد في عالم متغير سمته التكتل والعمل الجماعي.

المبحث الأول: نبذة عامة حول ثورة ليبيا وتونس.

بالملاحظة إلى التطورات التي شهدتها المنطقة المغاربية نجد أنها تستدعي منا الدراسة بحيث شكلت هذه المنطقة منطلق الثورات العربية التي أحدثت وفي فترة زمنية قصيرة تغيرات جوهرية في المنطقة، كما شكلت ضغوط متزايدة على أنظمة دول الاتحاد ما جعلها تعتمد إصلاحات سياسية ودستورية هامة. بالملاحظة إلى التطورات التي تشهدها المنطقة نجد أنها تستدعي منا الدراسة بحيث شكلت هذه المنطقة منطلق للثوار العربية التي أحدثت تغيرات جهوية في المنطقة، كما شكلت ضغوط متزايدة على أنظمة دول الاتحاد ما جعلها تعتمد على إصلاحات سياسية ودستورية هامة.

المطلب الأول: ثورة تونس.

تعود بداية أحداث الحراك في تونس إلى يوم 18 ديسمبر 2010 أين خرج ألاف المحتجين بمدينة سيدي بوزيد للتعبير عن السخط العام على أوضاع التهميش والتضامن مع الشاب "محمد البوعزيزي" الذي أظرم النار في جسده كرد فعل على تجاهل قوات الأمن مع مصادرة العربة التي كان يبيع عليها، وعلى إثر ذلك إنطلقت المظاهرات وخرج ألاف

المتظاهرين الرافضين للكثير من السلبيات الموجودة من بطالة عدم وجود عدالة اجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم، حيث شملت المظاهرات عديدة في تونس[1].

ولقد لعب المجتمع المدني دورا كبيرا في الدفع بالحركة الاحتجاجية لبلوغ مستوى النضج، وكان أهمها الإتحاد العام التونسي للشغل ومع إلتفاف الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والمهنية والمثقفين والفنانين حول الشباب ساعد على توسع نطاق الانتفاضة، مما أدى إلى تزايد الضغوط على نظام[2]، وهذا ما أدى بشكل مفاجئ إلى تنحي الرئيس السابق زين العابدين بن علي عن مهامه وتفويضها بشكل مؤقت إلى الوزير الأول إلى أن نظمت إنتخابات رئاسية وأعلن محمد الغنوشي عن توليه منصب الرئاسة غير أنه لقي معارضة من خبراء قانون دستوري تونسي وبعد الرفض الشعبي لحكومة الغنوشي الانتقالية اضطر إلى الاستقالة وتعيين الباجي قائد السبسي رئيسا للحكومة، وهنا بدأ مسار الأحداث يشهد تطورات نبأت عن رغبة عارمة في تغيير نظام بن علي بالكامل، حيث تقدم المحتجون بمجموعة من الطلبات منها[3]:

– إيقاف العمل بالدستور وحل مجلسي النواب والمستشارين، بالإضافة إلى حل حزب التجمع الدستوري الحاكم بحكم قضائي وتصفية أمواله وممتلكاته.

– إجراء إنتخابات مجلس شعبي تأسيسي على أن تكون مهمة المجلس صياغة دستور جديد يتم بعدها التحضير لإنتخابات برلمانية ورئاسية.

– تكوين الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي.

---

[1]– علي عبده محمود، الثورة التونسية الأسباب... عوامل النجاح... النتائج، الهيئة العامة للإستعلامات، على الرابط:
http://www.sisgov.eg/newn/8/34.htm

[2]– خيري عبد الرزاق جاسم، **النظام السياسي التونسي بعد التغير**، مجلة السياسية والدولية، العراق: الجامعة المستعمرية، العدد 25، 2014، ص 16.

[3]– صافيناز محمد أحمد، عام من الثورة التونسية: الصار والتحديات، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية في:
http://acppss.ahramdigital.org.eg/New.a.spx?Sen?a=55

– سن العفو التشريعي العام عن رموز المعارضة من المقيمين والمنفيين وفي خضم هذه التجاذبات أضحت تونس تعاني حالة صراع سياسي بين ما يمكن تسمية بالنخب القديمة والنخب الجديدة خلال المرحلة الأولى من مسار التحول الديمقراطي الذي تشهده الدولة بإجراء إنتخابات المجلس التأسيسي وإختيار الرئيس الذي يقود ذلك المسار في مرحلة الانتقالية وما يرتبط بها من تأسيس وتكوين مؤسسات وهيئات إنتقالية تتم عبرها عملية التحول.

وبشكل عام عرف المشهد السياسي في تونس بعد الحراك الشعبي حالة من التنوع وتجلى على ذلك نحو خاص أثناء إنتخابات المجلس التأسيسية في 23 أكتوبر 2011، تنافست خلالها 1500 قائمة حزبية ومستقلة، ضمت ما يقارب 10 ألاف و500 مرشح يمثلون 100 حزب سياسي، وساهمت الانتخابات في إنتاج خريطة سياسية جديدة تكونت من عدد من القوى البارزة التي تباينت برامجها ومواقفها من كيفية إدارة المرحلة الانتقالية وإنتقل المشهد الحزبي تدريجيا من التشتت والكثرة إلى الإنتظام ضمن جبهات سياسية وازنة يمكن حصرها في أربعة أساسية هي جبهة الترويكا الحاكمة، والجبهة الليبرالية، الجبهة اليسارية وجبهة الإنقاذ[1].

المطلب الثاني: ثورة ليبيا

بداية الثورة في الرابع عشر من فبراير 2011، أصدر (213) شخصية ممثلة من القوى السياسية والتنظيمات والهيئات الحقوقية الليبية، بيانا يطالبون فيه بتنحي العقيد معمر القذافي* عن السلطة مؤكدين على حق الشعب الليبي في التعبير عن رأيه بمظاهرات سلمية لتحقيق هذا المطلب، وفي 15 فبراير احتشد في بنغازي عدد كبير من المحتجين المطالبين بالإفراج عن (110) من السجناء السياسيين، اللذين تعاملت معهم الشرطة بعنف، أفضى

[1]– أنور الجمعاوي، **سياسات عربية**، العدد 6، يناير/ 2014، ص 72– 85.

*– **معمر القذافي:** معمر محمد عبد السلام القذافي ولد في 7 يونيو 1942 توفي 20 أكتوبر 2011، كان سياسيا وثوريا ليبيا، حكم لأكثر من 40 سنة وصل إلى السلطة بإنقلاب عسكري، تولى عدة مناصب سياسية منها رئيس لمجلس قيادة الثورة 1977، قائدة ثورة في 2008، رئيس الاتحاد الإفريقي في 22 فيفري 2009 إلى 31 يناير 2010.

ذالك إلى سقوط قتلى لتنطلق شرارة الأحداث في أرجاء المدن الليبية بعد هذا التاريخ، وفي 20 فبراير أعلنت أكبر قبليتين في ليبيا (ترهونه ورفلة) انضمامها للثوار[1]، حيث حرص القذافي على محاصرتها دون انضمامها إلى الثوار، مثل قبيلة ترهونة التي تحتل مواقع إستراتيجية حول طرابلس، إلا أنّ الدور الذي قامت به هذه القبائل كان حاسما في تعجيل الإطاحة بالنظام خاصة بعد دورها في سقوط العاصمة طرابلس، حيث أصبحت ليبيا مقسمة بشكل واضح بين القبائل والمناطق النشطة في الحراك الليبي من جهة والذين كانوا سلبين أو تم تجنيدهم من قبل كتائب القذافي[2].

في خضم ذلك سارع قادة الحراك الليبي لتشكيل المجلس الوطني الانتقالي أوائل مارس 2011، ونتيجة المعارك الكبيرة التي قادتها المعارضة ضد نظام القذافي الذي كانت قواته تتقدم في مناطق أخرى بقوة السلاح وما رافق ذلك من مجازر ومظاهر دموية دفعت بالكثير من أعضاء النظام إعلان إنشقاقهم وانضمامهم للأحداث ضد نظام القذافي كخطوة ساهمت في اسقاطه، كما إتخذ المجتمع الدولي العديد من الخطوات التصعدية ضد القذافي لإرغامه على التنحي وتمت إحالته وعدد من رجاله إلى محكمة الجنايات الدولية بسبب تورطهم في جرائم ضد الإنسانية[3].

أما ميدانيا فقد صاغ قرار مجلس الأمن بتنفيذ حضر جوي على ليبيا، وقرار الجامعة العربية رقم 7298 والقاضي بضرورة تحمل مجلس الأمن مسؤولية تدهور الأوضاع في ليبيا المبررات القانونية اللازمة لقيام الحلف الأطلسي بالتدخل عسكريا وتوجيه ضربات لمراكز القيادات وخطوط الإمداد الرئيسية لقوات القذافي بعد تقدمها نحوى مدينة بنغازي، ليتم بذالك

---

[1]– مختصر من يوميات الثورة الليبية المنشورة في صورة مرفق إلكتروني، مجلة السياسة الدولية، 2012، في:
http :www.acrsg.org/6885.

[2]– يوسف محمد الصواني وريكاردو رينيه لاريمونت، **الربيع العربي، الانتفاضة والإصلاح والثورة**، بيروت: منتدى المعارف، ص 143.

[3]– كامل عبد الله، ليبيا: الفواصل والمفاصل والمستقبل، مركز العربية للدراسات 20/03/23، في:
http://srudies-alarabiya.net/futur

استهداف مواقع قوات النظام وتدميرها أو إضعافها[1] لتجرى المعارك الأخيرة للصراع دام ثمانية أشهر حول المعاقل الأخيرة للقذافي في بني وليد، جنوب غرب معزلة، وسرت[2]، وبعد ثلاثة أيام من مقتل القذافي وسقوط سرت ومسقط رأس الزعيم أعلن مجلس الوطني الانتقالي بأن ليبيا تحررّت بالكامل[3]، ليبدأ عهد جديد في ليبيا والذي إتسم بغياب مظاهر الدولة وبروز صراع بين القوى التي أفرزها هذا الحراك.

المبحث الثاني:انعكاسات الثورات العربية على الاتحاد المغاربي

في ظل التغيرات الساسية التي عرفتها المنطقة المغاربية اخذت اثرها تنعكس على الدول الأعضاء في الاتحاد وذلك تظهر في الانعكاساتها السياسية و الاقتصادية و الامنية.

المطلب الأول: الإنعكاسات الاقتصادية.

أثبتت الأحداث التي عرفتها المنطقة المغاربية مع نهاية سنة 2010م عن عدم صمود النماذج الاقتصادية في هذه الدول وقدرتها على الثبات في تجاوز التقلبات المصاحبة لهذه الاضطرابات، حيث قدر صندوق النقد الدولي أن دول الربيع العربي ستكون بحاجة إلى مساعدات مالية بقيمة **160** مليار دولار خلال السنوات الأربع المقبلة التي تلي الأحداث بالإضافة إلى الضرورة الملحة لدعم ميزان المدفوعات والمالية العامة للاقتصاديات العربية المتأثرة بالاضطرابات، كما أشار الصندوق النقد الدولي إلى أن هذه الدول ستكون بحاجة للمرور إلى الانتقال الجذري، نماذجها الاقتصادية بهدف ضمان إيجاد حلول للتحديات

[1]– عبد الكريم اسماعيل، **التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في الوطن العربي**، دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، ص 22.

[2]– مرجع سابق.

[3]– مجموعة الأزمات الدولية، المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في مرحلة ما بعد القذافي، مجموعة الأزمات الدولية، تقرير الشرق الأوسط، رقم 115، 12/14/ 2011، ص 05.

الاقتصادية التي برزت مع هذه الأحداث[1]، حيث أدت إلى تراجع مساهمة السياحة كقطاع هام في اقتصاديات لكل من تونس والمغرب فوفق التقديرات المنظمة العربية للسياحة فقد تكبد قطاع السياحة، حيث فقد **7 مليارات دولار** خلال العام وسجل هذا القطاع تراجع وصل إلى **13%** في بلدان المغرب العربي وذالك في الوقت الذي سجلت فيه السياحة العالمية نموا بنحو **5,2%**[2].

كما جاء في تقرير الصندوق النقد الدولي أن ليبيا كانت تصدر **1.65** مليون برميل نفط يوميا قبل الثورة، أما الآن فهي تصدر **600** ألف برميل يوميا فقط، وإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة **63,6%** علما أن ليبيا تعتمد على الإيرادات النفطية في موازنات بنسبة **94,3%**. كما فقد الدينار الليبي **20%** من قيمته مقابل الدولار لعدم قدرة البنك المركزي الليبي الحصول على العملات الأجنبية بسبب توقف تصدير النفط، أما عن الناتج المحلي الإجمالي الليبي فقد إنكمش بنسبة كبيرة بلغت **60%** في عام 2011. أما تونس التي شهدت أولى ثورات الربيع العربي فمازالت تعاني من تراجع الحركة السياحية جراء التأثير السلبي الذي أحدثته أعمال العنف التي إجتاحت البلاد قبل وبعد الثورة ويؤثر تراجع السياحة بالطبع على مستقبل **350** ألف شخص يعملون في هذا المجال أي ما يعادل **10%** من القوة العاملة في البلاد وتشير آخر التقديرات إلى أن تونس تستقبل سنويا **7** ملايين سائح وهذا العدد من السياح يعطي تونس **6%** من إجمالي ناتجها القومي[3].

فقد تجاوزت معدلات الفقر **24%**، كما بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو **40%** في 2011 وبلغ عجز الموازنة العامة نحو **5%** وهي نسبة تنعكس سلبا على مستوى الأسعار التي يتحمل عبأها المواطن البسيط بالإضافة إلى انخفاض

---

[1]– أم العز علي الفارسي، الاقتصادي وبناء الدولة مقاربة أولية للدول المغرب العربي، تونس، مصر، ليبيا، مداخلة مقدمة ضمن أشغال ندوة: المغرب والتحولات الإقليمية الراهنة، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، أيام 17، 18 فبراير 2013.

[2]– أحمد حلمي عبد اللطيف، اقتصاديات دول الربيع العربي للواقع والأفاق في:

http://orb.magalla.com/2012/R/articles 5241203 22 مارس 2017.

[3]– بنريف عبد الحميد، الربيع العربي يلتهم 32 مليار، جريدة الشرق الأوسط، عدد 1203، الأربعاء 22 أكتوبر 2011.

اسهام قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي من **13%** إلى **18%** وتراجع النمو في القطاع علاوة على تفاقم البطالة وانخفاض الأجور وزيادة التفاوت وانخفاض معدل النمو[1].

المطلب الثاني : الإنعكاسات السياسية.

بعد إنهيار نظام معمر القذافي في ليبيا وسقوط النظام في تونس ألقى تداعيات على دول المغرب العربي ومن أبرزها تهديد إستقرار هذه الدول وهذا ما أجبر هذه الدول إلى إقامة إصلاحات في أنظمتها والوعد بالعدالة.

فبعد سقوط النظام في ليبيا ألقى أثارا على الجزائر بكونها دولة مجاورة لها، وتمثلت هذه الآثار بقيام الجزائر لإصلاحات داخلية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة وطبعت هذه الإصلاحات ثلاث سمات أساسية:

– سيادة الإعتبار الأمني بالنظر إلى الدور المهم الذي أوكله إلى وزارة الداخلية في إعداد قانوني الداخلية للأحزاب والانتخابات.

– اللجنة الاستشارية التي عينها لجمع أراء عدد كبير من القوى السياسية والشخصيات الوطنية حول الإصلاحات المقررة، هذه اللجنة ليست لجنة وطنية فهي تمثل جانب السلطة ذات طابع استشاري.

– جانب العملية لم يخلو من الطابع المهرجاني، لأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي هو هيئة تابعة لرئاسة الجمهورية تجمع في المستقبل القريب الهيئات والآلاف من ممثلي الجمعيات لتداول أمر الصلاحيات، وفتح المجال للتعبير وذلك بالوسائل السمعية والبصرية كذلك فتح المجال السياسي أمام الإسلامين، رفع حالة الطوارئ وإعلان التدابير المهمة في البطالة والإسكان[2].

[1]– اقتصاديات دول "الربيع العربي"، الواقع والآفاق مجلة العربية الدولية، ص 08.

[2]– مجلة مكتبة معهد الدراسات الأمنية، ع31، 2011.

كما أن بعد ظهور الاحتجاج منها أحداث جانفي 2011 بسبب غلاء المعيشة إكتفت السلطات الجزائرية في إخمادها بالاستجابة لمطالب المتظاهرين المباشرة[1].

أما في المغرب حصرت هذه الآثار فيما يلي:

- التعديلات الدستورية المغربية.
- شخص الملك مقدس لاتنتهك حرمته.
- الصلاحيات الدينية الحصرية للملك.
- سلطات تشريعية واسعة للبرلمان كإصدار العضو العام بعدما كان يملكها الملك.
- اللغة الأمازيغية لغة رسمية بعد اللغة العربية.
- منح رئيس الحكومة صلاحية حل مجلس النواب بإستشارة الملك.
- قضية الصحراء الغربية بدون شك ستتأثر إقليميا ودوليا لأن الرئيس "معمر القذافي" كان يدعمها ومن مؤيدي الانفصال وبالتالي تخسر حليف استراتيجي لم يبقى إلا الجزائر.
- حزب العدالة والتنمية التيار الإسلامي.
- خطر القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.
- إنتشار الأسلحة والجماعات المتطرفة.
- إنخفاض نسبة الصادرات والواردات بين الدولتين[2].

أما ما يخص موريطانيا فتتمثل إصلاحات سياسية فيما يلي:

- إنتخاب الرئيس لعهدة ثانية.
- فتح المجالات السياسية أمام المعارضة وقبول المحاورة مع الإسلاميين.

---

[1]– كهينة بوعويشة، **الجيش الجزائري يعلن حالة استنفار قصوى على الحدود مع ليبيا** في:
http://clikhlania.com/news/34764.htm

[2]– أحمد إدريس "**الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي**، مجلة مجموعة الخبراء المغاربين، عدد 06 سبتمبر 2011، ص 01.

- تكتيل الأحزاب السياسية.
- محاولة ضخ الأموال للتنمية.
- ظهور حركات إحتجاجية ومظاهرات.
- الوعود الاجتماعية والاقتصادية.
- تحريك التداخل القبلي مثل قبلية "الثوارق"[1].

المطلب الثالث: الإنعكاسات الأمنية.

لقد أحدثت ثورات الربيع العربي وفي فترة قصيرة زمنيا، تغيرات جوهرية في المنطقة العربية، كما شكلت ضغوط متزايدة على أنظمة أخرى إجتاحت بلدانها الإحتجاجات والاضطرابات الداخلية متأثرة بثورات الربيع العربي، وساهمت في تحريك عجلة الإصلاحات المجمدة، كما أدت إلى تدهور الأوضاع الأمنية، وذلك يظهر في تصاعد النشاطات الإرهابية وظهور تنظيمات جهادية، فمنذ الأيام الأولى لإنطلاق الحركات الجماهيرية التي شهدتها المنطقة المغاربية وأخذ الباحثين يحذرون من إمكانية إستغلال التنظيمات الإرهابية لحالة الفوضى والتفكك الأمني، ففي المغرب العربي ومنذ شهر فيفري 2011 أخذت مجموعة من المتغيرات التحليلية الدالة على بدأ تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI) بتفعيل نشاطه ومحاولة تنفيذ أجنداته عبر بث الشريط مصور في فيفري 2011 يظهر فيه "زعيم" تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي آنذاك "عبد الملك دروكدال" وهو يدعوا الشعب التونسي لإقامة دولة على أساس ما يعتبره الشريعة الإسلامية تكون كجبهة امامية لمقاومة ما يسميه بالصليبين (الأوروبيين) وطردهم من كل بلاد المسلمين حسب تعبيره[2].

[1]– احمد إدريس ،المرجع السابق، ص 07.

[2]– Jaques Fremeaux et al, Menaces Afrique du Nord et au Sahel et sécurité global de l'Europe, Paris, Ellipes, 2014, P 28.

فبعد سقوط نظام العقيد "معمر القذافي" وفي ظل غياب تأثير وهيبة الدولة في ليبيا في المرحلة الموالية لسقوط سلطته هناك أخذ السلاح ينتشر بكثرة لدى العائلات والتيارات والأحزاب بل وأصبحت ترسانة القذافي العسكرية مصدرا لثراء كبير لأمراء الحرب وفي مقدمتها التيارات الإسلامية بمختلف تفرعاتها وهو ما أغر القاعدة لتتمركز في ليبيا بعد هروب العديد من عناصرها من شمال مالي بجانفي 2013 بعد التدخل الفرنسي هناك[1].

وقد إستغلت العديد من التنظيمات الإرهابية حالة الفوضى بسبب الأزمتين خاصة في ليبيا لإقامة مراكز تدريب وتجنيد لها أين تم تجنيد ألاف المقاتلين الذين تم إرسالهم للقتال في سوريا. كما تم تحضير عناصر أخرى لتسريبهم نحو تونس والجزائر والساحل الإفريقي لتنفيذ هجومات واغتيالات إرهابية لتصبح بذلك ليبيا مركز حيويا لتصدير الإرهاب للبلدان الاتحاد المغاربي، فإن وصول السلاح لأيدي مثل هذه التنظيمات كان له إنعكاسات بالغة الخطورة على السلم والأمن في المنطقة وبدليل أنه بين عامي 2011 و2015 حدثت العديد من العمليات الإرهابية في بلدان المغرب العربي، ففي تونس وبتاريخ 30 أكتوبر 2013 نفذ أحد التنظيمات الإرهابية بتونس تفجير في مركب سياحي بمدينة "المنستير" أدى لمقتل عديد السياح الأوروبيين وفي 22 سبتمبر 2014 قامت أيضا جماعة إرهابية باختطاف وقتل سائح فرنسي (أرفي جوردال) في جبال جرجرة الجزائرية، في شهر مارس 2015 قتل 17 سائح في عملية احتجاز للرهائن بمتحف "باردو" وسط العاصمة التونسية[2].

كما قد ساهمت هذه التحولات السياسية في المنطقة في تصاعد وتوسع ظاهرة الاتجار غير الشرعي بالبشر فبعد التدخل العسكري المباشر في ليبيا أحصت المنظمة الأوروبية لحقوق الإنسان في تقريرها الصادر عام 2014م أن نسبة هامة من أطفال ونساء

---

[1]– أعلية علاني، **ليبيا والمخاضر الأمنية، صراع الأجنحة ومستقبل الصدام بين حنتر والتيار الإسلامي**"، مجلة عدد 56. القاهرة، سبتمبر، 2014، ص ص 26– 27.

[2]– Mourad Kezzar, « **Tourisme maghrébin face à la menace terroriste** », Journal liberté, N° 6881, 29 Mars 2015, P 06.

من ليبيا، إضافة إلى اللاجئين الفارين من هذا الحرب يتم استغلالهم كسلعة للمتاجرة بهم في السوق الدولية غير الشرعية [1].

ومن خلال دراستنا للثورات الربيع العربي وانعكاستها على دول الاتحاد نستخلص أن لهذه الثورات شكل إيجابي وآخر سلبي:

أ- الجانب الإيجابي وذلك من خلال تخلص المنطقة من أنظمة ديكتاتورية مثل نظام معمر القذافي ومحاولة منها إقامة أنظمة ديمقراطية بعد التخلص من هذه الأنظمة نهائيا مثل تونس.

ب- من جانب السلبي نجد تدهور إقتصاديات الدول المنطقة المغاربية وتردي الأوضاع الاقتصادية فيها، وظهور أزمات أمنية وتفشي الظواهر الاجتماعية المزرية بين الدول خصوصا الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة وأهم حدث سلبي هي ظاهرة الإرهاب التي أصبحت ظاهرة مخيفة بالنسبة للدول المغاربية، أما على المستوى السياسي نجد أن الأوضاع السياسية على المحك لعدم وجود سلطة قوية مسيرة للدول المغاربية من أجل تكامل ناجح.

[1] – Emilie Derenne, «Le trafic illicite de migrants en méditerranée: une menace criminelle sous contrôle », collection Etudes, N° 2265, Février 2013, P 17.

المبحث الثالث: تحديات وسيناريوهات التكامل الإقليمي المغاربي.

المطلب الأول: تحديات التكامل الإقليمي المغاربي.

I. التحديات الداخلية:

أ- التحديات السياسية:

1. مشكلة الحدود:

تبدو طبيعة النزاعات الحدودية والخلافات السياسية مرهونة بحالة العلاقات بين دول المنطقة،[1] ومدى التقارب بين الأنظمة السياسية، واختلاف توجهات السياسيات الخارجية وهو الأمر بالنسبة للجزائر والمغرب، حيث أن مسيرة العلاقات بين البلدين منذ أكثر من عقود الزمن تحكمها الخلافات السياسية والتوجهات الإيديولوجية، الخلافات الحدودية زيادة لمسألة الصحراء الغربية ولعل أبرز المشاكل الحدودية[2].

1-أ الخلاف الليبي التونسي:

كانت الخلافات السياسية بين تونس وطرابلس نتيجة النزاع الحدودي في منطقة الرصيف القاري بينهما لإحتمالات كبيرة لوجود النفط، قبل أن تتم تسويته في ميثاق الإخاء والتعاون، ويرجع سبب الإضطرابات التي حدثت في مدينة "قفصة" التونسية، إذا قدمت تونس بشكوتها إلى الأمانة العامة للجامعة العربية للنظر في القضية، كما تزامن ذلك بدعوة ليبيا للأمين العام للجامعة لعقد إجتماع عاجل بمجلس الجامعة للبحث في التدخل الفرنسي في تونس، وأمام هذه الأزمة التي امتدت للمحكمة المغربية التي حاولت التوسط في القضية لإنهاء الأزمة بشكل نهائيا، إلاّ أن إنحياز الطرف المغربي إلى الطرف التونسي، ما دفع الجماهير اللّيبية المغربية إنتهت بقطع العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين المغربي اللّيبي[3].

---

[1]- Paul Balta, Le grand Maghreb des l'indépendance a lan, Paris, La découverte, 2000, P 198.

[2]- ناظم عبد الواحد الجاسور، إشكالية الحدود في الوطن العربي، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2011، ص 157.

[3]- ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص 158.

1-ب الخلاف الحدودي الجزائري:

حيث كان الدور الفرنسي في أصل هذه النزاعات الحدودية، كما وصف بحرب باردة مستمرة في ظل غياب مؤشرات جدية لحل النزاع بين الجزائر والمغرب،حيث

نتج عنه باستمرار غلق الحدود بين الطرفين، كما كان إنفجار فندق الأطلس سنة 1994 بالمغرب أين إتهمت الجزائر في التورط في ذلك أدى إلى فرض التأشيرة للدخول للأراضي المغربية والغلق الفوري للحدود من طرف الجزائري، فمازال إستمرار الاتهامات بين الطرفين وفشل المحاولات الصلح[1].

فبعد إستقلال البلدين طالب المغرب إسترجاع مناطق إستنادًا لخريطة المغرب الكبير المنشورة من طرف حزب الاستقلال المغربي 1956م ما رفضته الجزائر مستندة إلى مؤتمر "باندوق" 1956، فزاد التوتر عنه حرب الرمال 1963 مخلفة خسائر، ما استدعى تدخل الوحدة الإفريقية، ثم تليها الاتفاق المبرم بين الرئيس بومدين والملك الحسن 1972م إلا أن ذلك تزامن مع تشكيل جبهة البوليساريو الذي تدعو لإستقلال إقليم الصحراء الغربية وتلقي الدعم اللّوجيستكي من طرف الجزائر، الأمر الذي أزعج الطرف المغربي.

1-ج النزاع التونسي الجزائري:

يكمن مشكل الحدود في النقطة 233 التي تسلمتها الجزائر من الإدارة الفرنسية بعد الاستقلال، ففي الوقت الذي تعتبرها تونس تابعة لها، حيث تمتد مساحة المنطقة المتنازع عليها 17 كلم، حيث إعتبرتها تونس بعدم تطابقها الخرائط الواردة في الاتفاقيات. ما أنقص الجزائر ذلك كونه يشكل خطرًا بكونها حدود معترفة بها في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ليبقى المشكل عالقا لمدة 8 سنوات ليصل الطرفين لإتفاق الإستغلال المشترك للمنطقة المتنازع عليها في 19 مارس 1983، وعدم اللّجوء للإستعمال القوة[2].

---

[1]- المرجع نفسه، ص 159.

[2]- أداء الاتحاد المغاربي، بعد الإطلاع على الموقع:

15 :22 2017/09/05 www.Monqutel.com.share/behoth.com

1-د الخلاف االحدودي الجزائري الليبي:

ناتج عن التأجيل في رسم الحدود وتخطيطها لتجذب الصدام، وفي 1967 وفي دورية جزائرية إخترقت الحدود اللّيبية بمسافة 7 كيلومترات، أين إتهمت الجزائر بالتغلغل والاستكشاف ما أدى لشكل لجنة مشتركة لتخطيط الحدود، وفي ظل دعوة الجزائر للعودة إلى إتفاقية 1957 بين فرنسا وليبيا، ولكن رفض من الطرف اللّيبي لتشكيل اللّجنة لعدم وجود خرائط لديها، واستدعاء الخبراء السويسريين لمسح طبوغرافي للمنطقة[1].

2- الاختلاف في أنظمة الحكم المغاربي:

كانت الوحدة المغاربية خلال الكفاح المسلح من أجل الاستقلال حلمًا سياسيًا، إلاّ أنّ بعد الاستقلال أصبحت طموحا اقتصاديا وبالرجوع إلى أنظمة الحكم في الدول المغاربية هي نظم جمهورية ما عدا المغرب ذات النظام الملكي، فيصعب العمل الوحدوي في الوقت الذي تنتهج سياسات تنموية تصل لطموحات شعوبها التي بقيت أغلبها تعاني الفقر والأمية والبطالة ونقص الوعي الحضاري.

ولقد أثبتت التجارب السابقة أن الدولة القطرية والعمل التنموي القطري قد عجز عن تحقيق التكامل المغاربي، فعامل الاستقرار السياسي والاقتصادي التام، وكذا التكامل الاقتصادي عدم الثقة بين الأنظمة السياسية للأقطار المغاربية لعب دورًا في إفشال العمل المشترك. كما يلعب عامل غياب الثقة تباين وإختلاف أساليب صناعة القرار السياسي والتشتت وغياب التنسيق في مختلف القضايا السياسية.

[1]- أداء الاتحاد المغاربي، المرجع نفسه.

3-قضية الصحراء الغربية:

لاشك أن قضية الصحراء الغربية أصبحت قضية معقدة لتعدد الأطراف فيها هناك فاعلون إقليميون مثل: الجزائر وآخرون دوليون مثل: إسبانيا، فرنسا، ومنظمات دولية كأمم متحدة تتسم مواقفهم جميعًا بالتنافس[1].

فالجزائر ساندت من بداية الشعب الصحراوي في ممارسة حقه لتقرير مصيره وهذا منذ إعلان جبهة البوليساريو عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية في 28 فيفري 1976 ودخولها خط النزاع بعد المسيرة الخضراء التي نظمها المغرب في الأراضي الصحراوية وشعورها بالخطورة، ما أدى إلى الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية في الوقت الذي تعتبره المغرب إقليم تابع لها وبالتالي الحل الوحيد عودة الأرض لأصحابها، وبسط السيادة المغربية على الصحراء الغربية ما أدى لأول مواجهة عسكرية جزائرية مغربية لمدة 3 أيام في 26 جانفي 1976م، في توتر بين الجزائر والمغرب في ظل الضغوطات الداخلية وأخرى إقليمية[2].

فهذه القضية تشكل خطر يؤثر على أمن واستقرار المنطقة المغاربية لأنه لا يمكن بناء مغاربي موحد دون حل سلمي عادل للقضية الصحراوية التي تعد من قضايا جوهرية التي تضعف الاتحاد، كما يمكن أن تكون عاملا لنشوب نزاعات بين الأطراف المشتركة.

ب- التحديات الاقتصادية:

مازال التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية ضعيفا، في الوقت الذي لا تزيد المبادلات التجارية عن نسبة 5% من المبادلات في الوقت الذي تتوفر جميع الموارد الطبيعية وشساعة الأراضي الزراعية، كما تخزن أراضيها ثروات معدنية وطاقوية تتوزع توزيعًا غير متكافئًا. كما تتفاوت الدول المغاربية من حيث درجات النمو الاقتصادي، ما يقف

[1]- توفيق المدني، مرجع سابق، ص 29.

[2]- حسين أبو طالب، التقرير الإستراتيجي العربي، 2003- 2004، مصادر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية: القاهرة، 2004، ص 421.

أمام صعوبة التنسيق الاقتصادي ومن خلال إختلاف التشريعات الاقتصادية التجارية والتنفيذية.

- إختلاف الأنظمة الاقتصادية:

إن الإختلاف في هذه الأنظمة الاقتصادية يعود إلى الاختلاف في السياسات والتوجهات الاقتصادية وتباين في الإجراءات العملية المتعلقة بتنظيم الحياة الاقتصادية، كما كان استيراد للأنظمة ومناهج من بين عوامل تعميق، لذلك أضحى من خلال الضروري خطوات جادة لتوحيد المنهج الاقتصادي إنطلاقا من بلورة على ضوء الرصيد الفكري المستمد من عمق المعاناة في الوقت الذي كان موجة التحرير الاقتصادي تحت ما يعرف بالاقتصاد السوق وعولمة النشاط الاقتصادي الذي تقف عائقًا أمام الدول المغاربية وأثر سياسات الدول الغربي التي تختار سياساتها تجاه الدول المغاربية[1].

ونظرا لإمضاء مبادرات مع الطرف الأوروبي ما سهل لهذا الأخير لتوسيع أسواقه لتصل نسبة المبادلات إلى 70% من المبادلات مع الشروط الطرف القوي وضمان مصالحه في إنشاء منطقة التبادل الحر. ما هامش التوجهات الاقتصادية المشتركة للدول المغاربية[2].

يضل حجم التبادل المغاربي بنسبة متدنية جدًا لا تتعدى 3%، كان ذلك إنعكاسًا لتأخر كبير في الإلتزام بخارطة طريق التكامل الاقتصادي التي رسمت من خلال إتفاقيات والخطط كإتفاقية التبادل الحر المغاربية المشتركة، إلاّ أنّ التجارة بين الدول المغاربية تشكل أدنى المعدلات مقارنة بالمجموعات الأخرى.

حسب تقرير اللّجنة الاقتصادية الإفريقية التابعة للأمم المتحدة لسنة الأول المغاربية 2015 نجد 4.8% من مجموع هذه المبادلات التجارية لهذه البلدان مالية لا تتجاوز 2

---

[1]- ديدي ولد السالك، إتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر ومداخيل التفعيل، مجلة المستقبل العربي، العدد 312، 2005، ص 69.

[2]- منتديات ستار تايمز، بين ضرورة ومعوقات التكامل الاقتصادي، ص ص 4، 5، بعد الإطلاع: 14:00، 08/2017/ 11. www.startimes.com

مليار دولار، فسوق المنطقة المغاربية أقل ديناميكية في العالم، عكس التجارة الخارجية البيئية في دول الجنوب شرق آسيا 21% ودول أمريكا الشمالية بـ 14.8. إما الاتحاد الأوروبي 66%، في الوقت الذي تعمل الدول المغاربية من أجل التعامل مع بلدان أوروبية كشريك تجاري تستحوذ عليها كل من فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، مع العلم أن السلع المستوردة متوفرة لدى الجيران كشأن للبترول الجزائري، والمحاصيل الزراعية الليبية، والمعادن .

ورغم الاتفاقيات المغاربية في هذه الميادين الاقتصادية والتبادل الحر إلاّ أنها تبقى مجرد بروتوكولات شكلية غير مجسدة واقعيا، كما لا تساهم صادرات الدول المغاربية الخمسة بمجملها في التجارة العالمية إلاّ 1% من مجمل التصدير العالمي ما عجز الإنفتاح للأسواق العالمية.

3- أزمة المديونية:

يعتبر مأزق المديونية في أقطار المغاربية من بين أخطر رهاناتها كونه حقيقة عدم التجسيد الاقتصادي في الوقت الذي تزداد فيه مشكلة المديونية وتفاقمها، ولاسيما في فترة الثمانيات التي أصبحت مأزقا للأقطار المغاربية التي تحول دون التعامل والتنسيق فيما بينها لأن كل قطر من أقطاره منشغل بمشاكله المختلفة وغياب الموازنة.

فالتأخر الاقتصادي الكبير الذي تشهده المنطقة، ما دفع أنظمتها لطلب المساعدات المالية والافتراض من البنوك العالمية بغرض تكوين رأسمالي محلي لها بناء قاعدة إقتصادية محلية وتحقيق توازنات في هياكلها الاقتصادية. ما أثر على التكامل الاقتصادي بدلا من دفعه للإلمام طالما ما يستخدم في إنشاء مشروعات متماثلة وغير أساسية، فلجأت الدول المغاربية للإقتراض من البنك الأوروبي للإستثمار وميزانية الممثلية الأوروبية وغيرها من المؤسسات الافتراضية العالمية فشكلت أزمات حادة استدعت الإستعانة بصندوق النقد الدولي وما ترتب عنه في إتباع سياسات التعديل الهيكلي، إذ تشير الإحصائيات المنشورة في التقرير العربي الموحد لسنة 2003، أن مديونية كل من الجزائر وتونس بلغت 22.6 مليار

دولار و13 مليار دولار على التوالي، أما المغرب وموريطانيا 14 مليار دولار و15 مليار دولار على التوالي[1].

نتج التبعية المالية للدول الصناعية، باعتبارها المصدر الرئيسي لتدفق رؤوس الأموال إلى الدول المغاربية من خلال العوائق الإدارية والجمركية والضريبة التي تصنعها كشروط لدمجها في الاقتصاد العالمي.

كما ساهمت المديونية في إمتصاص مداخيل المالية في مجمل صادراتها الدول المغاربية ما إنعكس سلبًا على غرار البطالة.

ففرضت المديونية على الدول المغاربية تبعية مالية دائمة للدول والمؤسسات[2].

II- التحديات الخارجية:

تعتبر المنطقة المغاربية من بين أهم المناطق الإستراتيجية، حيث أصبحت رهانًا للتنافس الاقتصادي الاستراتيجي للقوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالنفوذ الاقتصادي وهذا ما أظهرته المبادرات المتعددة والمتوازية تجاه المنطقة المغاربية[3].

وخاصة بتحول المجموعة الأوروبية إلى كتلة موحدة في 1992م وإتباعها بمشاريعها التوسعية في شرق قارة وجنوب المتوسط، بشعورها للمنافسة الأمريكية على مناطق نفوذها ما دفعها إلى التوسع نحو الشرق والجنوب، لإنشاء قوة إقليمية قادرة على نفسها على الساحة الدولية[4].

وذلك بطرحها لعدة مبادرات شراكة مع الدول المغاربية والتي تتمثل في:

---

[1]- التقرير العربي الموحد، سبتمبر 2003، ص 15.

[2]- عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص ص 116- 117.

[3]Abdennour Ben Antar, Les états Unis et Maghreb, regain, Algerie, c,r,e,a,d, 2007 , P 296.

[4]- سيدي سداتي العلوي، منطقة شمال إفريقيا بين التنافس الأمريكي الأوروبي، جامعة الخامس السويسي، المغرب، كلية العلوم القانونية، العدد 100.

الشراكة الأورومتوسطية:

كان للعوامل التاريخية والثقافية والجغرافية والاقتصادية الدور البارز لجلب الاهتمام الأوروبي المبكر بشؤون الضفة الجنوبية للمتوسط عامة والدول المغاربية بشكل خاص، ما أدى إلى تسارع لإقامة علاقات شراكة تربطها بالدول الجنوبية للمتوسط من خلال آليات جد معقدة من الاعتماد المتبادل والتعاون بين الطرفين الغير متكافئين[1].

وكانت السياسة المتوسطية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية تجاه الدول المغاربية قبل عقد مؤتمر برشلونة عبر ثلاث مراحل وهي:

- مرحلة 1957- 1974:

تتمثل في محاولة إشراك الدول المغاربية مثل تونس والمغرب من طرف فرنسا في المشروع المتوسطي، ومن أجل إحياء العلاقات المتميزة التي تجمعها بالبلدين بهما بعد إستقلالها في 1962[2].

وإنتهت هذه المفاوضات بعقد إتفاقيات شراكة سنة 1969 مع كل من تونس والمغرب حيث كانت ذات صلة بالجانب التجاري بتقديمها تفضيلات لمعظم صادراته الصناعية على غرار الجانب التعاوني الانمائي الذي كان هدف ومبتغى الدول المغاربية، وفي ظل غياب تصور إستراتيجي بعيد المدى لهذه العلاقات والمحدودية زمن الاتفاقيات لمدة 5 سنوات، كانت النتائج بالتالي محدودة، كما أن الدول الأوروبية كانت تهدف من خلال الاتفاقيات التي تربطها بالدول المغاربية إلى تطوير المنتوجات الزراعية في هذه الدول باعتمادها على سياسات زراعية تتماشى وفقا لحاجياتها مقابل المساعدات المالية التي تقدمها لهذه الدول إلا أنّ هذه المبادلات التجارية شهدت مشاكل في العديد من الأوقات وذلك نتيجة التغيرات التي

[1]- حسين بوقارة، مرجع سابق، ص ص 84، 85.

[2]- Khaled Béchara, Les grand Maghreb, L'europe, enjeut et perspectives, Paris, Publishud attigines, 1992, P 13.

عرفتها السياسات التجارية الأوروبية بعل إنفتاحها على الدول الأوروبية الأخرى في ظل التوسع الذي عرفته السوق المشتركة.

- مرحلة 1977- 1990:

تميزت هذه الفترة عن سابقتها بأنها شاملة، حيث تجاوزت الجاني التجاري لتشمل الجوانب الأخرى، كالتعاون التقني وذلك بتبادل الخبرات في ميادين البحث العلمي، كما شملت الجاني الاجتماعي بتقديم تسهيلات حول حركة الأشخاص والأيدي العاملة بإضافة إلى إدخال بعض التعديلات على الرسوم والاتفاقيات لجعلها أكثر إنسجاما مع السياسة الزراعية الأوروبية مقابل تقديمها لمساعدات مالية[1].

إلاّ أن هذه الاتفاقيات بين المجموعة الأوروبية والدول المغاربية لن تؤدي إلاّ تفاقم تبعية هذه الأخيرة إلى المجموعة الأوروبية خاصة في مجال التجاري.

- مرحلة "1996" فما فوق:

جاءت السياسة الأوروبية في هذه المرحلة، إستجابة للتحديات الاقتصادية التي أصبحت الدول المغاربية تتخبط فيها، ما ألزم المجموعة الأوروبية إتخاذ سياسة أورو متوسطية أكثر جرأة تجاه هذه الدول، وقد حدد معالم هذه الاتجاه من طرف المجلس الأوروبي في "ديسمبر 1990" ليشهد ميلاد سياسة أورو متوسطية جديدة جعلت من أولوياتها دعم الإصلاح الاقتصادي والهيكلي إلى جانب وضبط التعاون في مجال الجهوي والبيئي، وقد جاءت هذه السياسة لتصحيح النقص الكبير الذي كان في سياسات التعاون التجاري وهذا بالرفع من حجم صادرات الدول المغاربية وتشجيع الأسواق الأوروبية على الانفتاح عليها وتكوين سوق موحدة[2].

---

[1]- عبد الوهاب **سمام، إتحاد المغرب العربي والشراكة الأورومتوسطية أوجه التكامل والتباين**، دار الهدى للجزائر، ص ص ص 340، 342، 343.

[2]- Hassan Zouiri, Le partenariat euro-méditerranéen contribution au… développement du Maghreb, L'harmattan, 2010, P 48.

وهذا بالرفع من حجم الصادرات الدولة المغاربية وتشجيع الأسواق الأوروبية على الانفتاح عليها، وتكوين سوق موحدة بينها وبين دول هذه المنطقة، إلاّ أن هذه السياسة لم تعد بالفوائد الموجودة، وإنما ساهمت في تعميق المشاكل الاقتصادية لهذه الدول بتوجهها للإفتراض من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لتنفيذ هذه الإصلاحات، ما جعلها تعاني من مشاكل المديونية.

جاء انعقاد مؤتمر برشلونة للشراكة الأورو متوسطية خلال اليومين 27-28 نوفمبر 1995م، شاركت فيه الدول العربية المتوسطية بإستثناء ليبيا لأسباب سياسية. كما شاركت كل من تركيا وقبرص، مالي، إسرائيل. وقد صدر في ختامه إعلان برشلونة الذي عالج العديد من القضايا، من أهمها الشراكة الاقتصادية والمالية، الشراكة الثقافية والاجتماعية والقضايا الإنسانية، كما وضع المؤتمر برنامج عمل وآلية للمتابعة والتنفيذ.

وبلغ عدد الدول المنخرطة في هذه الشراكة 27 دولة، 15 منها كانت دول تمثل الاتحاد الأوروبي و12 منها تمثل دول الضفة الجنوبية للمتوسط[1].

ولقد قامت هذه الشراكة في أصلها على ثلاثة أبعاد مرتبطة ببعضها إرتباطا وثيقا وهي:

أ- البعد السياسي والأمني:

حيث سعت إلى خلق منطقة السلام والاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط وتوحيد سياستها في المنطقة، وتهدف إلى تحديد منطقة مشتركة للسلام والاستقرار عبر تعزيز الحوار السياسي والأمني تنمية دولة القانون والديمقراطي، إضافة إلى العمل من أجل الوقاية من الإرهاب والجرائم المنظمة وذلك بالتركيز على مبدأ عدم التدخل المباشر والغير

[1]- http.www.euro. medolex.org.

مباشر في شؤون شريك آخر، كذلك احترام حدود وحدة كل شريك من شركاء، وضرورة التخلي عن التهديد واستخدام القوة[1].

تسعى هذه الدول من خلال البعد إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر بحلول 2010م تجمع الدول الأوروبية مع الدول الضفة الجنوبية للمتوسط، وتهدف من خلال ذلك: تنمية المنطقة إقتصاديا وإجتماعيا بشكل دائم بمحاربة الفقر وإيجاد فرص أفضل للتقارب، وبناء منطقة للإزدهار المشترك من خلال شراكة إقتصادية ومالية.

ولإنشاء مثل هذه المنطقة يتطلب على هذه الدول:

- التطور الهيكلي وإعطاء الأولوية لتحديث القطاع الخاص وإطاره القانوني والتنظيمي.
- تطوير السياسة المعتمدة على اقتصاد السوق وإدماج اقتصاديات هذه الدول من خلال الرفع من المساعدات المقدمة لها، وترقية الاستثمار، ونقل التكنولوجيا، وكذلك إرساء برنامج الدعم الفني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

ج- البعد الاجتماعي والثقافي:

يعد هذا البعد من خلال الحوار والاعتماد المتبادل بين الثقافات والأديان شرط ضروري للتقارب بين شعوب ومجتمعات منطقة البحر الأبيض المتوسط وتهدف هذه الدول من خلال هذا البعد إلى:

- ترسيخ دور المجتمع المدني في التنمية.
- إقامة تعاون وثيق في كل مجالات الهجرة السرية.
- تشجيع التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية.
- تحقيق التقارب بين مجتمعات منطقة البحر المتوسط[1].

---

[1]- نذير بطاطاش، **التعاون الإفريقي بين الشراكة والتبعية: الجزائر نموذجًا** مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص قانون دولي، 2003- 2010، المركز الجامعي، أكلي محمد ولحاج، البويرة، ص 21.

[2]- يمينة عطيش، **البعد الأمني في العلاقات الأورومتوسطية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، 2007، ص ص 96، 97.

3- السياسة الأوروبية للجوار:

تعتبر من إحدى المشاريع الأوروبية المقدمة للدول المحيطة بها أو المجاورة لها، وذلك من أجل تعزيز وتوفير الشراكة للبلدان الأوروبية التي نجحت في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي عام 2004.

ومع نهاية سنة 2004م، أقدمت المفوضية الأوروبية التابعة للإتحاد الأوروبي على إطلاق "سياسة الجوار الأوروبية"، حيث تقوم هذه السياسة على فلسفة التحفيز من أجل الإصلاح، وتحقيق درجات معينة من التنمية داخل دول الجوار بالطريقة التي تؤدي إلى تقليص عوامل عدم الاستقرار التي قد تؤثر سلبًا على أمن ومصالح الاتحاد الأوروبي (الهجرة السرية، الإرهاب، البطالة، وغياب العدالة...الخ)، وذلك بعد إتفاقيات ثنائية بين الاتحاد الأوروبي مزايا والمساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للدول التي دخلت في هذه السياسية والإصلاحات التنموية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يشترط عليها[2].

4- الاتحاد من أجل المتوسط:

إن الاتحاد من أجل المتوسط هو مشروع يحمل لواءه الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" حيث إنطلقت هذه الفكرة في مؤتمر روما الثلاثي بين زعماء إيطاليا، فرنسا، إسبانيا يوم 20 سبتمبر 2007، حسب نداء روما سيضم الاتحاد 19 دولة هي الدول 16 المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وتضاف إليه الأردن، البرتغال، موريطانيا، وهي دول سبق وأن دخلت في مسارات تعاونية متوسطية إلى جانب ليبيا كعضو مراقب، وتم الإعلان

[1]- يمينة عطيش، المرجع نفسه، ص 98.

[2]- سايل سعيد، **التعاون الأوروبي المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية (2007- 2011)**، رسالة ماجستير جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية (2011- 2012)، ص 82، 84.

عنه رسميا في 13 جويلية 2008 في قمته التأسيسية بباريس بحضور 43 رئيس دولة حكومة[1].

وهذا المشروع كسابقية في المشاريع التي تقدم بها الاتحاد الأوروبي، جاء بعد حالة الجمود التي أصابت الشراكة الأورومتوسطية، تتمثل أهداف هذا المشروع في:

- التركيز على التعاون في قضايا البيئة والتجارة والهجرة في هذه المنطقة.
- الاهتمام بقضايا الأمن والطاقة المتجددة والحماية المدنية والتعليم والتكوين والثقافة وتمويل المشاريع[2].

ب- الجانب السياسي والأمني:

تتمحور العلاقات السياسية والأمنية لدول المغرب العربي مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار علاقاتها مع الحلف الأطسي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة على:

- تطوير العلاقات السياسية بين هذه الأخيرة والدول المغاربية.
- التعاون في مجال محاربة الإرهاب والتصدي التي تمس إستقرار المنطقة والتي يمكن أن تهدد مصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

2- الشراكة المغاربية الأمريكية:

نظرا لتجديد العلاقات المغاربية والاتحاد الأوروبي ومحاولة أوروبا بناء نظام دفاعي خاص بها ومستقل عن الولايات المتحدة الأمريكية كان لزامًا على هذه الأخيرة تكثيف علاقاتها مع الدول المغاربية، وتمحورت هذه العلاقات في الجانب الاقتصادي والجانب السياسي والعسكري.

---

[1]- عبد القادر المخادمي، **الاتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والأفاق**، د.ب.ت، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص 45.

[2]- مسالي نسيمة، مرجع سابق، ص 185.

أ- الجانب الاقتصادي:

تتمثل الشراكة المغاربية الأمريكية في مشروع نائب كاتب الدولة الأمريكي "ستيوارت إيزنستان" في جوان 1998م، هذا المشروع دو البعد متعدد الأطراف، كان موجه للدول الثلاثة (المغرب، الجزائر، تونس)، وبخلاف مشاريع الشراكة الأورومتوسطية التي كان يتعامل فيها الاتحاد الأوروبي بدول الضفة الجنوبية على حدى، نجد أن مشروع "إيزنستان" يفضل التعامل مع هذه الدول بصفة جماعية.

ويشمل هذا المشروع في جانبه الاقتصادي أربعة محاور وهي:

- العمل على تشجيع وإرساء جميع مستويات الحوار بين أمريكا ومع الدول المغاربية.
- تشجيع القطاع الخاص باعتباره المحرك الأساسي للنمو طويل الأمد لهذه المنطقة.
- العمل على إزالة الحواجز الجمركية بين الدول المغاربية والتالي التعامل معها كوحدة اقتصادية واحدة.

ضرورة إقامة أنظمة سياسية تعمل على إصلاحات الهياكل الاقتصادية[1]

[1]-سهام حروري ،المرجع السابق،ص ص 345، 346.

المبحث الثالث: سيناريوهات إتحاد المغرب العربي.

إن مستقبل إتحاد المغرب العربي له ثلاثة سيناريوهات خصوصا بعد التحولات التي عرفتها المنطقة، وبهذا سنحاول أن نفصل في كل سيناريو جميع الاحتمالات التي يمكن أن تقع فيه وذلك اعتمادا على بعض المؤشرات التي تبقى من خلالها تصورات لمستقبل التكامل المغاربي.

المطلب الأول: سيناريو الجمود والمزيد من التجزئة

يرتبط هذا السيناريو بدرجة أساسية بتوتر العلاقات المغربية الجزائرية على خلفية مشكل الصحراء الغربية، فمن المعلوم أن المغرب تقدم بمقترح منح الحكم الذاتي للأقاليم الصحراوية هو ما يعني الإستعداد المبدئي للتنازل عن صلاحيات واسعة لفائدة الصحراويين لإدارة شؤونهم المحليّة وهي صيغة قريبة من مطلب لإستقلال لكنها بعيدة في نفس الوقت عن مطلب الانفصال، لأن نظام الحكم الذاتي يتجاوز مطلب الإندماج البسيط الذي كان يرمي إليه المغرب، كما يتجاوز مطلب الانفصال والانتقال النهائي الذي تتمسك به جهة البوليساريو مدعومة بالجزائر[1].

المغرب يسعى من خلال هذا المقترح إلى بسط سيادته المعنوية على الأقاليم الصحراوية مع التنازل عن جزء معتبر من السلطة المركزية، وهو أقصى تنازل يمكن أن يقدمه المغرب بالنظر لإرتباط قضية الصحراء بإجماع وطني راسخ بل وارتباطها أيضا بشرعية النظام السياسي المغربي، فالملك هو المسؤول دستوريا عن وحدة البلاد وهو الضامن لدوام الدولة واستمرارها[2].

حيث أن الصراع بين الجزائر والمغرب قد دام أكثر من ثلاثين سنة (30 سنة) حول قضية الصحراء الغربية ففرض مجلس الأمن سنة 2003 على الطرفين إيجاد حل هذه القضية، حيث أكد على أنه سوف يفرض الحل على الأطراف المعنية في حالة إذا لم تتوافق

[1]– **مجلة الجيش، مؤسسة النشر العسكرية الجزائرية**، ع630، جانفي، ص 386.

[2]– عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، ص 61.

هذه الأطراف على أسس خاصة بها للتسوية، يعتبر قرار الأمم المتحدة أن ذلك ضغطا على الأطراف المتنازعة خاصة الجزائر والمغرب بإيجاد حل بسرعة ثنائية لتسوية النزاع الصحراوي[1]، دون تدخل من النظام الدولي وفي حالة فشل إقرار نظام الحكم الذاتي للصحراويين فغنه ليس من المستبعد أن تشهد المنطقة استراتيجيات جديدة من طرف الدول الكبرى. إما في إتجاه تأييد الصراع بين الأطراف المتنازعة، وبالتالي إستمرار القوى الكبرى في كسب المزيد من التنازلات أمام الإصرار على الزعامة الإقليمية في المنطقة، أو تدخل الدول الكبرى من خلال نزاع لصالح الطرف الذي يقدم أكبر قدر من التنازلات التي تتناغم مع إستراتيجية الدول الكبرى وبالتالي استنزاف الثروات الطبيعية السائدة في المنطقة سواء النفط في الجزائر، أو الثورة السمكية في المغرب من جراء العديد من الاتفاقيات المجحفة.

إضافة إلى الخلاف الجزائري المغربي حول النزاع الصحراوي الغربية نجد أن في السنوات الأخيرة انتهجت الدول المغاربية سياسات وتوجهات فعلية يدعمها على خيار التخلي عن الاتحاد، فنجد للجزائر اختارت التوجه نحو إفريقيا، حيث هؤلاء تم الاتفاق على إنشاء مجموعة دول الميدان للتنسيق الأمنية والتعاون الاقتصادي الذي يضم الجزائر، مالي، موريطانيا، التشاد، النيجر وهذا العمل المشترك يمكن أن يتعدى المستوى الأمني والسياسي ويرقى إلى المستوى الاقتصادي، بينما المغرب تسعى لإيجاد وأسواق كبرى لتسويق منتجاتها الزراعية، وهذا ما يتوقف مع طبيعتها السياسية والاقتصادية خاصة بعد دعوة مجلس الأمن الخليجي[2].

إن التباين في الأنظمة السياسية لأقطار المغرب العربي تعتبر حاجزًا، أما تحقيق مشروع تنموي مغاربي مشترك مع استمرار التجزئة السياسية في شكل دولة قطرية مغاربية سيعرف تزايد كبير وبالتالي فإن مخطط التنمية سوف يستمر على أساس قطري، فالتوجهات

[1]– توفيق المدني، **المرجع نفسه**، ص 67.

[2]– عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، **المرجع السابق**، ص ص 386– 387.

السياسية والاقتصادية للدول المغاربية مؤشرًا فعلية تأكد على التخلي الدولي للإتحاد وهذا ما يتناقض مع الشروط الأساسية لمسارات التكامل والاندماج[1].

كما أن استمرار هذه القضية، وعجز الأطراف المتداخلة فيها والأمم المتحدة إلى التواصل إلى حل هذه القضية عن طريق العمل الدبلوماسي سيؤدي إلى إنقلاب الوضع الحالي في نزاع الصحراء من السيطرة السياسية إلى عودة جبهة "البوليزاريو" إلى حمل السلاح واستئناف المواجهة مع المغرب لأن عجز الدبلوماسية عن حل النزاع سيؤدي حتما إلى نشوب الحرب[2].

وهناك مؤشرات أخرى من بينها الخلافات السياسية بين ليبيا والجزائر أثناء وبعد الربيع العربي الذي هز استقرار ليبيا، وأدى إلى سقوط معمر القذافي وبروز قوى سياسية جديدة.

ففي ظل هذه الأحداث كان موقف الجزائر محايدًا وذلك لمبدأ السياسة الخارجية الجزائرية المتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلاّ أنّ هذا الموقف كان موقفًا سلبيًا وذلك لعجز الجزائر عن استقراء مستقبل الوضع في ليبيا أن نظام القذافي لن يسقط كما يمكن وصف موقف الجزائر مؤيدًا النظام القذافي الذي ظهر في استقبال الجزائر لزوجته وأولاده خلال تلك الأحداث، وهذا ما يولد الخلاف بينهما والحكومات التي ظهرت في ليبيا ومن بينها "**حكومات المؤتمر الوطني**" و"**حكومات المؤقتة**" التي ترفض التعامل معها[3].

---

[1]– حسين بوقرة، المرجع السابق ذكره، ص 65.

[2]– القدس العربي، **الدول الكبرى تحاول تفادي حصول حرب جديدة بين المغرب والبوليزاريو في الموقع:**

www.alquds.co.uk/?p=505812

[3]– مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، العلاقات الليبية الجزائر ما بعد 17 فيفري وأزمة الانقسام السياسي.

www.cs.center.com

المطلب الثاني: سيناريو بقاء الوضع القائم.

إن البقاء على الوضع القائم مرتبط بعدة عوامل وهي:

لا يزال الانقطاع في العلاقات هو السائد نتيجة الخلافات السياسية السائدة على غرار مشكل الصحراء الغربية والمخاطر الخفية بين الطرفين الجزائري والمغربي، وتزامنا مع غياب الإجماع السياسي والذي يشهد من خلاله المزيد من الصراعات بين حكومات هذه الدول واستمرار المشاكل الموروثة من الاستعمار وغياب الحرارة بين أنظمة هذه الدول لتسوية قضية فتح الحدود، وذلك خوفًا من ضياع مصالحها في البقاء في الحكم[1]، كما يستمر إنعدام الثقة بين الأطراف الأعضاء خاصة الطرف اللّيبي ونظرا لقضية لوكربي التي أتهمت فيها ليبيا، ومع سقوط النظام الليبي ووصفها بالدولة الفاشلة والمقسمة[2]، ودعم وجود وساطة مغاربية وفق للقرار الأممي رقم 748، ما إعتبرته ليبيا إخلال لمعاهدة مراكش، وأمام القضية الصحراويين التي كانت خارج الحسابات في فترة تأسيس الاتحاد، تعود في كل مرة وخاصة مع استمرار الدعم اللّوجيستيكي من الجزائر والتمسك مع مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير إضافة إلى الطرف الموريطاني الذي يرجع إقليم الصحراء تابع إليه من حيث الروابط العرقية محدثا صدام ثلاثي الأبعاد.

أما أمنيا فتصاعد الحركات الأصولية الإسلامية التي تقطع أشواطًا كبيرة لخوض المواجهات المسلحة، وخاصة في المغرب نتيجة الفقر، وتونس الذي يمس قطاع السياحة أما الطرف الليبي الذي يميل نحو الغرب علاقات جديدة وطويلة المدى.

أما إقتصاديا فإستمرار الضغوط الاقتصادية وزيادة الديون الخارجية مع تدني أسعار النفط، كون الاقتصاد الجزائري واللّيبي اقتصاديات ريعية وتراجع السياحة في تونس نسبة للظروف الأمنية، وفي ظل تزايد الاتفاقات لإقتناء الأسلحة خاصة بين الجزائر والمغرب

[1]– **Paui balta, ouvrage , op .cit.P 216.**

[2]– مصطفى المرابط، تكلفة عدم إنجاز مشروع الاتحاد المغاربي، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2011، ص 39.

واستمرار وغلق الحدود بين الطرفين مخلقًا نوعًا من التجارة الغير الشرعية المخدرات، وعدم نمو معدلات النمو الاقتصادي الراكد في ما نسبته 2%[1].

فمن خلال هذا السيناريو المتوقع إستمراره وذلك لتوفر بعض المؤشرات مثل عدم تسوية القضية الصحراوية، وعدم إيجاد بدائل إقتصادية.

المطلب الثالث: سيناريو التنسيق والإندماج.

هو سيناريو مفتوح على أمل بعث الروح في مؤسسات المغرب العربي، والبحث عن صيغ جديدة لإحياء مقومات تكتل إقليمي قوي قادر على الاستجابة لتطلعات شعوب المنطق حيث أصبح التكتلات الكبرى سيمات الإندماج في العالم المعاصر الذي تتحكم فيه آليات العولمة وبالتالي على الدول المغاربية أن تشكل تكتلا من أجل أن تتفاعل مع التغيرات العالمية لمواجهة كل التهديدات والضغوطات الخارجية التي تهدد أمنها الخارجي.

ما زاد من ضعف الاقتصاد دول المنطقة هو تعاملها بشكل إنفرادي مع الدول التي انخرطت معها في اتفاقيات مثل الشراكة، وهذا الأمر الذي يفرض عليها تعزيز الشراكة لتحقيق قدرتها التنافسية وتعزيز موقفها أمام التكتلات الاقتصادية المحيطة لها، كما يجب رسم سياسات مشتركة لمواجهة التحديات الجديدة التي تفرض نفسها على الساحة الدولية المرتبطة بالإرهاب، الهجرة غير الشرعية، وفق رؤية مغاربية تراعي مصالح شعوب المنطقة عند الحديث عن الأمن من الخطأ أن نتحدث عن أمة دولة بمعزلها عن أمن الدول المجاورة فلا يمكن الانطلاق من نظرية قطرية تركز على أمن كل قطر مغاربي على حدا، ذلك أن دول المغرب العربي تواجه تحديات أمنية واحدة يجب مواجهتها بشكل جماعي وليس انفرادي[2].

شهدت الدول الأوروبية أزمة مالية وركود اقتصادية في الآونة الأخيرة كما هو الحال في دول العالم هذا ما أدى إلى تراجع نسبة النمو والإنتاج نتيجة إرتفاع نسبة البطالة في

[1]– حسين بوقارة، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي، دار هومة، 2010، ص 32.

[2]– عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، المرجع السابق ذكرها، ص ص 386.

منطقة اليورو ما جعل اقتصاديات أوروبا بالإفلاس والكساد وتزامنت ظروف هذه الأزمة مع مساعي الشعوب العربية لتحقيق التنمية من خلال الثورات الربيع العربي بذلك تسعى الدول الأوروبية إلى اقتحام أسواق كبرى ومناطق جديدة بعيدة عن تأثيرات تلك الأزمة ومن بينها المنطقة المغاربية وإبرام عقود شراكة لشركائها وذلك من أجل الخروج من وضعيتها الاقتصادية، لذلك تضغط على دول المغرب العربي لفتح سوق كبرى مشتركة من أجل تحقيق منطقة التبادل الحر[1].

فواقع الجانب الاقتصادي لتجربة إتحاد المغرب العربي لإيضاح اليوم ميدانًا لبناء مشروع الوحدة بين دولة، كما أصبحت هذه الوحدة في المغرب العربي تواجه عراقيل تتعلق بالجانب الصناعي وبالوضع الزراعي وكذلك السياسي، فالسياسيات الاقتصادية الموجودة في المغرب العربي مختلفة، فوحدة المغرب العربي لا يمكن أن تتحقق إذا كان بناء الدولة في دول المنطقة يسير باتجاه معارض لضرورة الوحدة ولا يمكن من جهة أخرى أن نتحدث عن وحدة المغرب العربي. إذا كانت السياسات المتبعة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية مختلفة[2].

إنّ المغرب العربي لن يستمر إلا إذا تم وضع خطط وحدودية لسياسة الدولة إتجاه المجموعات الاقتصادية الأخرى أن الأهداف المختلفة للسياسات الاقتصادية ستجعل من فكرة المغرب العربي هدفًا أساسيًا لتحقيق الإندماج الاقتصادي الذي يمكن اقتراح مجموعة من العمليات التي يمكن عن طريقها تحقيق الاندماج الاقتصادي:

– إزالة العقبات الإدارية والقانونية لتنقل عناصر الإنتاج (السلع ورؤوس الأموال).

– التوازن والتنسيق في مجال اقتصاديات الاستهلاك بين الدول الخمسة خاصة منها الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي.

---

[1]– عادل مساوي، المرجع نفسه، ص 387.

[2]– رمضان عباس كفاح، تفعيل إتحاد المغرب العربي، رؤية مستقبلية، جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، د س.ن، ص 19.

– توفير البنى التحتية لتسهيل نقل السلع والبضائع.

– توجيه سياسة المفاوضة والتعامل في القطاع التجاري مع دول المجموعات الاقتصادية.

– إنشاء معاهد مشتركة لتخرج الخبراء والبحث العلمي والتكنولوجي في الميادين الاقتصادية وفي كل ما يساعد على القمع بمجلة التنمية[1].

– تفعيل العمل المغاربي المشترك والسعي استكمال بناء مؤسسات الاتحاد.

– تنشيط دور الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني.

– مواجهة البطالة والحد منها[2].

[1]– رمضان عباس كفاح، المرجع السابق، ص 20.

[2]– مصطفى المرابط، المرجع السابق ذكره، ص 60.

خلاصة الفصل:

عرف التكامل الاقليمي المغاربي عدة تحديات خاصة بعد الانتفاضات التي شهدتها المنطقة في السنوات الاخيرة و التي انعكست امنيا واقتصاديا على دول الاعضاء وفي ظل هذا المعطيات وغياب استجابة مغاربية موحدة لهذه المتغيرات يبقي مستقبلها مجهولا بحيث تحتمل سناريوهات تتمثل سواء في الوضع القائم نتيجة الخلافات القائمة وسناريو التكامل و تحقيق الوحدة للاستجابة لهذه التحديات وسيناريو الجمود والمزيد من التجزئة نظرا لاهتمام كل دولة بمصلحتها دون العمل في إطار الاتحاد.

الخاتمة

الخاتمة:

إن ظاهرة التكامل ظاهرة قديمة قدم التجمعات الإنسانية لكنها عرفت توسعا كبيرا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة التطورات التي شهدها العالم و التي فرضت على الدول الاتجاه نحوى التكامل وإنشاء التكتلات الاقتصادية

وقد حضيت هذه الظاهرة باهتمام كبير من قبل الاكادميين في مجال العلاقات الدولية و الاقتصادية وحتى الممارسين للسياسة حيث أضحت من أهم الظواهر التي تميز العلاقات الدولية في الوقت الراهن وعليه فقد تعددت واختلفت وجهات نضر العلماء حول تفسير وتعريف ظاهرة التكامل وذالك باختلاف الزوايا التي ينضر اليها

وتعتبر الدول ان التكامل الإقليمي وسيلة من اجل تحقيق أهداف اقتصادية سياسية وأمنية تعجز الدول تحقيقها منفردة وللتكامل الاقتصادي مجموعة من الخطوات حددها العالم الأمريكي بيلا بلاسا والتي تبدأ من منطقة التجارة ثم اتحاد جمركي سوق مشتركة اتحاد اقتصادي وصولا إلى اندماج اقتصادي تام يمهد للوحدة السياسية

ويمثل اتحاد المغرب العربي الذي تأسس عام1989احد هذه التجارب التكاملية إلا أن العلاقات البينية في المنطقة هي الأضعف من بين المناطق الإقليمية الأخرى في العالم حيث لا تتعدى التجارة البينية المغاربة 3% من بين إجمالي تجارتها الخارجية في حين تتجاوز 60% في الاتحاد الأوروبي رغم توفر مقومات حقيقية ناتجة عن عوامل طبيعية وإنسانية تحتاج لاستغلالها

فالتأمل في مسار التكامل ألمغاربي يسمح لنا فهم حجم التحديات الداخلية والخارجية والرهانات التي تواجهها الدول المغاربية الخمسة والتي اشرنا إليها في الفصل الثالث وهذه الرهانات والتحديات تبرر ذاتها على ضرورة التكامل الإقليمي خاصة ما تعيشه المنطقة في السنوات الأخيرة من تحولات سياسية من أزمة ليبيا وتونس و تداعياتها الأمنية والاقتصادية على دول الاتحاد

من خلال هذه الدراسة توضح أن أسباب وعوامل تعثر مسار بناءالاتحاد المغاربي تتعدد فهناك أسباب تاريخية وسياسية وأخرى اقتصادية واجتماعية

ختاما يمكن القول أن مستقبل اتحاد المغرب العربي يبقى غامضا خاصة في ضل ما عرفته المنطقة في السنوات الأخيرة من تدهور امني لا يساعد على أي تقارب أو تكامل كل دول الاتحاد إلا أن ما تزخر به المنطقة من مقاومات واختلاف في الموارد مؤشر يدعونا للتفاؤل فيما يمكن أن تحمله السنوات القادمة اذ تغير تفكير السياسيين الذي يفوت فرص كبيرة على شعوب المنطقة من اجل التقدم والازدهار الاقتصادي والتنموي فموقع الجيوبلتيكي الذي يشغله اتحاد المغرب العربي كواجهة افريقية تطل على أوروبا وامتداد للشرق الأوسط سيجعل منه أقوى التكتلات العالمية إن تم تفعيله في الاتجاه الصحيح

نتائج وتوصيات

- ضرورة العمل على تبني خطة شاملة للتكامل الاقتصادي تركز بالدرجة الأولى على تطوير التجارة البينية لدول الأعضاء
- إعداد وتنفيذ مشاريع اقتصادية مشتركة بين البلدان المغاربية في مختلف المجالات لاسيما القطاع الصناعي والزراعي باعتبارهما المدخلين الرئيسين لتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة
- العمل على تفعيل المؤسسات المغاربية القائمة انطلاقا من معالجة قصورها ومنحها الصلاحيات الضرورية للتحرك على المستوى الإقليمي وهذا يتضمن التنازل الجزئي عن السيادة الوطنية واعتبار هذه المؤسسات على أنها مكسبا لعملية البناء المغاربي يجب إعادة تأهيلها لأداء أدوارها التي أسست من اجلها
- تجنب فكرة الدولة القائد والعمل على خلق علاقات متكافئة بين الأقطار في علاقات المشتركة لان التكافؤ في العلاقات هو الذي يسمح باستمرار التعاون والتنمية على قاعدة المصلحة العامة.

الملحق رقم 1

ملحق معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي

إن،صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، ملك المملكة المغربية، وفخامة السيد زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية، وفخامة السيد الشاذلي بن جديد، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم، العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

إيمانا منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ والدين واللغة. واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجيا نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها. ووعيا منهم بما سيترتب على هذا الاندماج من آثار تتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزنا نوعيا يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي واستتباب الأمن والاستقرار في العالم.

وإدراكا منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق إنجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وتعبيرا عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلا لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقا نحو اتحاد أوسع يشمل دولا أخرى عربية وإفريقية. اتفقوا على ما يلي:

المادة الأولى :

ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي.

المادة الثانية:

يهدف الاتحاد إلى:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.

- تحقيق تقدم و رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها.

المادة الثالثة:

تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية:

- في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.
- في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماع للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.
- في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

المادة الرابعة:

- يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز فيه.
- تكون رئاسة المجلس لمدة سنة واحدة بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

المادة الخامسة:

- يعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العادية مرة كل سنة و له أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

المادة السادسة:

- لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

المادة السابعة:

- للوزراء الأولين للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة الثامنة:

- يكون للاتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

المادة التاسعة:

- تعين كل دولة عضوا في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الاتحاد تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد، تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

المادة العاشرة:

- يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها(1).

المادة الحادية عشرة:

- يكون للاتحاد أمانة عامة قارة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مقرها ومهامها، كما يعين أمينا عاما لها(2).

المادة الثانية عشرة:

- يكون للاتحاد مجلس شورى يتألف من عشرين عضوا عن كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة.
- يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.
- يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.
- يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة(3).

المادة الثالثة عشرة:

- تكون للاتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.
- تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقا لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية.
- كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.
- تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة، ويكون النظام الأساسي جزءا لا يتجزأ من المعاهدة.
- يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة(4) القضائية وميزانيتها.

المادة الرابعة عشرة :

- كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

المادة الخامسة عشرة:

- تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي.
- كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

المادة السادسة عشرة:

- للدول الأعضاء حرية إبرام أية اتفاقية فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

المادة السابعة عشرة:

- للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الإفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

المادة الثامنة عشرة:

- يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتراح من إحدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

-

المادة التاسعة عشرة:

- تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقا للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.
- وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد: 1409هـ1398، و.ر الموافق لـ17 فبراير 1989 م.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد: 1409هـ1398، و.ر الموافق لـ17 فبراير 1989 م.

عن المملكة المغربية **الحسن الثاني**	عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية **الشاذلي بن جديد**
عن الجماهيرية العربية العظمى الليبية الاشتراكية **معمّر القذافي**	عن الجمهورية التونسية **زين العابدين بن علي**
عن الجمهورية الاسلامية الموريتانية **معاوية ولد سيدي أحمد الطايع**	

-(1)- أحدث مجلس الرئاسة أربع لجان وزارية متخصصة وهي : لجنة الأمن الغذائي ولجنة الاقتصاد والمالية ولجنة البنية الأساسية ولجنة الموارد البشرية.

-(2)- حدد مقر الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي بالمملكة المغربية (الرباط).

-(3)- حدد مقر مجلس الشورى بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

-(4)- حدد مقر الهيئة القضائية بالجمهورية الإسلامية الموريتانية.

جاءت معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، في ظروف متميزة على المستوى الإقليمي المغاربي والعربي. فعلى مستوى المغرب العربي شهدت العلاقات الجزائرية المغربية تحسنا كبيرا بعد مشاركة الملك الحسن الثاني في مؤتمر القمة العربية الاستثنائية بالجزائر في جوان 1988 ، وهو ما يمثل رمزا قويا للمصالحة الجزائرية المغربية، أدى إلى عقد قمة مغاربية في زرالدة 1988 لوضع اللبنة الأساسية لبناء مغاربي مشترك. وهي أول قمة تجمع قادة المغرب العربي في التاريخ المعاصر للمنطقة.

- **أهداف المعاهدة :**

نصت معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي على الأهداف التالية :

- توثيق أواصر الأخوة التي تربط الأعضاء وشعوبهم بعضهم البعض.
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتهم والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

و أشارت وثيقة المعاهدة إلى أن السياسة المشتركة تهدف إلى تحقيق الأغراض التالية :

- **في الميدان الدولي:**

تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

- **في ميدان الدفاع:**

صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.

- **في الميدان الاقتصادي:**

تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

- **في الميدان الثقافي:**

إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على جميع مستوياته والحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية، واتخاذ ما يلزم من

وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

ملحق رقم (02)

خريطة الموقع الاستراتجي للاتحاد المغاربي

المصدر : http://www.voyagesphotosmanu.com/carte_maghreb.html

ملحق رقم (03):

خريطة الموارد الاقتصادية للاتحاد المغاربي

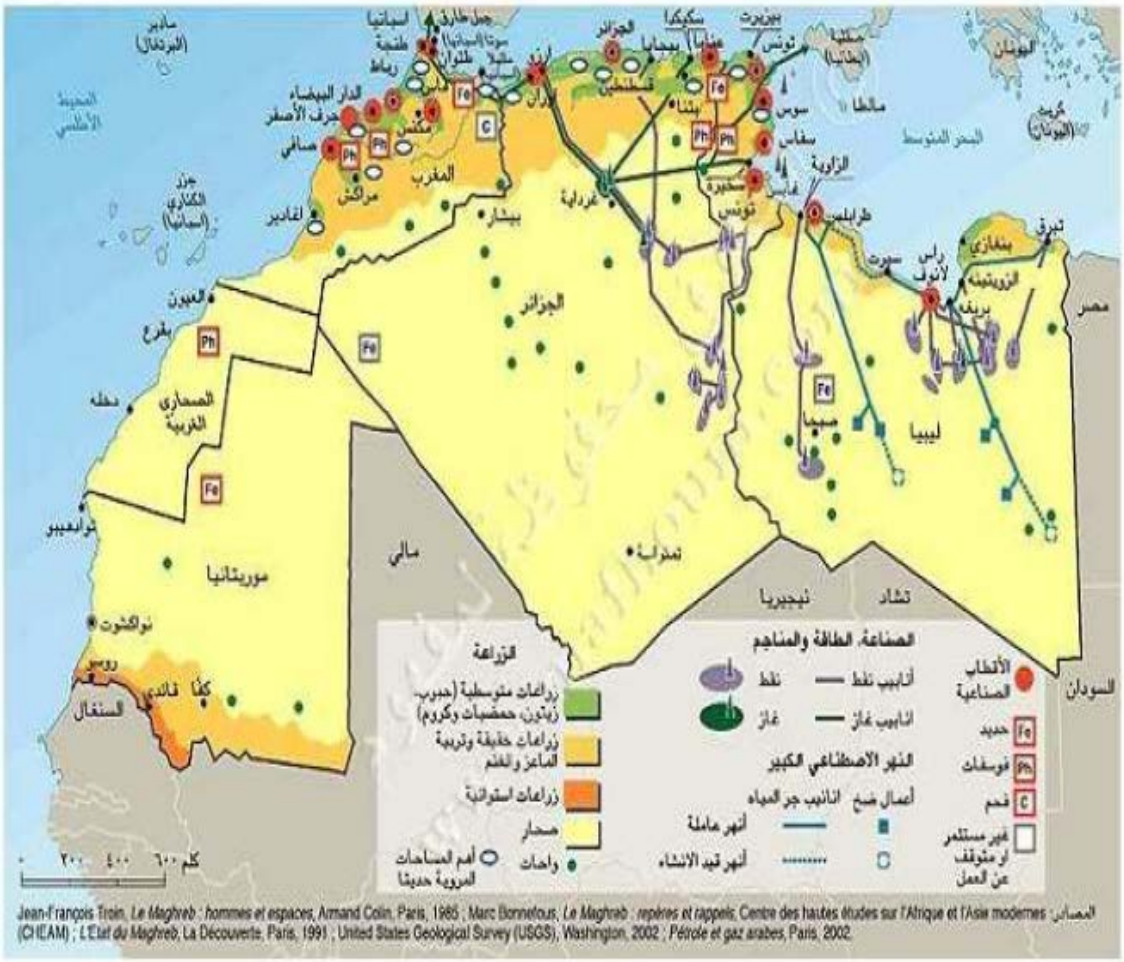

المصدر. http://www.diploweb.com/IMG/lpg/qi10maghreb.ipg

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

I- المراجع باللغة العربية:

1-الكتب:

1-أحميدة محمد السنوسي، الاتحاد المغاربي في الجغرافيا الإقليمية والاجتماعية والسياسية، جامعة الفاتح، طرابلس، ليبيا.

2-إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، ط1، القاهرة مكتبة مدبولي، 2002.

3-أحمد الكواز، التجارة الخارجية والتكامل الإقليمي، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1 مارس 2009، السنة الثامنة.

4-الشكري محمد، تجربة التكامل الاقتصادي لدول إتحاد والمغرب العربي، قطر، الدوحة، 2007.

5- بولحية إبراهيم ، مجلس التكامل في المغرب العربي، تنظيمه، عمله، الجزائر، منشورات مجلس الأمة ووحدة الطباعة، 2006.

6- بلقاسم محمد، وحدة المغرب العربي، فكرة وواقعا الاتجاه الوحدوي، في المغرب العربي، 1310- 1954، الجزائر، البصائر الجديدة، 2013.

7- بخوش صبيحة، إتحاد المغرب العربي بين الدوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، عما، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2010.

8- بن خليف بن عبد الوهاب، إتحاد المغرب العربي بين الحسابات السياسية وطموحات الشارع، الجزائر، دار طليلة، ط1، 2010.

9- بوقارة حسين، التكامل في العلاقات الدولية، سلسلة دراسات دولية، الجزائر، دار هومة، ط3، 2008.

10- توفيق المدني، إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل، دراسة تاريخية سياسية، إتحاد الكتاب العرب، 2006.

11- رزيق المخادمي عبد القادر ، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر، 2009.

12- عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، المغرب العربي، التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية، المغرب، د.ب.ن.

13- عارق دليلة، التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية: إتجاهاته وتناقضاته، بيروت، دار الطليعة، ط1، 1985.

14- عبد الحميد بن منشوري، التنافس الدولي في منطقة الغرب العربي، ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، الدوحة، قطر 17- 18 فيفري 2013.

15- عبد الوهاب شمام، إتحاد المغرب العربي والشراكة الأورومتوسطية، أوجه التكامل والتباين، دار الهدى، 2005.

16- عمر إبراهيم العقاس، نظريات التكامل الدولي الإقليمي، ليبيا، دار الكتب الوطنية، 2008.

17- عياد محمد سمير، التكامل الدولي، دراسة في النظريات والتجارب، الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2013.

18- غربي محمد، التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة، الجزائر، ابن التديم للنشر التوزيع، ط1، 2014.

19- غريفيريش مارتن وأوكلاهن تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2008.

20- الفيلالي مصطفى، المغرب العربي ونداء المستقبل، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط3، 2005.

21- كفاح رمضان عباس، تفعيل إتحاد المغرب العربي، رؤية مستقبلية، جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، د.س.ن.

22- مانع جمال عبد الناصر، إتحاد المغرب العربي، دراسة قانونية سياسية، الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط1، 2004.

23- الشكري محمد، تجربة التكامل الاقتصادي لدول إتحاد والمغرب العربي، قطر، الدوحة، 2007.

24- قصري محمد عادل، التجارة البينية للإتحاد المغرب العربي، الحلقة، منشورات الحياة الصحافة، 2003.

25- علي داهش محمد، دراسات في تاريخ المغرب المعاصر، جامعة الأخوة، كلية الآداب، 2004.

26- مصباح عامر، مدخل إعلام الحلقات الدولية، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2009.

27- وليد عبد الحي، العمل العربي المشترك، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

2- المنشورات والمذكرات:

1-برد رتيبة، الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والإعلام، 2007- 2008.

2- بطاطاش نذير، التعاون الأوروبي الإفريقي بين الشراكة والتبعية، الجزائر نموذجًا مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون دولي، المركز الجامعي، أكلي محند ولحاج البويرة، 2010- 2012.

3- بلقاسمي رقية، التكامل الإقليمي المغاربي، دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010- 2011.

4- فضيلة رابح، التكامل الاقتصادي في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995-1996.

5- سايل سعيد التعاون الأوروبي، المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية (2007- 2011)، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011- 2012.

6- سعيد بوشول، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، قسم العلوم التسيير، 20089 2009.

7-شيخ فتيحة، الإندماج الاقتصادي المغاربي الإقليمية والعولمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، 2007- 2006.

8-عطيش يمينة، البعد الأمني في العلاقات الأورومتوسطية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، 2007- 2008.

9-فاطمة برم، أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية إتجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، كلية العلوم السياسية، 2003، 2010.

10- فرصاوي جمال الدين، بن عيسى سليمان، شهادة ليسانس العلوم السياسية، جامعة مرباح، ورقلة، تخص العلاقات الدولية، 2012- 2013.

11- مزيان حمزة، التجارة العربية الإقليمية، دراسة تحليلية بين مجلس التعاون الخليجي وإتحاد المغرب العربي، مذكرة منشورة لنيل شهادة الماجستر في العلوم التجارة، جامعة شلف قسم العلوم التجارية، 2003- 201.

12- مسالي نسيمة، التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي واستراتيجيات مواجهتها، مذكرة ماستر، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2003-2010.

13- ولد أعمر إبراهيم، إشكالية الوحدة المغاربية من خلال تجربة المغرب العربي 1989-1999، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2008- 2009.

3- المحاضرات:

1- رياض حمدوش، نظريات التكامل في العلاقات الدولية، محاضرة في نظريات للتكامل والاندماج، جامعة قسنطينة.

2- كتاب المؤتمر المغاربي الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، جامعة ورقلة، 2013 www.google.com

3- نعيمة البالي، الخيارات التنموية في دول المغرب العربي تكمال أو تعارض، ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، الدوحة، قطر، 17، 18 فيفري 2013.

4- المجلات والمقالات:

1-إسماعيل الحاج زرغون، المغرب العربي والصراع الدولي، مجلة الوحات والبحوث والدراسات، العدد 9، 2010.

2-اقتصاديات دول الربيع العربي، الواقع والآفاق، مجلة العربية.

3- برقوق محند، منطق الأمنة في ساحل الأزمات، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية الجزائر.

4-حامد نور الدين عيش بشير، مبررات إقامة إتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية حول التكامل الاقليمي.

5-سهام حروري، الاتحاد الأوربي تجاه الدول المغاربية، مجلة المفكر 08.

6- سيدي سداتي العلوي، منطقة شمال إفريقيا بين التنافس الأمريكي الأوروبي، كلية العلوم القانونية، جامعة محمد الخامس السويسي، المغرب، العدد 100.

7- ماجد الحموي، قضية لوكربي، بين محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن، دمشق، مجلة 17، عدد 2، 2001.

8-مجلة الجيش، مؤسسة النشر العسكرية الجزائرية، ع630، جانفي 2017.

9- محمد لمين العجال، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وليد تجاوز ذلك، مجلة الفكر، العدد 05.

10- مختصر من يوميات الثورة الليبية المنشورة لمجلة السياسة الدولية، 2012.

11- مصباح زايد عبيد الله، إتحاد المغرب العربي الطموح والواقع في المستقبل العربي، العدد 236، أكتوبر 1998.

12- ولد السالك ديدي، إتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر ومداخيل التفعيل، مجلة المستقبل العربي، العدد 312، 2005.

II- المراجع باللغة الفرنسية:

1-Balta Paul, Le grand Maghreb d'Est indépendances Alan, 2000, La découverte, Paris.

2-Ben Antar Abdenour, Les Etats unis et Maghreb, régime d'internet, Algeria, C.r.e.a.d, 2007.

3-Cristophe Boutin, La difficile montée en puissance de l'union du Maghreb arabe, Observation d'étude géopolitique, le 09 Octobre, 2013.

4- Jacques Frenaux. Al, Menaces, Afrique du Nord et ou Sahel et sécurité de l'Europe, Paris Ellipes, 2014.

5-Mourad Kezzar, Tourisme Maghrébin face à la menace terroriste, Kournal liberté N° 6881, 29 Mars 2015.

6-Zouiri Hassan, Partenariat, Euro- Méditerranéen contribution ou développement du Maghreb, Harmattan, 2010.

4- المواقع الإلكترونية:

1-إتحاد المغرب العربي:

http://www.alkazera.net/special/page/da8782d7a52a446b-7e.dx 19d8c 13/05/2017 .19:25 على الساعة

2-أحمد محمد صاقيناز، عامل الثورة التونسية، المسار والتحديات:

www.acpss.ahram. Djtal org.eg/new.aspex ? Senia=55

3-أحمد حلمي عبد اللطيف، إقتصاديات دول الربيع العربي للواقع والآفاق في:

http//ord.Maghreb.com /2012/R/ articles. 5241 203 2017/03/22 13:00.

4-أجندة مفتوحة، مستقبل المغرب العربي بعد عام من الربيع العربي:

قناة BBC:www.hespress.com/videos/47118.html

5-القدس العربي، الدول الكبرى تحاول تفادي محصول حرب جديد بين المغرب وبوليزاريو في الموقع: www.alquds.co.uk ?= 505812

6-عبد الله تركماني، كيفيات التعاطي المغاربي المجدي مع التحديات في:

http:www.ahewar.org/debat.Slaw.art.osp ?aid153993,10 :52/06/ 06/ 2017.

7-عبد الله كامل، ليبيا الفواصل والمفاصل المستقبل:

www.alarbiya.net/future 2017/08/23 a 15:00

8-مركز الدراسات الإستراتيجية والديبلوماسيا العلاقات الليبية الجزائر ما بعد 17 فيفري وأزمة الإنقسام السياسي: www.cscenta.com.com

9-موسوعة منظمات وأخلاق وتكتلات الإتحاد المغرب العربي:

www.Moquatel.com/Dpreshare/B

10- منتديات ستار تايمز بين ضرورة ومعوقات التكامل الاقتصادي:

a www.startimes.com/?t=9861665 16:00 /15/08/2017

11- محمود علي عبده، الثورة التونسية الأسباب، عوامل الإنتاج:

www.sigov.eg: Newr/8/34/htm

فهرس المحتويات

العنوان **الصفحة**

مقدمة.

الفص الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتكامل.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتكامل 13-24

المطلب الأول: مفهوم التكامل 14-17

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالتكامل 17-18

المطلب الثالث: أهداف ومراحل التكامل 19-24

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتكامل 24-33

المطلب الأول:النظرية الدستورية 24-27

المطلب الثاني:النظرية الاتصالية 27-28

المطلب الثالث: النظرية الوظيفية 29-32

الفصل الثاني: واقع التكامل الإقليمي المغاربي.

المبحث الأول: مسيرة الاتحاد المغاربي 35

المطلب الأول: مقومات الاتحاد المغرب العربي 36

المطلب الثاني: دوافع وأهداف قيام الاتحاد المغربي العربي 37-41

المطلب الثالث: مراحل تأسيس الاتحاد المغاربي 42-48

المبحث الثاني: البناء المؤسساتي للإتحاد المغاربي 48-54

المطلب الأول: الأجهزة ذات طابع سياسي 54-58

المطلب الثاني: الأجهزة ذات طابع إداري 58-61

المطلب الثالث: الأجهزة ذات طابع تخصصي 61-62

المبحث الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي العربي 63-65
المطلب الأول: معوقات ذات طابع اقتصادي 63-64
المطلب الثاني: معوقات ذات طابع مؤسساتي 64-65

الفصل الثالث: التكامل الإقليمي المغاربي في ظل التحولات الإقليمية.

المبحث الأول: نبذة حول الثورات العربية 68-72
المطلب الأول: تونس 68-70
المطلب الثالث: أزمة ليبيا 70-72
المبحث الثاني: انعكاسات الثورات على الاتحاد المغاربي 74-78
المطلب الأول: الانعكاسات السياسية 74-75
المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية 75-76
المطلب الثالث: الانعكاسات الأمنية 76-78
المبحث الثالث: تحديات وسيناريوهات التكامل الإقليمي المغاربي 79-99
المطلب الأول: التحديات التكامل المغاربي 79-92
المطلب الثاني: سيناريوهات التكامل المغاربي 93-99
الخاتمة 100
الملاحق. 104-112
قائمة المصادر والمراجع 114-121
الفهرس 122-123

الملخص:

في الوقت الذي شهد النظام الدولي تحولا ومع تفاقم التحديات والتهديدات التي تهز استقرار الدول، دفع بالدول للتفكير في العمل المشترك فيما بينها بهدف تحقيق التعاون والتكامل وذلك بالاستناد إلى النظريات الوظيفية والدستورية والاتصالية.

وباعتبار الدول المغاربية التي تتمتع بمقومات اقتصادية وسياسية وجغرافية ساعدها بالتوجه نحوى التكامل وتأسس اتحاد المغرب العربي في 17 فبراير عام 1989 على أساس المعاهدة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي، وقعها رؤساء الدول الخمسة في مراكش . ولكن هذا التكامل واجه صعوبات أثرت بشكل سلبي أمنيا واقتصاديا على دول الأعضاء في الحركة المتزايدة للجماعات الإرهابية والهجرة الغير الشرعية ,وهذا ما سيخلق عراقيل وسيناريوهات حول مسيرة الاتحاد الإقليمي المغاربي.

Résumé:

Tandis que l'ordre mondial fit l'objet de maints changements, et suite aux nombreux enjeux et menaces guettant la stabilité des pays à travers le monde, l'idée d'un travail commun entre eux commença à germer, dans le but de garantir les principes de collaboration et de coopération. En ce sens, divers pays se sont basés sur des approches à la fois fonctionnelles, constitutionnelles et communicationnelles.

Il sera question ici des pays du Maghreb, jouissant de ressources économiques, politiques et géographiques leur ayant permis de faire un pas vers une certaine coopération. Ainsi fut instaurée l'Union du Maghreb Arabe, le 17 février 1989, sur les principes du Traité constitutif signé à Marrakech par les cinq Chefs d'Etats membres.

Cependant, cette coopération fut jalonnée de diverses contraintes aux conséquences néfastes sur le plan sécuritaire et économique des Etats membres; en l'occurrence, la montée du terrorisme, ainsi que le flux d'émigration illégale. Sur ce, nombre d'obstacles et scénarios quant au sort de l'Union du Maghreb sont à envisager...